دليل مقدم طلبات نطاقات المستوى الأعلى العامة الجديدة (gTLD) أبريل 2011 مسودة المناقشة

تحليل وملخص التعليقات العامة

المصادر:
رسائل التعليقات العامة (15 أبريل 2011 - 15 مايو 2011). يمكن العثور على النص الكامل للتعليقات على العنوان http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/comments-6-en.htm.

تعليقات عامة

دعم برنامج نطاقات gTLD الجديدة

النقاط الرئيسية

- كما هو الحال في الجولات السابقة، تستمر ICANN في الاستماع إلى الملاحظات البناءة الواردة من المجتمع وتحليلها ودمجها في هذا الإصدار من "دليل مقدم الطلبات" كواحدة من خطوات التنفيذ التي تسبق البدء.
- وقد بذلت ICANN قصارى جهدها لحل أي مشكلات كبيرة متبقية والمضي قدمًا في تنفيذ البرنامج.
- ونحن ندرك أن هناك طلبًا لبدء البرنامج نظرًا لوجود فرص لتعزيز المنافسة والخيارات المتاحة للمستهلكين وزيادة الابتكار.
- ورغم أنه ليس مثاليًا، إلا أن "دليل مقدم الطلبات" في طريقه إلى أن يصبح قويًا بما يكفي لدعم بدء عملية التقدم بطلبات نطاقات gTLD الجديدة.

ملخص التعليقات

دعم الإصدار الحالي من الدليل.
يتناول دليل مقدم الطلبات الحالي في المقام الأول معظم المشكلات البارزة وهو قوي بما يكفي لدعم بدء عملية التقدم بطلبات نطاقات gTLD الجديدة. ولا يمكن أن يكون أي مستند بهذا التعقيد والأهمية "مثاليًا" أو "كاملاً" في أعين جميع الأعضاء أصحاب المصالح. سيتطور الدليل بمرور الوقت مع دراية ICANN بالمشكلات أو الصعوبات التي تنشأ خلال عملية التقدم بالطلبات وبدء نطاقات gTLD الأولى الجديدة. *Network Solutions (بتاريخ 12 مايو 2011).Minds + Machines (بتاريخ 15 مايو 2011). M. Neylon (بتاريخ 15 مايو 2011). Bayern Connect (بتاريخ 15 مايو 2011). Demand Media (بتاريخ 15 مايو 2011). AFNIC (بتاريخ 15 مايو 2011). AusRegistry (بتاريخ 16 مايو 2011). Domain Dimensions (بتاريخ 16 مايو 2011). R. Tindal (بتاريخ 16 مايو 2011).*

ينبغي على "مجلس إدارة ICANN" أن يفي بالتزامه بإجراء تصويت بتاريخ 20 يونيو 2011 للحفاظ على شرعية برنامج وضع السياسات المستمد من الإجماع. ونحن نتطلع إلى القبول النهائي لدليل مقدم الطلبات (AGB) وبدء برنامج نطاقات gTLD الجديدة لقد تطور دليل مقدم الطلبات ليصبح برنامجًا يعمل بشكل كامل على حماية الحقوق ولكن في نفس الوقت يحتفظ بمعايير موضوعية لبدء نطاقات gTLD الجديدة. ولقد ثبتت بالفعل الفائدة العامة المحتملة لنطاقات TLD الجديدة من خلال نجاح نطاق TLD الروسي لاسم النطاق الدولي وإعادة طرح نطاق ccTLD co. مؤخرًا. يتوق الجمهور إلى مزيد من خيارات النطاقات وقد جاء برنامج نطاقات gTLD الجديدة ليفي بهذه الحاجة بينما يعمل بقوة على حماية المستهلكين والعلامات التجارية والحكومات من العوامل السيئة. ويوفر دليل مقدم الطلبات مزيدًا من وسائل الحماية مقارنة بأي سياسة أخرى تتم ممارستها حتى هذا الوقت. وسيستفيد أصحاب العلامات التجارية والمستهلكون مما لا يقل عن عشر سياسات جديدة للحماية لا يتم تطبيقها في نطاقات TLD الحالية. *Minds + Machines (بتاريخ 15 مايو 2011).*

وينبغي اعتماد "دليل مقدم الطلبات" بواسطة "مجلس إدارة ICANN" وينبغي أن يبدأ برنامج الاتصالات في اجتماع ICANN بسنغافورة. وسيتحقق الابتكار كنتيجة لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة. وتتجاوز وسائل الحماية الموجودة في دليل مقدم الطلبات تلك المتاحة في نطاقات gTLD الحالية بدرجة كبيرة. فإما أن تؤدي نطاقات gTLD الجديدة إلى تحقيق فوائد هائلة ستتجاوز بكثير أي أضرار، أو أننا لا يجب أن نقلق بشأن وسائل الحماية. يُعد دور اللجنة الاستشارية الحكومية داخل ICANN مهمًا للغاية وينبغي أن يتطور على نحو منفصل عن عملية نطاقات gTLD الجديدة لا أن يكون مستمدًا منها. ولا ينبغي أن يكون تبني "دليل مقدم الطلبات" مشروطًا على "إنهاء" دور "اللجنة الاستشارية الحكومية"، كما لا ينبغي أن يتأثر بالمصالح الضيقة التي تشكل ضغطًا على الحكومات القومية. ويعمل "دليل مقدم الطلبات"، الذي نأمل أن يتم اعتماده في سنغافورة، ببساطة على تنفيذ ما كان ينبغي أن يتم عام 1999 وما كان سيحدث لو كانت ICANN وقتها في وضع أقوى. إنها خطوة طبيعية تأخر تنفيذها اثنتي عشرة سنة ولكن التأخير أفضل من عدم القيام بها من الأصل. *Tucows (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

إننا نتطلع إلى إصدار "دليل مقدم الطلبات" النهائي في 20 يونيو بسنغافورة. وفيما يتعلق بالمحاولات الأخيرة لتأخير عملية نطاقات gTLD الجديدة بشكل أكبر بناءً على الادعاءات القائلة بأن طرح نطاقات gTLD الجديدة لا ينبغي أن يتم "بعجالة"، فقد قام نموذج أصحاب المصالح المتعددين من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى الذي تتبعه ICANN على مدار السنوات الست الماضية بتوفير آلاف الفرص لجميع الأطراف لإبداء التعليقات والمشاركة. ولكن طبيعة نموذج أصحاب المصالح المتعددين من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى هو حل وسط لا يمكنه في العادة الوفاء برغبات الجميع. *DOTZON (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

لقد حان وقت الانتهاء من عملية وضع قواعد لنطاقات gTLD الجديدة والبدء في فتح فترة التقدم بالطلبات، مع إجراء مراجعات إضافية للسياسة الجديدة لنطاقات gTLD في المستقبل بناءً على التجربة الفعلية لا على التوقعات المبالغة. وأي متابعة لهذه العملية يحتمل فقط أن توفر مزيدًا من الوقت للجنة الاستشارية الحكومية للسعي وراء تحقيق هدفها الذي لم تتم دراسته جيدًا والمتمثل في تقليل حقوق المسجلين نيابة عن مصالح العلامات التجارية للشركات الكبيرة. *ICA (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

"نطاقات TLD القائمة على أسباب معينة". عملت بعض المبادرات الجديدة على وضع خطط عمل قائمة على غرض رئيسي يتمثل في تحقيق المنفعة للصالح العام الأوسع نطاقًا، أي "نطاقات TLD قائمة على أسباب معينة"، يمكنها توفير مزايا مفيدة للأشخاص حول العالم بغض النظر عن كيفية استخدامهم للإنترنت وما إذا كانوا يستخدمونه أم لا. ويُعد الوقت عاملاً حيويًا لبعض من هذه المبادرات، ومن ثم فإننا نشجع مجلس إدارة ICANN واللجنة الاستشارية الحكومية لتجنب أي تأخيرات أخرى والسماح بالبدء في ابتكار نطاقات TLD والتمتع بمزايا نطاقات TLD القائمة على أسباب معينة من خلال اعتماد إطار زمني للتقدم بالطلبات عام 2011 بالنسبة لنطاقات TLD الجديدة والتفكير في تقليل الإطار الزمني للتقدم بالطلبات إلى 30 يومًا. *DotGreen (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

معارضة برنامج نطاقات gTLD الجديدة

النقاط الرئيسية

- هناك مخاطر متأصلة في البرنامج بخصوص ما إذا كان يجب أن تقوم ICANN بالحد من كمية نطاقات gTLD المتاحة لكل جولة أم لا. فإذا أرادت ICANN أن تمضي قدمًا في الحد من عدد نطاقات gTLD المتاحة في أي جولة، فقد تظل هناك مستويات جديدة من المخاطر القائمة كما ستخسر في نفس الوقت جميع الفوائد المتوقعة لنطاقات gTLD الجديدة.

ملخص التعليقات

ينبغي إيقاف برنامج نطاقات gTLD الجديدة، فمجتمع الإنترنت غير مهتم به.
لم تقدم ICANN أي دليل ومناقشات مقنعة لدعم فكرة طرح برنامج نطاقات gTLD الجديدة. مجتمع الإنترنت (الملاك الشرعيون للإنترنت، المستخدمون الشخصيون والشركات المالكة لأسماء النطاقات) غير مهتم ببرنامج نطاقات gTLD الجديدة. لم يتم تقديم هذا البرنامج لهم بشكل معقول في مجالس اتخاذ القرار، وبهذا فقد تخسر ICANN كثيرًا بسبب عدم تقديم دليل لدعم طرح برنامج نطاقات gTLD الجديدة. لم تعر ICANN أي انتباه للتعليقات والمخاوف، ولاسيما تلك المتعلقة بحماية حقوق العلامات التجارية. سيحتاج أصحاب العلامات التجارية إلى الكفاح للحصول على نفس أسماء النطاقات في البرنامج الجديد المقترح كما هو الحال مع النظام الحالي، ولكن الأمر هذه المرة يتضمن قدرًا أكبر من الأموال. ولا يوجد أي مكسب يمكن تحقيقه من منظور مستخدمي الإنترنت. أما من سيكسبون الأموال من هذا البرنامج الجديد المكلف للغاية (المسجلون وشركة ICANN نفسها) فهم الأشخاص المهتمون بهذا البرنامج. وينبغي على الفور إيقاف عملية طرح برنامج نطاقات gTLD الجديدة المكلف هذا وعدم التفكير فيها مرة أخرى إلا عندما تقوم

ICANN بإعداد مستندات مقنعة تبرهن على أن مجتمع الإنترنت مهتم بهذا البرنامج. وتجدر الإشارة إلى أن بيئة الإنترنت الحالية منخفضة التكلفة التي تعمل جيدًا تضمن حرية الحديث للعديدين. أما برنامج نطاقات gTLD الجديدة فيحتاج إلى تكاليف مرتفعة للغاية وقد يتسبب في تقييد حرية الحديث للعديدين. *H. Lundbeck (بتاريخ 4 مايو 2011)*.

لقد حان الوقت لتعود ICANN إلى مبادئها الأولى وإعادة تصميم برنامج TLD الجديد بالكامل. فإن ICANN تتجه بخطى سريعة نحو تنفيذ خطة لا يدعمها الجمهور. ولا تعمل سياسات ICANN على زيادة رخاء المستهلكين بل على العكس ترفع التكاليف التي يتحملها المستهلك. وينبغي على وزارة التجارة والوكالة القومية للاتصالات والمعلومات ووزارة العدل واللجنة الاستشارية الحكومية إجبار ICANN على الرجوع إلى المخططات. وكحل بديل، إذا لم تبرهن ICANN على استعدادها للقيام بذلك، فقد حان الوقت لإنهاء "تجربة" ICANN، والتوقف عن إسناد إدارة نطاق TLD إلى ICANN، واستعادة إدارة نطاقات TLD بدلاً من ذلك إلى وزارة التجارة/الوكالة القومية للاتصالات والمعلومات. *G. Kirikos (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

<u>ينبغي على ICANN إعادة التفكير في المشكلات واسعة الانتشار قبل طرح أي نطاقات gTLD جديدة.</u>
وحتى يتم التعامل مع المشكلات واسعة الانتشار على نحو مرضٍ وشامل، فما زال الوقت مبكرًا لمتابعة طرح نطاقات gTLD الجديدة المقترحة. وحتى الآن لا يبدو أن الأهداف المعلنة للعمل على نطاقات gTLD الجديدة قد تحققت من خلال دليل مقدم الطلبات. ولم تبرهن ICANN على أن نطاقات gTLD الجديدة ستوفر الابتكارات والخيارات المتعددة للمستهلكين وتعمل على خفض الأسعار أو أنها تخدم أي مصالح عامة. ومن المؤكد أن ICANN لم تثبت أنه باستخدام نطاقات gTLD الجديدة "سيمكن تقليل الحاجة إلى حماية العلامات التجارية وفرصة حدوث تشويش للمستخدمين بدرجة كبيرة" (الصفحة 2، ICANN بتاريخ 21 فبراير 2011، ملخص التعليقات العامة). والعكس هو ما يبدو كنتيجة واقعية لطرح نطاقات gTLD الجديدة. *LEGO (الوحدة الخامسة، بتاريخ* 12 *مايو* 2011). *Arla Foods (بتاريخ 13 مايو 2011). Adobe Systems (بتاريخ 13 مايو 2011). CADNA (بتاريخ 13 مايو 2011). IACC (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

<u>لا توجد حاجة اقتصادية مسيسة.</u>
وتوضح الدراسات الاقتصادية التي أجرتها ICANN نفسها أنه لا توجد أي حاجة اقتصادية مسيسة لطرح نطاقات gTLD الجديدة وأن هيكل نطاقات gTLD الحالي يستوعب الاحتياجات الحالية والمتوقعة لمستخدمي الإنترنت بشكل كافٍ. *AIPLA (بتاريخ 13 مايو 2011). Partridge (بتاريخ 14 مايو 2011). INTA (بتاريخ 14 مايو 2011)*.

لم تقدم ICANN مطلقًا ما يثبت وجود حاجة ملحوظة أو أي طلب لنطاقات gTLD جديدة أو أن الفوائد الاقتصادية ستتجاوز التكاليف. *CADNA (بتاريخ 13 مايو 2011). INTA (بتاريخ 14 مايو 2011). G. Kirikos (بتاريخ 15 مايو 2011). DIFO (بتاريخ 15 مايو 2011). MarkMonitor (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

<u>برنامج نطاقات gTLD الجديدة -- التنفيذ بطريقة صحيحة.</u>
يتعين على ICANN طرح نطاقات gTLD الجديدة بطريقة صحيحة. إذ أن نجاح نموذج أصحاب المصالح المتعددين يعتمد على هذا البرنامج. وفي الأشهر الماضية تم تحقيق تقدم هائل في دليل مقدم الطلبات. ولا ينبغي على ICANN اعتماد أي دليل مقدم طلبات إلا عندما يدعمه المجتمع. نحن دائمًا مستعدون وموجودون لتقديم ملاحظاتنا. *News Corporation (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

ينبغي على ICANN الاستمرار في تحسين برنامج نطاقات gTLD الجديدة بهدف تنفيذه بطريقة صحيحة، وليس تنفيذه فحسب، حتى إذا تطلب القيام بذلك فترة تتجاوز 20 يونيو 2011. *Time Warner (بتاريخ 14 مايو 2011). Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

<u>طرح محدود -- برنامج إرشادي.</u>
لا ينبغي متابعة برنامج نطاقات gTLD جديدة واسع النطاق حتى يتم الانتهاء من تطوير واختبار آليات لمعالجة مشكلات حماية عناوين بروتوكول الإنترنت وغيرها من المخاوف. ويتعين مواجهة هذه المشكلات قبل أن يتمكن مجتمع الأعمال والملكية الفكرية من دعم خطة برنامج نطاقات gTLD الجديدة من ICANN. إذا كانت ICANN ترى أن التأجيل لأوقات أخرى هو أمر غير مقبول، فينبغي أن تتابع من خلال برنامج إرشادي صغير كما اقترحت سابقًا اللجنة الاستشارية الحكومية لعدد محدود جدًا من نطاقات gTLD المصممة خصيصًا لخدمة المجتمعات اللغوية والجغرافية والثقافية. وبإمكان البرنامج الإرشادي توفير بيانات فعلية يمكن استخدامها وتحسينها وكذلك تحسين قواعد التقدم بالطلبات للجولات اللاحقة. وجدير بالذكر أن نقص الحاجة الاقتصادية لنطاقات gTLD جديدة يبرهن على أن هناك وقتًا كافيًا لاختبار نطاقات gTLD الجديدة من خلال برنامج إرشادي. *AIPLA (بتاريخ* 13 *مايو* 2011). *Partridge (بتاريخ 14 مايو 2011). Coca-Cola (بتاريخ 15 مايو 2011). Hogan Lovells (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

إننا حقا نشعر بالحيرة بسبب عدم اتباع ICANN لنصائح الدراسات الاقتصادية التي أجرتها بنفسها واللجنة الاستشارية الحكومية التي توصي بتنفيذ برنامج إرشادي (طرح محدود) لنطاقات gTLD الجديدة. ويسعدنا أن نحصل على توضيح تفصيلي لهذا المنطق. *News Corporation (بتاريخ 13 مايو 2011). INTA (بتاريخ 14 مايو 2011).*

فأمام ICANN مهمة شاملة بالغة الأهمية تتمثل في تضييق نطاق تركيز مشروع نطاقات gTLD الجديدة بالكامل بشكل مناسب. ولا شك أن رفض ICANN لإعادة التفكير في نطاق ووتيرة وهدف طرح مشروع نطاقات gTLD الجديدة هو أمر مخيب للآمال بدرجة كبيرة ويلقي بظلال من الشك على ادعاء ICANN بأنها تعمل من أجل الصالح العام وبما يتوافق مع إجماع أصحاب المصالح. يعمل ائتلاف المساءلة عبر الإنترنت (COA) على تشجيع ICANN على الاستفادة مما قد يكون الفرصة الأخيرة لإعادة تركيز طرح نطاقات gTLD الجديدة على أنواع الطلبات التي توفر أقصى فوائد محتملة للجمهور، مع تقليل التكاليف التي تتحملها الجهات الأخرى كذلك. وقد يتم استهداف نطاقات gTLD جديدة بهدف تحسين تجربة الإنترنت من أجل "المليار مستخدم إنترنت القادمين" التي تتم كتابة لغاتهم اليومية بحروف غير لاتينية، أو بهدف الوفاء بالاحتياجات المحددة بوضوح للمجتمعات المحدودة والمحددة بوضوح؛ بينما لن تضيف نطاقات أخرى أي فائدة سوى الارتباك والتشوش في بيئة إنترنت يسود فيها التشوش بالفعل. وكما يجب أن تدرك ICANN الآن، فما لم تخف من إصرارها على الترحيب بكل طلبات نطاقات gTLD الجديدة هذه دون تمييز، فلن تحقق أي شيء سوى دعم موقف من يرفعون أصواتهم ليقولوا أن تجربة ICANN فاشلة ويدعون إلى الانتقال إلى طريقة مختلفة بالكامل لإدارة نظام أسماء النطاقات. لا يتعين على ICANN الالتزام بشكل مفرط بالموعد الاستبدادي الذي حدده "مجلس الإدارة" بخصوص اتخاذ إجراء نهائي حول دليل مقدم الطلبات بحلول 20 يونيو. فيتعين على ICANN الاستفادة من الوقت الإضافي اللازم لإعادة تشكيل هذه المبادرة المهمة بشكل فريد لتصبح منهجًا موجهًا نحو مزيد من الفئات ويتسم بقدر أكبر من التركيز وتزايدي بدرجة أكبر. *COA (بتاريخ 15 مايو 2011). SIIA (بتاريخ 15 مايو 2011).*

تنضم الدائرة الخاصة بالملكية الفكرية إلى اللجنة الاستشارية الحكومية في تشجيع ICANN على: (1) التصريح فقط بعدد مميز ومحدود من نطاقات gTLD الجديدة؛ (2) إجراء تقييم للفوائد الاجتماعية والتكاليف لكل طلب نطاق gTLD جديد فيما يتعلق بكل طلب وتنفيذ آليات لرفض الطلب إذا لم يتم تقييم هذه الفوائد بشكل واضح بحيث تصب في مصلحة حماية المستهلكين؛ و(3) تنفيذ عملية إعداد تقارير حول البيانات لجميع نطاقات gTLD الجديدة المعتمدة في مجالات الممارسات الضارة وانتحال العلامات التجارية الشهيرة عبر الإنترنت وغيرها من آليات حماية الحقوق لمساعدة ICANN في تقييم التكاليف الاجتماعية لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة. *IPC (بتاريخ 15 مايو 2011). MarkMonitor (بتاريخ 16 مايو 2011).*

لدى DIFO بعض الشكوك بشأن الفكرة القائلة بأن 1000 نطاق TLD جديد (أو أقل) ستفيد "مجتمع الإنترنت" العالمي وكان من الممكن أن يزيد مستوى الثقة لديها إذا تم قصر طرح نطاق TLD الجديد على 50 نطاق TLD جديدًا فحسب. *DIFO (بتاريخ 15 مايو 2011).*

إن برنامج نطاقات gTLD الجديدة يهدد سلامة العلامات التجارية لما له من تأثير مالي ملحوظ على مالكي العلامات التجارية ويشكل مخاطر كبيرة تتمثل في ضرر المستهلكين. ولا ينبغي أن تتابع ICANN عملية برنامج نطاقات gTLD جديدة على المستوى الكامل حتى يتم حل هذه المشكلات بشكل مناسب. *BBC (الوحدة الخامسة، بتاريخ 13 مايو 2011). Adobe Systems (بتاريخ 13 مايو 2011). CADNA (بتاريخ 13 مايو 2011). INTA (بتاريخ 14 مايو 2011). MARQUES/ECTA (بتاريخ 15 مايو 2011). Coca-Cola (بتاريخ 15 مايو 2011). NCTA (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011).*

مخاطر تحيط بشركة ICANN بخصوص طرح البرنامج غير المحدود. لا تستطيع ICANN أن تحقق فائدة بمنح نفسها "وسيلة حماية من المساءلة القانونية". فإذا بدأت السجلات في التعطل، فمن المحتمل أن تتحمل مزيدًا من المخاطر لتظل ظاهرة، بما يتضمن تجاهل أعمال الاحتيال والسلوكيات الضارة على مستوى شامل. ودون الالتزام بدرجة كبيرة ومراقبة التطبيق، قد تصبح ICANN عرضة دون علم منها للمسؤولية القانونية عن أعمال الاحتيال أو السلوكيات الضارة التي كان ينبغي أن تكون على دراية بها والتي سمحت باستمرارها. وسيرتبط مستقبل ICANN بنجاح وفشل السجلات المستقبلية. فإن العدد الكبير من حالات الفشل هذه قد يؤثر على سمعتها العالمية كجهة راعية للإنترنت تحظى بثقة الجميع. *MarkMonitor (بتاريخ 16 مايو 2011).*

تحليل التعليقات

خلال جميع مراحل تطوير برنامج نطاقات gTLD الجديدة و"دليل مقدم الطلبات"، تم إجراء مناقشات عديدة حول تقييد عدد نطاقات gTLD الجديدة التي سيتم طرحها في أول جولة و/أو إضافة فئات (هذا دون التعرض للنطاقات المفتوحة ومجتمعات الإنترنت ذات العلامة التجارية). من الممكن أن تعمل هذه الإجراءات على تقليل بعض المخاطر المتعلقة بنطاقات gTLD الجديدة؛ ورغم ذلك فقد تتسبب كذلك في ظهور مخاطر جديدة وغير متوقعة؛ ونعني بهذا حالات إساءة الاستخدام. وعلاوةً على ذلك، فإن قصر عملية الطرح

على فئات معينة من نطاقات TLD سوف يقلل بدرجة كبيرة من الفوائد المتوقعة لنطاقات TLD الجديدة وهي: الابتكار وتعدد الاختيارات والمنافسة. وقد تم إجراء المناقشة الكاملة لهذه المشكلات تحت غطاء منفصل في ملخصات التعليقات السابقة وفي الاجتماعات العامة. وأخيرًا، فبينما لا تكون الجولة مقيدة بالفئة، فإنها تكون مقيدة بالجولات. وقد نصت سياسة المنظمة الداعمة لأسماء النطاقات العامة (GNSO) على أن طرح نطاقات TLD الجديدة يجب أن يحدث على جولات حتى يتم اختبارها جيدًا. ويتم تقييد الجولة بعدد الطلبات التي تم تلقيها خلال الإطار الزمني المحدود المتاح. وبينما يتم التخطيط لجولة ثانية، سيتم إجراء العديد من التقييمات قبل البدء. وبهذا فإن البدء لا يعتبر أمرًا غير محدود. فعلى خلاف ذلك، يتم تحديده بطريقة تستفيد من الدروس المستفادة في الجولات السابقة، وتوفر وسائل حماية إلى جانب أفضل الفرص لتحقيق الفوائد المتوقعة. ولهذه الأسباب، تظل العملية كما هي اليوم، محدودة.

وتستمر ICANN في تنفيذ مهمتها، وقد عمل نموذج أصحاب المصالح المتعددين من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى على تقديم فرصة لجميع الأطراف للمشاركة والتعليق. وتُعد المشاركة المكثفة للحكومات في الفترة الأخيرة مثالاً على هذا التعاون، إلى جانب جولات التعليقات العامة الشاملة لتقييم "دليل مقدم الطلبات".

وبناءً على المبادئ التي تضمنتها مستندات تأسيس ICANN، يعتقد أن توسع مساحة نطاق المستوى الأعلى العام (gTLD) ستسمح بدرجة أكبر من الابتكار والاختيارات.

ويعتبر تنفيذ هذا البرنامج عملية معقدة ومتشابكة تستدعي التنسيق بين العديد من المجموعات والفرق وتوفر الإجماع فيما بينها.

ورغم أنه ليس مثاليًا، إلا أن "دليل مقدم الطلبات" في طريقه إلى أن يصبح قويًا بما يكفي لدعم عملية طلبات نطاقات gTLD الجديدة وتلتزم ICANN بالعمل بأقصى جهدها نحو الوصول إلى إجماع على الحلول التنفيذية والتشغيلية.

إجراءات ICANN

النقاط الرئيسية

- كررت اللجنة الاستشارية الحكومية التابعة لشركة ICANN نيتها في اتباع "الإجراءات التشغيلية" وستعمل اللجنة الاستشارية الحكومية على توجيه النصائح لمجلس إدارة ICANN بخصوص كلتا مشكلتي الإجماع ومخاوف الأعضاء العديدين حسب الحاجة.
- وسيظل برنامج نطاقات gTLD مرنًا لتنفيذ التغييرات حسب الحاجة لتحسين البرنامج والتعامل مع مخاوف المجتمع في الوقت المحدد من الآن فصاعدًا. ويتم دمج عملية في البرنامج لتحديد التغيرات اللازمة وترتيب أولوياتها وتنفيذها.

ملخص التعليقات

يتطلب الأمر توفير تعريف صريح لمصطلح "إجماع اللجنة الاستشارية الحكومية". يشير دليل مقدم الطلبات الحالي إلى "إجماع اللجنة الاستشارية الحكومية" ونتائجه بالنسبة لأي طلب نطاق gTLD جديد. ولا نجد تعريفًا لمصطلح "إجماع اللجنة الاستشارية الحكومية" في الدليل؛ فهذا المصطلح بحاجة إلى تعريفه بسرعة وبشكل صريح. نحن لا نثق في أن مفهوم مجتمع ICANN وتطبيقه لمصطلح "الإجماع" يتوافق مع مفهوم وتطبيق اللجنة الاستشارية الحكومية. أي إساءة في فهم هذه النقطة ستضر بعملية نطاقات gTLD الجديدة ومقدمي الطلبات المحتملين وبشركة ICANN بوجه عام. *Network Solutions (بتاريخ 12 مايو 2011).*

مفاوضات اللجنة الاستشارية الحكومية مع ICANN.
جمعية Puntogal سعيدة بجميع النقاط التي تم الاتفاق عليها بالفعل في مفاوضات اللجنة الاستشارية الحكومية مع مجلس الإدارة لتحسين دليل مقدم الطلبات. وستساعد التحسينات التي تمت استجابة لنصائح اللجنة الاستشارية الحكومية مثل التحذير المبكر وإجراءات حماية العلامات التجارية على تحقيق عملية أكثر قوة. وتتسم هذه التغييرات بسهولة تنفيذها بواسطة نطاقات TLD فعلية ثقافية ولغوية قائمة على المجتمع أو المبادرات الأخرى القوية وغير المثيرة للجدل. تشجع جمعية Puntogal مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية الحكومية على الوصول إلى اتفاق حول النقاط المتبقية إذا أمكن ذلك. *جمعية Puntogal (بتاريخ 13 مايو 2011).*

ربما يكون من المخيب للآمال أن الأمر تطلب من اللجنة الاستشارية الحكومية التدخل بقوة لضمان مراعاة المخاوف المتعلقة بأصحاب حقوق عناوين بروتوكول الإنترنت في برنامج نطاقات gTLD الجديدة، ولاسيما عندما يفكر المرء في مستويات المشاركة في فترات التعليقات العامة حتى تاريخه. ومن ثم فإن العديدين يسألون عما إذا كان التعليق في مثل هذه المنتديات وسيلة فعالة لذكر التعليقات البناءة. *Hogan Lovells* (*بتاريخ* 15 *مايو* 2011).

القيود الحكومية الأمريكية. مما يثير القلق أن مقدم أي طلب نطاق TLD جديد قد لا تتم مراعاته نتيجة لأحد القيود التي فرضتها الحكومة الأمريكية (أي مكتب التحكم في الأصول الأجنبية (OFAC)) ويمكن اعتبار هذا نقطة ضعف في روابط ICANN لمواقع الولايات المتحدة الأمريكية *M. Neylon (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

المراجعات المتواصلة لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة.
نحن ندعم القرار المنطقي الذي اتخذته ICANN بتجميع بيانات من كل عملية طرح ومراجعة الأنظمة مثل نظام الإيقاف السريع الموحد (URS) بعد عام لتحسين السياسة والإجراءات المتبعة. *News Corporation (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

يتعين أن تظل ICANN مرنة تجاه التعديلات المستقبلية مع اكتشاف المجتمع للمشكلات التي تظهر خلال طرح الجولة الأولى من نطاقات gTLD الجديدة. وينبغي أن تضع ICANN خططًا أكثر تماسكًا لتقييم عملية طرح نطاقات gTLD الجديدة وتنفيذ التعديلات والتحسينات بسرعة لمواجهة أية مشكلات قد تظهر. *USCIB (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

أحد التعليقات يطالب بتوفير تعريف صريح لإجماع اللجنة الاستشارية الحكومية في "الدليل" لتجنب المشكلات المحتملة الناتجة عن التعريفات المختلفة التي تستخدمها اللجنة الاستشارية الحكومية ومجتمع ICANN. وقد ذكرت اللجنة الاستشارية الحكومية أن "اللجنة الاستشارية الحكومية ستوضح الأساس الذي يتم من خلاله الوصول إلى إجماع". في تقرير "تعليقات اللجنة الاستشارية الحكومية على رد مجلس إدارة ICANN على تقرير نقاط اللجنة الاستشارية الحكومية" بتاريخ 12 أبريل عام 2011 (انظر http://gac.icann.org/press-release/gac-comments-board-reponse-gac-scorecard-following-san-francisco-meetin) الصادر عنها، تحافظ اللجنة الاستشارية الحكومية على "نيتها المتمثلة في اتباع "إجراءات التشغيل" الخاصة بها عند التقدم بالنصائح ليدرسها "مجلس الإدارة" بخصوص الاعتراضات التي ذكرها أعضاء اللجنة". وستنصح اللجنة الاستشارية الحكومية مجلس إدارة ICANN بخصوص مشكلات الإجماع ومخاوف الأعضاء العديدين حسب الحاجة. وقد عبرت اللجنة الاستشارية الحكومية عن نيتها لتطوير مصطلحات لاستخدامها في نصائحها بحيث يكون المعنى واضحًا ويمكن فهمه بشكل واحد بواسطة جميع الأطراف.

وقد عبر أحد التعليقات عن مخاوف بشأن قيود قانونية معينة تفرضها الحكومة الأمريكية على ICANN (أي متطلبات مكتب التحكم في الأصول الأجنبية (OFAC)). والغرض من تضمين هذا القسم في "الدليل" هو أن يكون الدليل شفافًا بشأن هذا الجانب من الهيكل القانوني والالتزامات الحالية لشركة ICANN. وتراعي ICANN أنه من الأهمية بمكان أن يتم الكشف عن هذه المعلومات لمقدمي الطلبات المحتملين، إلى جانب التوضيح التفصيلي للخطوات التي تتخذها ICANN في التعامل مع هذه الحالات (على سبيل المثال، السعي وراء التراخيص والحصول عليها).

هناك تعليقات قليلة تقترح أن برنامج نطاقات gTLD يجب أن يظل مرنًا وأن يضع خططًا أكثر تماسكًا لتنفيذ التحسينات في الوقت المحدد أو حل المشكلات التي يحددها المجتمع. ونحن نتفق مع هذه التعليقات وهذا بالفعل جزء من برنامج نطاقات gTLD. تعمل ICANN على تحديد عوامل النجاح الحيوية وستقوم بتنفيذ عملية لتحديد تحسينات البرنامج وترتيب أولوياتها وتنفيذها بناءً على هذه العوامل إلى جانب الدروس المستفادة من المصادر المختلفة بما يتضمن مقدم الطلب والمجتمع بوجه عام.

الإطار الزمني/النماذج

النقاط الرئيسية

- هناك خطة للإعلان عن إطار زمني نهائي، مع التحذيرات المناسبة، بمجرد اعتماد دليل مقدم الطلبات.

ملخص التعليقات

هناك حاجة إلى إطار زمني موثوق به.
الإطار الزمني الموثوق به هو الطريقة الوحيدة لاستعادة موثوقية العملية. التصويت المجدول يرتبط على وجه التحديد بفعالية مقدمي طلبات نطاقات TLD الثقافية واللغوية الذين سيتبنون التنوع الثقافي على الإنترنت. وأي تأخيرات أخرى ستضر بالقضية التي يدعمونها. إن مستخدمي الإنترنت الذين يزيد عددهم عن 12,000 مستخدم والمؤسسات الثقافية البالغ عددها 100 مؤسسة التي قامت بالاشتراك بالفعل لدعم جمعية Puntogal تساعد على إثبات أن هناك بالفعل حاجة اجتماعية واقتصادية لنطاقات gTLD جديدة. *جمعية Puntogal (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

ولكن ما يحتاج إليه مقدمو الطلبات المحتملون الآن هو الإطار الزمني النهائي قبل أي شيء. *AFNIC (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

التاريخ مؤكد للجولات اللاحقة. لتجنب التسبب في إصابة العديد من مقدمي الطلبات (الذين يساورهم القلق بشأن احتمالية عدم التمكن من التقدم بالطلبات واحتمالية طول الفترة الزمنية الفاصلة بين جولات التقدم بالطلبات) بالذعر، ينبغي إعلان تاريخ محدد للجولة التالية للتقدم بطلبات نطاقات gTLD الجديدة. وينبغي ألا يتجاوز هذا التاريخ عامًا واحدًا بعد الجولة الأولى. لا توجد مشكلة إذا كان هناك تداخل بين الجولة الأولى والجولة اللاحقة. التوقيت الصحيح لبدء التوقيت هو اللحظة التي يتم فيها نشر جميع السلاسل على الفور. وذلك لأن تقييم الجولة الأولى سيكون غير ذي فائدة إذا كان قائمًا على "مقدمو الطلبات المذعورون". ومن ثم ينبغي على ICANN الإعلان عن افتتاح فترة التقدم بطلبات نطاقات TLD خلال الستين يومًا القادمة في يوم محدد من شهر نوفمبر عام 2011، والإعلان في نفس الوقت أن الجولة التالية سيتم افتتاحها في تاريخ محدد من شهر نوفمبر عام 2012. *W. Staub (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

تطالب التعليقات بتوفير إطار زمني محدد للجولة الأولية للتقدم بالطلبات إلى جانب إطار زمني لجولة لاحقة. أما الإطار الزمني الأول فسيساعد مقدمي الطلبات على التخطيط وأما الإطار الزمني الأخير فسوف يساعد على تقليل احتمالية قيام مجموعة من مقدمي الطلبات بالتقدم بطلبات لمجرد تجنب ما يساورهم من شكوك في موعد بدء الجولة التالية.

والخطة المزمع تنفيذها بعد اعتماد "دليل مقدم الطلبات" هي الإعلان عن إطار زمني نهائي يتوقع أن يغطي جميع جوانب برنامج التقدم بالطلبات (على سبيل المثال، حملات الاتصالات وتاريخ البدء والتقييم الأولي). سيتضمن الإطار الزمني جميع العوامل المناسبة القائمة على بعضها البعض. سيتم تحديد توقيت الجولات اللاحقة للتقدم بالطلبات بناءً على هذه العوامل إلى جانب الخبرات المكتسبة والتغييرات اللازمة بعد اكتمال الجولة الأولية.

الاتصالات

النقاط الرئيسية

- تخطط ICANN لحملة اتصالات عالمية ستتضمن أنشطة واسعة الانتشار في الأقاليم الخمسة التي تعمل بها ICANN، بما يتضمن الوصول المستهدف إلى الدول النامية.
- وكجزء من حملة الاتصالات، تخطط ICANN للاستمرار في نشر مستندات البرنامج الحيوية بلغات الأمم المتحدة الست – العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية.
- وستوضح حملة الاتصالات المجالات الخاصة بالبرنامج، مثل الإطارات الزمنية لتسليم الطلبات وعملية التقييم وعملية المعارضة وآليات حماية الحقوق.

ملخص التعليقات

تُعد الأنشطة الفعالة للاتصالات والوصول الخارجي أساسية لضمان نجاح توسعة نطاقات gTLD. ويتعين أن تقوم ICANN بجهود في الاتصالات تتجاوز مجرد الترويج للطلبات الجديدة لنطاقات gTLD. كما يتعين عليها إبلاغ مجتمعات المستخدمين والأعمال بشكل كامل حول العالم بشأن جميع التغييرات الرئيسية التي ستطرأ مع طرح نطاقات gTLD الجديدة. دائرة الأعمال *(بتاريخ 15 مايو 2011)*.

الوعي والفهم العالمي لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة. إن سلاسل الأسماء الجغرافية تثير المخاوف نظرًا لأن العديد من الدول (وخاصة الأمم النامية) لن تعرف الوقت الذي يستدعي الاعتراض عليها (على سبيل المثال، الإنهاء المبكر). ومن المحتمل أن ينتهي الأمر بالحكومات وهي مضطرة للتوجه إلى محكمة أمريكية وتحمل التكاليف ذات الصلة، الأمر الذي سيجعل الولايات المتحدة أكثر ثراءً. ففي إندونيسيا على وجه التحديد يعيش أكثر من 200 مليون نسمة، وهي تواجه تحديًا في فهم جميع تفاصيل برنامج نطاقات gTLD الجديدة ومسودة دليل مقدم الطلبات (أي مشكلة ترجمة). وكذلك، لماذا يتعين على جميع الأطراف أن تخضع للقانون الأمريكي وتلجأ إلى محكمة أمريكية؟ لماذا لا يتم اللجوء إلى قوانين بابوا غينيا الجديدة ومحاكمها، أو أن تستضيف إندونيسيا جميع قضايا النطاقات؟ بخصوص اقتراح اللجنة الاستشارية الحكومية على ICANN بأن تقوم بترجمة مسودة دليل مقدم الطلبات إلى اللغات المستخدمة في الأماكن التي بها أعداد كبيرة من مستخدمي الإنترنت، ماذا عن بابوا غينيا الجديدة وتيمور الشرقية وجزر فيجي وبالاو، التي لا تستخدم الإنجليزية كلغة أم، ألا تنظر ICANN إلى السكان الذين يعيشون هناك كمستخدمين للإنترنت؟ إن هذا يثير الشكوك بشأن رؤية ICANN للوصول إلى عالم واحد متصل ببعضه البعض. ولا يبدو أن ICANN تبذل جهدًا ملحوظًا لنشر مسودة دليل مقدم الطلبات في جميع أنحاء العالم كما لا يعتبر موقع ICANN على الويب معروفًا بشكل جيد. بل إن معظم الدول لا تزال غير قادرة على فهم أو حتى معرفة مسودة دليل مقدم الطلبات. *D. Elfrida (بتاريخ 6 مايو 2011)*.

نشر آليات حماية الحقوق (RPMs). من الواجب على ICANN نشر آليات حماية الحقوق بشكل كامل مثلما تنشر برنامج نطاقات gTLD ككل في الفترة الزمنية التي تبلغ أربعة أشهر بين اعتماد الدليل وفتح الإطار الزمني الأول لطلبات نطاقات gTLD الجديدة. وكذلك، فكي يتمكن الجمهور من أن يحدد في الوقت المناسب ما إذا كان سيسعى للحصول على وسيلة الحماية هذه أم لا وكيفية القيام بذلك، تحتاج ICANN إلى توفير منشورات بشكل مستمر في المستقبل تخطر الجمهور العام بشكل واضح بوجود آليات حماية الحقوق هذه وكيفية الوصول إليها واستخدامها. *IBM (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

الهدف من حملة الاتصالات المخطط لها هو زيادة الوعي العالمي ببرنامج نطاقات gTLD الجديدة. وستعمل هذه الحملة على رفع مستوى الوعي بين الأطراف المعنية ومقدمي الطلبات على مستوى العالم بخصوص الجهة المسؤولة عن نطاقات gTLD الجديدة وما هي هذه النطاقات ومتى سيتم طرحها وأين ولماذا يتم طرحها. وستخاطب هذه الحملة مجموعة متنوعة من الجماهير. يتمثل هدف الحملة في التوعية بحيث تصبح الأطراف المعنية على دراية بتفاصيل البرنامج والأمور التي تحتاج إلى التفكير فيها وما إذا كانت ستتقدم بطلب للحصول على نطاق gTLD جديد أم لا.

وكجزء من جهود الاتصالات، تعمل ICANN على ترجمة "دليل مقدم الطلبات" إلى لغات الأمم المتحدة الست. كما سيتم نشر المواد الأخرى المهمة المرتبطة بالبرنامج مثل "عملية المعارضة" و"آليات حماية الحقوق" وترجمتها هي الأخرى.

وكجزء من جهود الاتصالات التي نقوم بها، ننوي الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص في كل من الأقاليم الخمسة التي تعمل بها ICANN وهي إفريقيا وآسيا (بما يتضمن الشرق الأوسط) وأوروبا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية. وستتضمن جهود التواصل هذه عقد جلسات إخبارية ومؤتمرات جديدة وخطب ومقابلات إعلامية موجهة لفئات معينة للوصول إلى أقصى قدر ممكن من التواصل. وستتضمن عملية التوعية مساعدة الأشخاص على فهم كل من الفرص والمخاطر المرتبطة بالتقدم بطلب للحصول على نطاق TLD جديد إلى جانب الطريقة التي سيعمل بها هذا البرنامج في نهاية الأمر على تغيير طبيعة الإنترنت.

لقد قمنا وسنستمر في نشر المستندات المهمة الخاصة بالبرنامج بلغات الأمم المتحدة الست، وهي العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية. وسيتم دائمًا تزويد الأطراف المعنية بطرق للحصول على مزيد من المعلومات من موقع الويب الخاص بنا أو عبر عنوان بريد إلكتروني مخصص لذلك.

ومن المتفق عليه أن يتم نشر العناصر المهمة من البرنامج مثل "عملية المعارضة" و"آليات حماية الحقوق" بشكل كافٍ حتى يصبح الأشخاص على دراية جيدة بالوقت المناسب للاعتراض وكيفيته وكذلك الخطوات التي ينبغي عليهم اتخاذها في حالة اتخاذهم قرارًا بما إذا كانوا سيسعون إلى الحصول على وسائل الحماية هذه وكيفية القيام بذلك. وكجزء من خطة الاتصالات، سوف نعمل على تجميع هذه الموضوعات لجعل الوصول إليها أكثر سهولة بالنسبة لمن ينشدون الحصول على تلك المعلومات.

عملية التقدم بالطلبات

النقاط الرئيسية

- هناك حاجة لمزيد من التفاصيل حول عمليات "التحذير والنصائح المبكرة من اللجنة الاستشارية الحكومية" حتى يستطيع مقدمو الطلبات فهم التأثيرات المحتملة والسماح باتخاذ الإجراء المناسب حسب الحاجة. يتم توفير تفاصيل إضافية هنا وفي "الدليل"؛ وسنعمل جاهدين على توفير تفاصيل وإجابات إضافية لتوضيح الأسئلة.
- ويتم توفير توضيح بشأن عدد من الأسئلة المتعلقة بعملية التقدم بالطلبات في "الدليل" المحدّث. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تنفيذ عملية قوية لخدمة العملاء لمساعدة مقدمي الطلبات بخصوص الأسئلة المحددة خلال عملية التقدم بالطلبات.
- وبينما يعتبر من المستحيل تقريبًا ضمان عدم قيام "عوامل سيئة" بتأمين أي من نطاقات المستوى الأعلى، فقد تم وضع إجراءات وقائية إضافية كتوسعة نطاق فحص الخلفية الجنائية وعملية "التحذير المبكر" التي تقوم بها اللجنة الاستشارية الحكومية. (انظر "ملخص الإجراءات الضارة" لمزيد من التفاصيل).

ملخص التعليقات

دعم تغييرات اللجنة الاستشارية الحكومية التي أجرتها ICANN. إن UNINETT Norid سعيدة بأن ICANN قد استمعت إلى رأي "اللجنة الاستشارية الحكومية" وقامت بتضمين فقرات حول "التحذير المبكر" في المادة 1.1.2.4 و"تلقي نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية حول نطاقات gTLD الجديدة" في المادة 1.1.2.7. وهذه التغييرات من شأنها أن تقلل من التضاربات والاعتراضات المحتملة لاحقا كما تقلل من التكاليف إلى الحد الأقصى لجميع الأطراف. *UNINETT Norid (الوحدة الأولى، بتاريخ 11 مايو 2011)*. *DIFO (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

التحذير المبكر من اللجنة الاستشارية الحكومية.
إن CADNA سعيدة بإضافة "التحذير المبكر من اللجنة الاستشارية الحكومية" إلى "الدليل". ويمكن تحسين هذا من خلال كلمات أقوى دلالة، مما يجبر "مجلس إدارة ICANN" على مراعاة أي تحذير بدلاً من أن تكون قادرة على تجاهله بالكامل. وينبغي أن تتوفر للحكومات طرق أكثر وأقوى لرفع شكاوى رسمية حول أي طلب نطاق TLD، وذلك بالطبع دون إمكانية إساءة استخدام النظام. *CADNA (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

بخصوص المادة 1.1.2.4 بعنوان "التحذير المبكر"، من المهم للغاية أن يكون "إشعار التحذير المبكر" المرسل إلى مقدم الطلب مصحوبًا بسبب التحذير وأن يحدد الدول المعترضة مع جهات الاتصال المختصة؛ وإلا فسيكون من الصعب على مقدم الطلب أن يحاول الحد من المخاوف و/أو اتخاذ قرار في الوقت المناسب بشأن سحب الطلب. *RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية. تشعر CADNA بقدر من التشجيع بسبب إضافة "نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية" التي تمكن اللجنة من تزويد "مجلس إدارة ICANN" مباشرة بنصائح حول السياسات العامة لدراستها في أي طلب، رغم أن هذا الشرط ينبغي أن يكون مصوغًا بكلمات أقوى دلالة (على سبيل المثال، فمن غير الواضح ما يقصد بالعبارة القائلة بأن "مجلس الإدارة" يتعين عليه "بقوة" أن يراعي نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية عند اتخاذ قرار باعتماد أي طلب). ينبغي تطبيق إجراءات لتوضيح كيف ستتم مراعاة نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية والأسباب التي على أساسها يقرر "مجلس الإدارة" تجاهلها والمضي قدما في اعتماد الطلب. *CADNA (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

إرشادات اللجنة الاستشارية الحكومية للتحذير والنصائح المبكرة. ينبغي على ICANN توضيح الإرشادات التي سترجع إليها اللجنة الاستشارية الحكومية عند تقديم "التحذيرات المبكرة والنصائح من اللجنة الاستشارية الحكومية". والتوضيح الحالي لا يوضح نوع المشكلات التي قد تتسبب في اعتبار أي سلسلة مشكوكًا فيها أو حساسة. في الوقت الحالي يبدو أن كل شيء يقع في نطاق اتخاذ القرار بواسطة اللجنة الاستشارية الحكومية. *Brights Consulting (بتاريخ 14 مايو 2011)*.

قيود الأهلية. تثني CADNA على التفاصيل التي أضيفت إلى شروط أهلية مقدم الطلبات. فنحن نأمل أن إجراء فحوصات خلفية أكثر شمولاً ووضع قيود أكثر صرامة على الأهلية سيضمن تقليل فرص مقدمي الطلبات ذوي النوايا السيئة لمتابعة التقدم بطلباتهم وأنه لن يخوض عملية التقدم إلا مقدمو الطلبات الذين ينبغي لهم التقدم بطلب للحصول على نطاقات gTLD جديدة. *CADNA (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

مقدمو طلبات النطاقات ذات النقطة المتبوعة بالعلامة التجارية Dot Brand.
سيحقق مقدمو طلبات النطاقات ذات النقطة المتبوعة بالعلامة التجارية فائدة كبيرة في حالة إنشاء فئة طلبات منفصلة لهم (يتم ذكر نموذج النقطة المتبوعة بالعلامة التجارية في "المعايير السلوكية للسجلات") أو بدلاً من ذلك إذا تم تحديد هذا النموذج في النص الرئيسي من دليل مقدم الطلبات. *Brights Consulting (بتاريخ 14 مايو 2011)*.

من المخيب للآمال ألا تكون هناك فئة معينة للنقاط المتبوعة بالعلامات التجارية متاحة في المقام الأول لما يمكن أن يكون سجلات مغلقة أو دفاعية. ينبغي تحديد فئة منفصلة للنقاط المتبوعة بالعلامات التجارية وإعطاء مزيد من التوضيح حول الطريقة التي ينبغي أن تتبعها الشركات التي تتقدم بطلب للحصول على نطاق به نقطة متبوعة بعلامة تجارية عند صياغة الطلبات الخاصة بها. *Hogan Lovells (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

يحتاج مقدمو طلبات نطاقات TLD ذات النقطة المتبوعة بعلامة تجارية إلى مزيد من التفاصيل في "دليل مقدم الطلبات" النهائي لضمان موثوقية التخطيط بشأن التكاليف والمتطلبات والعمليات. وحتى الآن تم تضمين تفاصيل قليلة فحسب في "دليل مقدم الطلبات" كما هو الحال في "المعايير السلوكية للسجلات". *DOTZON (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

نطاقات gTLD للقطاعات المنظمة والاحترافية. ليست التسميات الجغرافية وحدها ذات طبيعة حساسة وبحاجة إلى وسائل حماية خاصة. فينبغي كذلك إعطاء رعاية خاصة للقطاعات المنظمة (مثل القطاع المالي) والمهن الاحترافية نظرًا لارتفاع احتمالية التلف وإلحاق الضرر بالمجتمع (الضرر المالي وفقدان الثقة في التجارة الإلكترونية والإنترنت بوجه عام). يتعين على ICANN تخفيف مخاطر السلاسل الحساسة التي يتم التحكم بها أو تشغيلها من خلال القواعد ووسائل الحماية التالية، ولا ينبغي اعتماد دليل مقدم الطلبات دون تضمينها:

(1) ينبغي مطالبة مقدمي الطلبات المنتمين إلى مهنة أو صناعة أو قطاع منظم (مثل المصارف والتأمين) بتسليم تصديق كتابي على طلباتهم من طرف الجهات أو السلطات الإشرافية المختصة (بما يشابه متطلبات الدعم الحكومي للأسماء الجغرافية) أو ترخيص صالح وسارٍ لإدارة هذا العمل، ولا ينبغي السماح بانتقال هذه الطلبات إلى عملية التفويض دون هذا التصديق أو الترخيص الصالح.
(2) كما هو الحال في الطلبات القائمة على المجتمع، ينبغي كذلك أن تخضع طلبات القطاعات المنظمة لبعض الالتزامات التعاقدية التالية لعملية التفويض من أجل تشغيل نطاق gTLD بطريقة متناسقة مع القيود المرتبطة بتعيين هذا القطاع المنظم ولاتخاذ إجراءات كافية لتجنب حدوث ارتباكات أو أضرار للمستهلكين، بما يتضمن على سبيل المثال لا الحصر الالتزام باتخاذ إجراء ضد أي من مسجلي نطاقات المستوى الثاني، أو تعليق عملية (عمليات) التسجيل أو الخدمة (الخدمات) هذه عند حدوث تدخل أو شكوى من طرف جهة تنظيمية أو إشرافية قومية مختصة.
(3) كما اقترحت اللجنة الاستشارية الحكومية، ينبغي أن تتضمن عملية تقييم الطلبات إجراء مراجعة بواسطة الحكومات، وأن تتم كذلك بشكل صريح من طرف اللجنة الاستشارية الحكومية للطلبات المرتبطة بالقطاعات الخاضعة للوائح القومية (أي أنه ينبغي تطبيق "التحذير والنصائح المبكرة من اللجنة الاستشارية الحكومية" على هذه الطلبات). إن تدخل أي سلطة إشرافية مختصة عبر اللجنة الاستشارية الحكومية من شأنه أن يوحي لمجلس إدارة ICANN بافتراض قوي يقول بأن الطلب المعني لا ينبغي اعتماده.
(4) ينبغي أن تكون "اعتراضات المصلحة العامة المحدودة" متضمنة بوضوح للاعتراضات القائمة على اللوائح القومية لحماية المستهلكين واللوائح القومية الخاصة بكل قطاع التي تم وضعها هي الأخرى لتعمل كوسائل لحماية المستهلكين. *Swiss Re (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

الإطارات الزمنية المحدّثة. ينبغي على ICANN توضيح عملية التقدم بالطلبات من خلال توفير مخطط يحتوي على الإطارات الزمنية المحدّثة لكل قسم من العملية. واعتبارًا من الآن، هناك بعض الأماكن التي لديها معلومات مربكة. *Brights Consulting (بتاريخ 14 مايو 2011)*.

القسم 1.1: ينبغي على ICANN مراعاة الأحداث التقويمية للعطلات الخارجية وكذلك توقيت اجتماعات ICANN وتعديل الإطار الزمني لبرنامج التقدم بالطلبات وفقًا لذلك. *RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

إرسال الطلبات على دفعات. ينبغي على ICANN توفير تفاصيل في "دليل مقدم الطلبات" النهائي بخصوص عملية إرسال الطلبات على دفعات. ولا تتوفر أية تفاصيل حتى الآن، باستثناء المعلومات الرئيسية التي تقول إنه يجب وضع عملية منفصلة. *DOTZON (بتاريخ 15 مايو 2011)*. *RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*. *AFNIC (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

ينبغي أن تقل أول دفعة بكثير عن 500 طلب لاختبار الجاهزية التشغيلية للأنظمة المخصصة حديثًا لمعالجة الطلبات والاعتراض/المنافسة عليها. وينبغي أن يتألف جزء كبير من الدفعة الأولى من الطلبات القائمة على المجتمع. وينبغي طرح جولات لاحقة للتقدم بالطلبات بأسرع وقت ممكن ولكن هذا بعد قيام ICANN بتعديل عملية التقدم بالطلبات والدليل ليعكس التجربة المستفادة في الجولة الأولية. *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تخفيضات الرسوم/أسعار مميزة لمجموعات أسماء النطاقات الدولية واللغات الأخرى.
ينبغي منح مقدمي الطلبات تخفيضات للرسوم للإصدارات الإضافية من السلسلة التي يتم التقدم بطلب من أجلها في نصوص أسماء النطاقات الدولية واللغات الأخرى. وهذا سيعمل كآلية تحفيز لإنشاء أسماء نطاقات دولية ومجتمعات اللغات-النصوص المحرومة من الخدمات. إذا كان مقدم الطلب يسعى للحصول على ترجمات جديدة لنطاق gTLD حالي، فينبغي توفير الخيار لجميع المسجلين لتسجيل أسماء المستوى الثاني الخاصة بهم في جميع الاختلافات اللغوية التي يقدمها نطاق TLD هذا. *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

ينبغي أن يعمل "مجلس إدارة ICANN" وطاقم الموظفين مع المجتمع لتوفير منهج يمكن مقدمي الطلبات من توفير طلبات متعددة ("مجمّعة") تتضمن إصدارات مختلفة من النصوص لنفس السلسلة بسعر أقل للطلبات الجماعية. تتناسب أسعار مجموعات النطاقات مع القيم التي تتبناها ICANN من خلال تعزيز التنوع إلى جانب عوامل أخرى، كما تجعل الميزانية في الحدود المعقولة وستظل هذه الأسعار في نطاق إرشادات حيادية التكلفة التي تتبناها ICANN. وستؤدي المراجعة الجماعية للطلبات ذات الصلة إلى تقليل تكاليف المراجعة التي تتحملها ICANN وخفض التكاليف التي يتحملها مقدمو الطلبات، مما يؤدي إلى تأسيس مزيد من أسماء النطاقات الدولية حول العالم. *R. Andruff et al. (بتاريخ 15 مايو 2011). C. Roussos (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

خيار تحديد الأسعار غير الهادف للربح (1.5.1). ينبغي أن توفر ICANN خيار تحديد أسعار لمقدمي طلبات نطاقات gTLD الجديدة يمكن توفيره فقط لمجموعة فرعية من المؤسسات غير الربحية بناءً على المعايير المتبعة. *NPOC (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

الالتزام القانوني (الوحدة الأولى، الصفحة 23). فيما يتعلق بالمتطلبات التي تنص على أنه "يتعين على ICANN الالتزام بجميع القوانين واللوائح والقواعد الأمريكية، وأن تحظر منح الترخيصات لفرد أو جهة واردة بقائمة المواطنين المحددين بشكل خاص (SDN) الخاصة بوزارة الخزانة الأمريكية"، فهذا الشرط لا يتناسق مع نموذج أصحاب المصالح المتعددين الذي تتبعه ICANN وعملية الترتيب من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى، مما يجعل من الصعب على ICANN أن تتصف بالانفتاح والعدالة والمساواة تجاه الحكومات الأخرى وأصحاب المصالح الآخرين. وينبغي على ICANN مراعاة خصائص التطوير والطلبات واتجاهات الإنترنت، مع الاعتبار الكامل لمصالح جميع أصحاب المصالح وإجراء تعديلات مناسبة على الشروط. *جمعية الإنترنت الصينية (بتاريخ 27 مايو 2011)*.

فحص الخلفية الجنائية (1.2.1). ينبغي إجراء فحص الخلفية الجنائية على مستوى الكيان والأفراد المعينين والجهات التابعة للكيان والشركات الفرعية له. عندما قام "مجلس إدارة ICANN" بالتخلص من أي قيود مفروضة على الملكية المتبادلة أو الدمج الرأسي، تسبب ذلك في زيادة أهمية فحص الطلبات للتحقق من عدم وجود تصرفات سابقة لإساءة الاستخدام. تم توثيق عمليات انتحال العلامات التجارية الشهيرة عبر الإنترنت في الشركات التابعة والفرعية الخاصة بالمسجلين والسجلات والتي يحتمل أن تتقدم بطلبات للحصول على نطاقات gTLD جديدة. ينبغي على ICANN توسعة نطاق معايير عدم الأهلية لتطبيقها على الشركات الفرعية أو التابعة للجهة مقدمة الطلب. *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تعديل قاعدة "المخالفات الثلاث" التي ترجع إليها السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات (UDRP) بخصوص عدم أهلية مقدمي الطلبات.
ينبغي تعديل هذه المعايير بحيث تراعي حجم مجموعة نطاقات مقدمي الطلبات إلى جانب النسبة المئوية لقرارات السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات (UDRP) ذات الأثر العكسي التي تم اتخاذها ضد مقدمي الطلبات هؤلاء مقارنة بجميع الدعاوى الخاصة بالسياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات (UDRP) التي تورطوا فيها. وفي حالة عدم تغييرها، تنوي رابطة التجارة عبر الإنترنت (ICA) أن تعمل بعناية على مراقبة التطبيق الفعلي لمعايير عدم الأهلية هذه لكل من الشركات والأفراد وتساورها الشكوك في أن ICANN ستبدي قدرًا كبيرًا من المرونة في التطبيق بناءً على "الظروف الاستثنائية" والعبارات من قبيل "سيتم مراعاتها بوجه عام" السائدة في اللغة المقترحة الحالية، بدلاً من منع طلبات نطاقات gTLD الجديدة التي يتم تقديمها بواسطة كبار المسجلين. وأي مرونة في تطبيق هذه المعايير ينبغي تطبيقها بالتساوي على كل من طلبات نطاقات gTLD الجديدة الخاصة بالشركات والأفراد على حد سواء. ولكن الملاك الفرديين لمجموعات النطاقات الكبيرة، على العكس من الشركات، لا يستطيعون تأسيس شركات فرعية أو تابعة لأنفسهم، ولكنهم يستطيعون بدلاً من ذلك أن يبلغوا نفس الوضع فيما يتعلق بتاريخهم المسجل في السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات. *رابطة التجارة عبر الإنترنت (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

إن وضع معيار فاصل ودقيق، بناءً على ما إذا كانت إحدى الجهات أو الأشخاص قد خسر 3 أو أكثر من قضايا السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات، هو أمر غير مناسب وسوف يؤدي دون قصد إلى عدم تأهل مقدمي الطلبات المؤهلين. وعلاوة على ذلك، فلا توجد لغة واضحة بشأن ما يمثل عمليات انتحال العلامات التجارية الشهيرة عبر الإنترنت. ينبغي على ICANN الرجوع إلى تعريف

الإصدار الرابع من مسودة دليل مقدم الطلبات بخصوص "النية السيئة فيما يتعلق بتسجيل اسم النطاق" وأن تستخدم إلى جانب هذا التعريف تعريفًا لتاريخ أو نمط عمليات انتحال العلامات التجارية الشهيرة عبر الإنترنت التي لا تنطوي على عدد معين ولكنها أقرب إلى "طريقة معتادة للتشغيل أو التصرف" ومن ثم فهذا يسمح بإجراء تحليل سياقي لكل مقدم طلب. *Demand Media (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

"القرارات العكسية النهائية" في القسم 1.2.1.m الذي تمت مراجعته. يبدو أن اللغة الجديدة المستخدمة في هذا القسم التي ترجع إلى القرارات "العكسية النهائية" تبدو مستجيبة لتعليقات رابطة التجارة عبر الإنترنت (ICA) في ديسمبر 2010 التي تقول إن خسارة قضايا السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات التي تم إبطالها في الاستئناف ينبغي ألا تسبب ضررًا لأي من مقدمي الطلبات وإن رابطة التجارة عبر الإنترنت تشكر ICANN على هذا التعديل. *رابطة التجارة عبر الإنترنت (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

الاستيلاء على اسم النطاق العكسي (RDNH) — معاملة مكافئة. اللغة الجديدة في القسم 1.2.1m التي تلغي تأهيل الجهات التي شاركت في أي من عمليات الاستيلاء على اسم النطاق العكسي (RDNH) بموجب السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات أو نية سيئة أو تجاهل ناتج عن الإهمال بموجب قانون حماية المستهلك من عمليات انتحال العلامات التجارية الشهيرة عبر الإنترنت (ACPA) أو أي تشريع مكافئ تستجيب لتعليق رابطة التجارة عبر الإنترنت في ديسمبر 2010 الذي يسعى إلى الحصول على معاملة مكافئة وإن رابطة التجارة عبر الإنترنت لتشكر ICANN على هذا التعديل. *رابطة التجارة عبر الإنترنت (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

القسم 1.1.2.3: عند السعي وراء الحصول على توضيح من مقدم الطلب لأن مراعاة التعليقات قد أثرت على مجموع نقاط الطلب، فكيف سيتم تسجيل التوضيح الذي يسعى إليه المقيمون والتوضيح الذي تم تقديمه وكذلك نشره للجمهور؟ ينبغي توضيح هذا. *RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

القسم 1.2.8: هذا القسم بعنوان "التعيين التطوعي للمناطق عالية الأمان". فيما يتعلق بالتقرير النهائي للمجموعة الاستشارية لنطاقات TLD للمناطق عالية الأمان، ألا ينبغي حذف هذا القسم؟ *RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

متطلبات طول الإجابة. عندما تكون هناك متطلبات لأعداد الصفحات لكل إجابة (ينطبق هذا على عدد 50 سؤالاً)، ينبغي على ICANN توفير تفاصيل بخصوص حجم الخط وحجم الصفحة والمسافة اللازمة بين الأسطر (مناسبة لتلك المستخدمة في نظام طلبات نطاقات TLD)، أو بدلاً من ذلك ينبغي على ICANN تعيين طول الإجابات حسب عدد الكلمات أو الأحرف. *Brights Consulting (بتاريخ 14 مايو 2011)*.

مزيد من المعلومات بشأن نظام طلبات نطاقات TAS. بمجرد اعتماد "دليل مقدم الطلبات" بواسطة "مجلس إدارة ICANN" في الاجتماع المزمع عقده بتاريخ 20 يونيو 2011، فسيكون من المفيد توفر مزيد من المعلومات بشأن نظام طلبات نطاقات TLD وكيفية عملها. وينبغي توفير إصدار تجريبي أو بيئة الاختبار التشغيلية (OTE) من نظام طلبات نطاقات TLD في أقرب وقت ممكن.
AusRegistry (بتاريخ 16 مايو 2011).

تحليل التعليقات

العديد من التعليقات تعبر عن تقديرها ودعمها لدمج عمليات "التحذير والنصائح المبكرة من اللجنة الاستشارية الحكومية" وإجراء فحص خلفية أكثر شمولاً في برنامج نطاقات gTLD.

كما أن عددًا من التعليقات يتطلب مزيدًا من التفاصيل حول عمليات "التحذير والنصائح المبكرة من اللجنة الاستشارية الحكومية"، مثل التوضيحات/الإرشادات بخصوص ما يمكن أن يسبب مشكلة أو مخاوف، مع طلب قيام اللجنة الاستشارية الحكومية بتوفير تفاصيل معينة في "التحذيرات المبكرة" التي تتقدم بها بهدف تمكين "مقدمي الطلبات" من اتخاذ إجراءات مناسبة في الوقت الصحيح، فضلاً عن عملية واضحة تبين الطريقة التي سيتبعها "مجلس الإدارة" في التفكير في التحذيرات المبكرة من اللجنة الاستشارية الحكومية ونصائح اللجنة الاستشارية الحكومية.

لاحظ أن الغرض من عملية "التحذيرات المبكرة" يتمثل في تزويد أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية بفرصة لإعلان مخاوفهم بشكل مباشر مع مقدم الطلب عبر السلسلة (السلاسل) الخاصة به و/أو الطلب (الطلبات) الخاص به في وقت مبكر من العملية. ورغم أنه لم يتم إصدار إرشادات محددة، فإن "بطاقة نقاط اللجنة الاستشارية الحكومية" أوضحت أن السلاسل التي قد تتسبب في حدوث مخاوف تتضمن السلاسل التي "تهدف إلى تقديم أو تجسد مجموعة معينة من الأشخاص أو المصالح بناءً على المكونات التاريخية أو الثقافية أو الاجتماعية للهوية، مثل الجنسية أو العرق أو الجنس أو الديانة أو المعتقدات أو الثقافة أو أصل أو مجموعة اجتماعية معينة أو رأي سياسي أو الانتماء لأقلية قومية أو الإعاقة أو العمر و/أو لغة أو مجموعة لغوية (غير شاملة)" وهذه السلاسل التي تشير إلى قطاعات معينة، كتلك

المتعلقة باللوائح القومية (مثل المصارف أو القطاع الصيدلي) أو التي تصف أو تستهدف عينة أو صناعة معرضة للاحتيال أو إساءة الاستخدام عبر الإنترنت."

في حالة "التحذير المبكر"، تمت مطالبة اللجنة الاستشارية الحكومية بذكر أسباب "التحذير المبكر" وتحديد الدول التي تبدي مخاوفها لتوفير المعلومات لمقدمي الطلبات على النحو الأمثل حتى يتسنى لهم اتخاذ قرارات قائمة على المعلومات.

ولم تتغير العمليات الحالية لطريقة تفكير "مجلس الإدارة" في "نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية"، على الرغم من أن "مجلس الإدارة" قد يفكر الآن في توفير "التحذيرات المبكرة" لمقدمي الطلبات كجزء من مراجعته لنصائح اللجنة الاستشارية الحكومية التي تم تلقيها لاحقا.

تستمر بعض التعليقات القليلة في طلب إنشاء فئة dotBrand للنطاقات ذات النقطة المتبوعة بعلامة تجارية. بينما قمنا بمناقشة المخاوف المرتبطة بطرح فئات استجابة للتعليقات السابقة، يبدو أن المشكلة الرئيسية تركز على الكيفية التي تستطيع بها طلبات معينة الوفاء بمتطلبات تأمين أي نطاق gTLD في ظل السجل/نموذج الأعمال الخاص به. فعلى سبيل المثال، قد يقوم أي مقدم طلب بتأمين نطاق TLD بنية الحصول على سجل "مغلق" أو داخلي (أي دون وجود نية للسماح للجمهور بتسجيل نطاقات). وينبغي ملاحظة أن التعيين المسبق لمتطلبات خاصة في طلب الحصول على نطاقات TLD هذه من المحتمل ألا يناسب جميع الظروف الممكنة، وإن نطاقات TLD التي تحتوي على "نقطة متبوعة بالعلامة التجارية" تعني أشياءً مختلفة للأطراف المختلفة، ولا تغطي احتمالية تغير منهج التسجيل المستهدف الخاص بمقدم الطلب، وخاصة في الحالات التي لا يكون مقدم الطلب قد حدد فيها نفسه كنطاق TLD قائم على المجتمع.

تم تصميم نموذج الطلبات خصيصًا بحيث يسمح بتقييم المكونات المالية والفنية والتشغيلية اللازمة لخطط مقدم الطلب. ونحن نعي أن الأمر قد يستدعي إرشادات إضافية لمقدمي الطلبات في حالات خاصة بالنسبة لأسئلة معينة أثناء التقدم خلال عملية التقدم بالطلبات. ووفقًا لذلك، سنستمر في توفير التحديثات والإرشادات اللازمة بخصوص تسليم طلب وسوف ننفذ برنامجًا قويًا لخدمة العملاء لتوفير التوضيحات عندما تكون لازمة.

وهناك تعليق آخر يوضح المخاوف المرتبطة بسلاسل معينة يمكن اعتبارها حساسة من جانب أطراف مختلفة ويطلب إعطاء رعاية خاصة للقطاعات والمهن المنظمة لتقليل الضرر والخسائر المحتملة للجمهور. وكما تمت مناقشته استجابة للتعليقات السابقة، هناك مشكلات تتعلق بطرح فئة جديدة من السلاسل. بالنسبة للسلاسل "الحساسة"، لا يوجد اتفاق عام حول السلاسل التي تتأهل كسلسلة "حساسة" كما لم يتم توفير أي قائمة محددة ومتفق عليها لهذه السلاسل. يمكن توجيه المخاوف المتعلقة بالسلاسل المعينة عن طريق العملية المستقلة للاعتراض وحل النزاعات، أو من خلال عمليات "التحذير والنصائح المبكرة من اللجنة الاستشارية الحكومية".

هناك تعليقات أخرى تطلب توسعة نطاق فحص الخلفية الجنائية ليتضمن الشركات التابعة والفرعية والجهات الأخرى التي تربطها علاقات بالجهة مقدمة الطلب. من المفترض أن تركز هذه التعليقات على منع "العوامل السيئة" من تأمين "نطاقات مستوى أعلى" معينة. يتعين تقييم الفوائد المحتملة لتوسعة نطاق فحص الخلفية الجنائية لجميع مقدمي الطلبات في مقابل تكاليف معالجة جميع الطلبات والتكاليف المتزايدة التي يتم تحملها لتنفيذ فحص الخلفية في سلسلة ممتدة من الجهات المتصلة. قامت ICANN بمناقشة ودراسة العملية المقترحة لفحص الشركات التابعة لمقدم الطلب إلى جانب مقدمي الطلبات أنفسهم. هذه الخطوة من شأنها أن تؤدي إلى حدوث مضاعفات كبيرة وتحمل تكاليف هائلة لإجراء عملية فحص الخلفية الجنائية دون أي ميزة تحقق التوازن. فعلى سبيل المثال، إلى جانب قيام ICANN بفحص الشركة التابعة، ستحتاج أيضًا إلى القيام بذلك للمديرين والموظفين والشركاء وما إلى ذلك بالشركة التابعة. وهذا الفحص الإضافي يمثل عائقًا من ناحية التكلفة والوقت ومن المحتمل ألا يؤدي إلى العديد من حالات عدم الأهلية بالنظر إلى مستوى الفحص الذي يتعرض له مقدم الطلب في ظل العملية. وغالبًا ما تكون الشركات التابعة بعيدة ولا تقوم بأي دور في تشغيل أو تصرفات أي نطاق TLD سيتم تشغيله بواسطة مقدم الطلب. وكذلك، فسوف يؤدي هذا الاستفسار إلى قيام مقدمي الطلبات بتأسيس جهات جديدة لتعمل كفاصل بينهم وبين الشركات التابعة لهم. ولن يقتصر الهدف من ذلك على إخفاء التصرفات السيئة السابقة - بل قد يتضمن كذلك تجنب التكاليف وتطفل فحوصات الخلفية للشركاء الذين لن يلعبوا دورًا في العملية.

ورغم ذلك، فبينما يعتبر من المستحيل تقريبًا ضمان عدم قيام "عوامل سيئة" بتأمين نطاق مستوى أعلى جديد، قامت ICANN بتنفيذ العديد من الإجراءات الوقائية لتقليل هذه المخاطر. وهذه الإجراءات تتضمن ما يلي:

- توسعة نطاق فحص الخلفية الجنائية ليتضمن الجرائم الإضافية كما تقترحها اللجنة الاستشارية الحكومية. وهذا يتضمن كذلك الحصول على آراء ممثلي تطبيق القانون بخصوص اختيار أحد موفري خدمة فحص الخلفية الجنائية.
- إضافة لغة إلى "اتفاقية التسجيل" تتطلب من "مشغلي السجلات" اتخاذ خطوات معقولة والاستجابة لأي تقارير (بما يتضمن التقارير الواردة من جهات تطبيق القانون ووكالات حماية المستهلكين الحكومية) بخصوص التصرفات غير القانونية التي تستغل نطاق TLD الخاص بالسجل. وقد يتسبب عدم الالتزام بهذا الشرط في إنهاء "اتفاقية التسجيل".

- الكشف عن أسماء ووظائف المسؤولين والمديرين والشركاء وأصحاب المصالح المتحكمين الرئيسيين لدى كل مقدم طلب لإتاحة إمكانية التعليق.
- توفير عملية "التحذير المبكر من اللجنة الاستشارية الحكومية" التي تسمح لأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية أو أي حكومة فردية من تقديم إشعار إلى مقدمي طلب معينين عبر اللجنة الاستشارية الحكومية.

التعليقات تطلب الوضوح بشأن الإطارات الزمنية ومراعاة العطلات والاجتماعات الأخرى. تتم مراعاة فترات العطلات في المناطق المختلفة من العالم عند التفكير في الإطارات الزمنية الممكنة المرتبطة بطرح البرنامج.

التعليقات تطلب معلومات إضافية بشأن عملية إرسال الطلبات على دفعات، مع بعض الاقتراحات الداعية إلى وضع حد على أول دفعة بغرض اختبار الجاهزية التشغيلية، وكذلك لضمان أن قسمًا كبيرًا من الدفعة الأولى سيتألف من طلبات قائمة على المجتمع. سيتم توفير تفاصيل إضافية بخصوص عملية إرسال الطلبات على دفعات في حالة حتمية تنفيذ هذه العملية. وهذا يسمح ببعض المرونة في معالجة الإطارات الزمنية. فعلى سبيل المثال، إذا تم تسليم عدد يزيد بقليل عن 500 طلب، فقد يتم اتخاذ قرار بمد فترة "التقييم الأولي" لبعض الوقت لاستيعاب جميع الطلبات طالما لم تتأثر الحدود القصوى لمعدل التفويض. وكذلك، فإن حد الدفعات يتم تحديده بناءً على سعة المعالجة، والتي تعتمد على فهم مدى التأثير على الجاهزية التشغيلية خلال تأسيس هذه الأنشطة واختبارها. ولهذا ففي هذه النقطة، ورغم أن الدفعة الأولى الصغيرة هي فكرة جيدة، إلا أنه لن يتم إجراء اختبارات أخرى للجاهزية التشغيلية بعد طرح البرنامج. وحتى في حالة إجراء عمليات تسليم الطلبات بكميات أقل، فإن السماح بمعالجة نوع واحد من الطلبات على حساب الأنواع الأخرى قد يقدم أفضلية غير عادلة على حساب مقدمي الطلبات الآخرين الذين قد يروجون لمجموعة مشابهة من المسجلين.

وقد تم تناول التعليقات المرتبطة بتخفيضات الرسوم في الإصدارات السابقة من "الدليل". تُعد رسوم التقييم بمثابة دخل محايد وهي تعتمد على تقييم للتكاليف اللازمة لمعالجة الطلبات. ونظرًا لأن هذه ستكون الجولة الأولى لمعالجة الطلبات، فهناك عدد كبير من الأمور المشكوك بها التي يتعين توفير تفسير لها. ووفقًا لذلك، فإن خفض الرسوم تحت أي ظروف هو أمر لا يمكن تخيله في الجولة الأولية. ورغم ذلك، فستقوم ICANN بإجراء تحليل في نهاية الجولة الأولية لتحديد المواطن التي يمكن فيها الحصول على الكفاءات وتحقيق معدلات توفير في الجولات المستقبلية.

أحد التعليقات يطلب توضيحًا حول الطريقة التي سيتم بها دراسة التعليقات بواسطة مجالس التقييم والحصول على توضيحات من مقدمي الطلبات. أي تعليق يؤثر بشكل مباشر على مجموع نقاط طلب معين سيتطلب توضيحًا من مقدم الطلب قبل توفير مجموع نقاط نهائي. ويحق لأي مقدم طلب اختيار الرد في منتدى التعليقات العامة. ورغم ذلك، فهناك فرصة للمجلس لطرح أسئلة على مقدم الطلب ويستطيع مقدم الطلب الرد بعد ذلك. وتتوفر نتائج التقييم للجمهور بعد اكتمال عملية التقييم.

تعليق يسأل عما إذا كان القسم 1.2.8 - بعنوان "التعيين التطوعي للمناطق عالية الأمان" ينبغي إزالته من "الدليل". تم تحديث "الدليل" فيما يتعلق بالتقرير النهائي لمجموعة العمل، وهو يوضح أن ICANN سوف تدعم الجهود المستقلة المبذولة لتطوير عملية تعيين تطوعية لنطاقات TLD عالية الأمان.

تطلب التعليقات توفير معلومات إضافية حول نظام طلبات نطاقات TLD (المعروف اختصارًا باسم TAS) بما يتضمن توضيح متطلبات طول الإجابة. تم وضع خطة لكشف معلومات إضافية حول نظام طلبات نطاقات TLD فيما يتعلق بمظهره ومضمونه. ورغم ذلك، فلأسباب تتعلق بالأمان لن يتم طرح إصدار اختباري من الأداة للاستخدام العام. وأخيرًا، سيتم توفير إرشادات إضاية حول متطلبات الطلبات (أي حدود الأحرف المستخدمة في الإجابات) في الإصدار التالي من "الدليل".

عبرت التعليقات عن دعم التوضيحات المتعلقة بقرارات السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات والاستيلاء على اسم النطاق العكسي. كما طالبت التعليقات بمزيد من المرونة في مراجعة سجل مقدم الطلب المتعلق بدعاوى السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات. ومن المهم توفر معيار موضوعي لتجنب التكلفة الإضافية والنتائج المحتملة غير المتناسقة لأي عملية مراجعة مخصصة، وتوفير قدر أكبر من إمكانية التنبؤ لمقدمي الطلبات. طالبت تعليقات سابقة على هذا القسم بتوفير معلومات إضافية حول ما يمثل "نمطًا" للسلوك، مع توقع توفر المعيار لمقدمي الطلبات بشكل عام. وقد تم وضع معيار موضوعي. إن معيار اتخاذ ثلاثة قرارات أو أكثر مع صدور واحد أو أكثر منها في السنوات الأربع الأخيرة هو السبب وراء تعيين حد للسلوكيات المكررة والنطاق الزمني المناسب. ويهدف الاختبار إلى منع الأشخاص الذين يحتمل تورطهم في عمليات الاستيلاء على العلامات التجارية الشهيرة عبر الإنترنت من الحصول على نطاق TLD. ولهذا السبب فإن المعيار يوفر حرية اتخاذ القرار: يسمى الاختبار "قاعدة عامة" يمكن إعادة النظر فيها إذا تطلبت ظروف استثنائية ذلك. وهناك مجموعة متنوعة من العوامل التي قد تؤثر على هذا القرار.

وأخيرًا، هناك تعليق بخصوص التزام ICANN بالقانون المحلي الأمريكي وكيف قد يؤدي ذلك إلى إجراءات مضادة لنموذج أصحاب المصالح المتعددين. ولا يوجد لدى ICANN أي خيار سوى الالتزام بقانون الولايات المتحدة الأمريكية لأنها الدولة التي يوجد بها مقرها الرئيسي. وتحاول ICANN الحصول على تراخيص لخدمة الطلبات متى أمكن ذلك.

التقييم

النقاط الرئيسية

- ركزت التعليقات/الأسئلة على توضيح أن استبيان الطلبات ينبغي إرساله إلى العنوان newgtld@icann.org. ستقوم ICANN بتجميع الإجابات وتوفير مخزون مركزي لجميع الطلبات من الآن فصاعدًا.

- المقاييس/المعايير المستخدمة لتسهيل تقييم الفوائد/التكاليف المحتملة ينبغي أن تكون 1) ملموسة، 2) شفافة، و3) قابلة للقياس.

ملخص التعليقات

عملية مراجعة مقدمي الطلبات — الجهات الحكومية (المدن). تسعى مدينة نيويورك إلى تلقي نفس المعاملة التي تحظى بها الشركات ذات الأسهم المطروحة للتداول الجماهيري في عملية مراجعة مقدمي الطلبات التي تجريها ICANN (الدليل، القسم 2.1.1 في الفقرة 2-2، بعنوان "الاجتهاد العام في مجال الأعمال والسجل الإجرامي"). إن الإشارة إلى أن الجهات الحكومية الخاضعة للمراقبة المستقلة والتي تلتزم بمبادئ المحاسبة المقبولة بشكل عام (GAAP) ووسائل التحكم في السلامة العامة سيتم التعامل معها بشكل مشابه للجهات الخاصة سوف يشجع الحكومات المسؤولة على متابعة طلبات نطاقات gTLD بشكل مباشر مع ICANN. وهذا من شأنه توفير التنوع والتمثيل المحلي لإطار عمل الإنترنت، وهو أحد أهداف برنامج نطاقات gTLD الجديدة. *مدينة نيويورك (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

الالتزام بعد طرح البرنامج. ينبغي على ICANN أن تطالب بالالتزام بعد طرح البرنامج بالسياسات والإجراءات التي يتقدم بها مقدمو الطلبات خلال فترة التقدم بالطلبات. علاوة على ذلك، ينبغي على ICANN أن تفرض وتطبق هذه المتطلبات مع سجلات نطاقات TLD الحالية. *NCTA (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011)*.

قائمة الأسماء المحجوزة — أولمبي وأولمبياد. ينبغي إضافة المصطلحات "أولمبي" و"أولمبياد" إلى قائمة "الأسماء المحجوزة"، والتي ستكون متناسقة مع قوانين الولايات المتحدة وغيرها من الدول العديدة حول العالم، كما ستسمح للجنة الأولمبية الأمريكية بتركيز مواردها المحدودة على مهمتها الأساسية، بدلاً من عمليات التسجيل الوقائية والعملية الشاقة المتمثلة في التقدم باعتراضات رسمية ضد طلبات نطاقات gTLD المخالفة. إن آليات حماية الحقوق الواردة في الدليل غير كافية لحماية الحركة الأولمبية. لقد دافعت كل من اللجنة الأولمبية الأمريكية (USOC) واللجنة الأولمبية الدولية (IOC) بشكل متكرر عن الفكرة القائلة بأن حجز الكلمتين "أولمبي" و"أولمبياد" في المستويين العلوي والثاني من جميع نطاقات gTLD الجديدة يخدم المصالح العامة للمجتمع الدولي ويتوافق مع المبادئ القانونية المقبولة. وكما تم توضيحه بالتفصيل في التعليقات السابقة التي تم تسليمها إلى ICANN، فقد قامت أكثر من ثلاثين دولة بسن *تشريع فريد* يحتفظ بحق الاستخدام الحصري لكلمتي "أولمبي" و"أولمبياد" للجنة الأولمبية الدولية واللجان الأولمبية القومية. وقد وقعت أكثر من ستين دولة على "معاهدة نيروبي بشأن حماية الرمز الأولمبي"، والتي توفر حماية خاصة لصالح "الحركة الأولمبية" كمبدأ قانوني مقبول دوليًا. وقد نصحت اللجنة الاستشارية الحكومية "مجلس إدارة ICANN" باعتماد طلب إضافة كلمتي "أولمبي" و"أولمبياد" إلى قائمة "الأسماء المحجوزة". *اللجنة الأولمبية الأمريكية USOC (بتاريخ 13 مايو 2011). اللجنة الأولمبية الدولية IOC (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

الأسماء المحجوزة (2.2.1.2) — تتضمن المؤسسات الإقليمية التي لها نطاقات ccTLD.
كما يتعين تضمين اسماء المؤسسات الإقليمية التي لها نطاقات ccTLD في قائمة الأسماء المحجوزة (مثل CENT وAPTLD وLACTLD، وفي نفس الحالة مثل LACNIC أو ARIN أو RIPE أو Afrnic أو APNIC). ومن الضروري للمجتمع أن يشعر ويدرك أن ICANN تعمل هي الأخرى على حماية مجتمعات نطاقات ccTLD. لاحظ أن هذه هي المرة الثالثة التي تم فيها إرسال هذا التعليق وأن عمليات البحث تتم متابعتها في منظمة دعم أسماء رموز الدول وهي جزء من لجان هذه المنظمة ويعترف بها المجتمع بالكامل. *E. Iriarte Ahon (بتاريخ 16 أبريل 2011)*.

سيكون من المفيد فهم السبب الذي دفع ICANN إلى عدم تضمين المنظمات الإقليمية لنطاقات ccTLD في قائمة الأسماء المحجوزة (على سبيل المثال CENTR). *M. Neylon (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

الأسماء المحجوزة - إزالة علامة ICANN. إن المساواة والعدالة تقتضي إزالة "علامة ICANN" من قائمة الأسماء المحجوزة. وينبغي على ICANN تحمل نفس العبء والتكاليف المرتبطة بحماية علامتها من عمليات الاستيلاء على العلامات التجارية الشهيرة عبر الإنترنت كما يتعين على أصحاب العلامات التجارية الأخرى. *Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

العناوين ثنائية الأحرف.
ينبغي حذف عملية حجز "العناوين ثنائية الأحرف" الجديدة من دليل مقدم الطلبات؛ فقد تتسبب في حدوث مشكلات وتفتقر إلى المنطق. لم يتضح بأي وسيلة وجود ارتباك في "الرموز ثنائية الأحرف" الخاصة بنطاقات ccTLD أو الأسباب الفنية. لم يكن حجز عناوين مكونة من حرفين عبارة عن نقطة تتم مناقشتها بشكل عام قبل ذلك وإن وضعه في قواعد الدليل دون مناقشته بواسطة المجتمع هو أمر خارج نطاق عملية تطوير السياسة. كما أن توقيته غير مناسب لأن هناك ما لا يقل عن عشرة سجلات gTLD وccTLD قد طرحت "عناوين ثنائية الأحرف" مؤخرًا فحسب أو تخطط لطرحها في المستقبل القريب، مع موافقة ICANN في حالة نطاقات gTLD. إن حجز عناوين ثنائية الأحرف سيمثل تحديات قانونية في العديد من نطاقات gTLD الجديدة (على سبيل المثال في نطاق DENIC بألمانيا، كان مشغل نطاق ccTLD مجبرًا عام 2010 بسبب المنافسة وقوانين العلامات التجارية على طرح جميع "العناوين ثنائية الأحرف").
dotBERLIN (بتاريخ 11 مايو 2011). DOTZON (بتاريخ 15 مايو 2011). dotKoln (بتاريخ 16 مايو 2011). C. Roussos (بتاريخ 16 مايو 2011).

نطاقات gTLD لأسماء النطاقات الدولية أحادية الأحرف.
قبل تبنيها لأي نماذج تنفيذ لنطاقات gTLD لأسماء النطاقات الدولية أحادية الأحرف، يتعين على ICANN طرح هذه النماذج لفترة تعليقات عامة هادفة. *Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

بخصوص القسم 2.2.1.3.2، وبما يتوافق مع التوصيات الأصلية لنطاقات gTLD الجديدة التي اعتمدها "مجلس منظمة دعم الأسماء العامة" و"مجلس الإدارة" بخصوص "الأسماء المحجوزة" والتوصيات الأخيرة لمجلس منظمة دعم الأسماء العامة، فإن RySG تدعم بقوة توصيات JIG بالسماح بنطاقات gTLD لأسماء النطاقات الدولية أحادية الأحرف وفقًا لاقتراح *RySG .JIG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

قدمت "جمعية الإنترنت الصينية" تعليقاتها إلى ICANN بخصوص مجالات المستوى الأعلى الدولية أحادية الأحرف من JIG في 12 يناير عام 2011، مع التعبير عن مخاوفها بشأن نطاقات gTLD لأسماء النطاقات الدولية أحادية الأحرف. تطلب "جميعة الإنترنت الصينية" مرة أخرى أن يتم تحليل نطاقات gTLD لأسماء النطاقات الدولية أحادية الأحرف فيما يتعلق باللغات المختلفة على أساس كل حالة فردية، وينبغي دراسة السياسات ذات الصلة بعد التوصل إلى حل سياسة الكلمات المختلفة لأسماء النطاقات الدولية. وفيما يتعلق بالأحرف الصينية، فإن الكلمات المؤلفة من حرفين أو أكثر عادةً ما يكون لها معنى صريح. ولكن في بعض الحالات يكون للحرف الصيني الواحد أكثر من معنى. فبعض الأحرف الصينية تمثل أسماءً جغرافية (المشار إليها فيما بعد في هذا المستند باسم محدد أو معروفة باسم معين) والدولة واللقب وما إلى ذلك. في حالة استخدام هذه الأحراف كأسماء نطاقات، فمن السهل أن تتسبب في ارتباك وإساءة فهم. *جمعية الإنترنت الصينية (بتاريخ 27 مايو 2011)*.

يرحب مركز معلومات شبكة الإنترنت الصينية (CNNIC) بالسماح بطرح نطاقات TLD لأسماء النطاقات الدولية أحادية الأحرف في السوق. غالبًا ما تشترك سلسلة الأحرف الصينية الواحدة في معاني متشابهة مع أي سلسلة أحرف صينية ثنائية الأحرف، وتستخدم بعض الأحرف الصينية الواحدة بواسطة الشعب الصيني كاختصارات للإشارة إلى أسماء جغرافية أو عبارات اسمية معينة أخرى. قد يتناول الدليل هذه الأحرف لتجنب إصابة المستخدمين بالارتباك. علاوةً على ذلك، فإن الأحرف الصينية الواحدة لها كذلك مشكلات مختلفة. وينبغي على ICANN إجراء دراسة شاملة لمشكلة الصيغ المختلفة لأسماء النطاقات الدولية ومشكلة الأحرف الأحادية في دليل مقدم الطلبات. *مركز معلومات شبكة الإنترنت الصينية (بتاريخ 27 مايو 2011)*.

الأشكال المتغيرة لأسماء النطاقات الدولية الصينية - مشكلة الإطار الزمني. تعطي ICANN أهمية كبيرة لمشكلة الأشكال المختلفة لأسماء النطاقات الدولية وقد أوصت بتشكيل مجموعة عمل مشروع مشكلات الأشكال المختلفة للنطاقات VIP WG للعثور على آلية إدارة؛ ورغم ذلك فإن الإطار الزمني غير مفضل لمقدمي طلبات الأشكال المختلفة من أسماء النطاقات الدولية إذا كانوا يرغبون في التقدم للحصول على نطاق TLD لأسماء النطاقات الدولية في الجولة الأولى للتقدم بالطلبات. وينبغي على مجموعة عمل مشروع مشكلات الأشكال المختلفة للنطاقات VIP WG التابعة لشركة ICANN الإسراع بالعملية حتى يمكن مواجهة مشكلة الأشكال المختلفة بطريقة صحيحة وينبغي حل هذه المشكلة على أساس كل حالة على حدة وتقديم الخدمات حسب أولوية الحضور للوفاء بمتطلبات مقدمي الطلبات المحتملين. وبناءً على تجربة تشغيل السجلات، قام مشغلو نطاقات TLD باللغة الصينية بتطوير حل واقعي وعملي للوفاء باحتياجات مستخدمي اللغة الصينية حول العالم. وقد تم اختبار الحلول الصينية بالكامل بواسطة عملية تفويض وتشغيل نطاقات ccTLDs لأسماء النطاقات الدولية. وحتى هذا التاريخ، لم تتلق السجلات أي شكاوى بخصوص إدارة الأشكال المختلفة للنطاقات ولم يتم الإبلاغ عن أي إساءة لاستخدام أسماء النطاقات المختلفة. قام "اتحاد أسماء النطاقات الصينية" بإنتاج تقرير تفصيلي حول التجربة الصينية في العام

الماضي في الخطاب الذي أرسله إلى ICANN. يؤمن مركز معلومات شبكة الإنترنت الصينية أن عمل المجتمع الصيني سيعمل كأساس جيد لمجموعة عمل مشروع مشكلات الأشكال المختلفة للنطاقات. *مركز معلومات شبكة الإنترنت الصينية (بتاريخ 27 مايو 2011)*.

تجميع البيانات.
يسعد مجلس الأعمال الدولية الأمريكي (USCIB) أن يرى أن "دليل مقدم الطلبات" الآن يطالب مقدمي الطلبات بذكر تفاصيل الفوائد المتوقعة من نطاقات TLD التي يريدون الحصول عليها إلى جانب الطريقة التي ستعمل بها قواعد تشغيل نطاقات TLD على تقليل "التكاليف الاجتماعية". يعتبر تجميع البيانات المناسبة أمرًا أساسيًا للمساعدة على تحديد المشكلات خلال مرحلة الطرح الأولية. ويدعم مجلس الأعمال الدولية الأمريكي اقتراح "الدراسة الاقتصادية" التي توصي ICANN بتجميع معلومات لتحديد الفوائد والتكاليف العامة لتنفيذ نطاقات gTLD بمزيد من الوضوح. كما يقر مجلس الأعمال الدولية الأمريكي بالتزام ICANN تجاه هذه المساعي بموجب المادة 9.3 من "تأكيد الالتزامات" الذي يطالب ICANN بتنظيم مراجعة لطرح نطاقات gTLD والعمليات المتصلة بها أو توسعة نطاقها. *مجلس الأعمال الدولية الأمريكي (بتاريخ 15 مايو 2011)*. *NCTA (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011)*.

أي معايير أو مقاييس تم وضعها لتسهيل تقييم التكاليف والفوائد المحتملة للجمهور عند تقييم ومنح نطاقات gTLD الجديدة وفقًا لتوصيات اللجنة الاستشارية الحكومية ينبغي أن تكون ملموسة وشفافة لتقييم مدى نجاح البرنامج والمساعدة على صياغة التوصيات لتحسينه بشكل مستمر خلال الجولات المستقبلية وأعمال التوسع. ينبغي أن تعمل طلبات معينة على توضيح التكاليف والفوائد المحتملة للمجتمع فيما يتعلق بأي نطاق gTLD جديد. وينبغي أن تكون أي من هذه التكاليف والفوائد المحددة في أي طلب: (1) قابلة للقياس; (2) تؤثر بشكل مباشر على اعتماد أي طلب؛ و(3) تستخدم لتحميل مشغلي السجلات مسؤولية تشغيل نطاق gTLD. *MarkMonitor (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

تدعم دائرة المؤسسات غير الربحية (NPOC) الأسئلة (2.2.2) المتعلقة بنية مقدم الطلب كجزء من عملية التقدم بالطلبات وتقترح أن يفكر "مجلس الإدارة" في تجميع نقاط الإجابات على هذه الأسئلة كجزء من عملية مراجعة الطلبات. *NPOC (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

معايير مراجعة التكاليف والفوائد (2.2). ينبغي على "مجلس الإدارة" تضمين معايير مراجعة لتقييم التكاليف والفوائد التي سيحققها الجمهور العام لجميع طلبات نطاقات gTLD الجديدة. على سبيل المثال، هناك مخاوف في مجتمع المؤسسات غير الربحية بخصوص سلاسل مثل DONATE. وCHARITY. وGIVE. وما إلى ذلك والتي توفر فرصة هائلة لتحقيق النفع والضرر على حد سواء. ويمكن التفكير في هذه السلاسل بعناية خلال عملية مراجعة الطلبات دون الحاجة إلى التقدم أولاً باعتراض مصحوب بتكاليف كبيرة. *NPOC (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

مقدمو طلبات النطاقات ذات النقطة المتبوعة بعلامة تجارية. ينبغي في أسئلة التقييم أن تراعي بدرجة أكبر احتياجات مقدمي طلبات النطاقات ذات النقطة المتبوعة بالعلامة التجارية. على سبيل المثال فإن السؤال رقم 18، والذي يطالب مقدمي الطلبات ذكر مهمة/غرض السجل الخاص بهم، قد توسع بدرجة ملحوظة في مسودة "دليل مقدم الطلبات" هذه مع إضافة سلسلة من الأسئلة الفرعية التي لا تنطبق بشكل مباشر على طلبات النطاقات ذات النقطة المتبوعة بعلامة تجارية. يمكن تحسين عملية التقدم بالطلبات في حالة توفير بدائل لمقدمي طلبات النطاقات ذات النقطة المتبوعة بعلامة تجارية، والسؤال على سبيل المثال عن الكيفية التي سيتم بها استخدام نطاق gTLD الجديد لدعم الأهداف الإستراتيجية للعلامة التجارية. *Valideus (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

السؤال رقم 11 — بديل مقترح للكشف عن العنوان. إن متطلبات السؤال رقم 11 التي تطلب من مديري الشركات مقدمة الطلبات أن تكشف عن مقرها الدائم تتسبب في بعض المخاوف. وهناك حل بديل يتمثل في السؤال عن عنوان تابع لشركة تقديم الطلبات. وهذا مناسب بدرجة أكبر عند التقدم بالطلب نيابة عن الشركة. *Valideus (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

السؤال رقم 11 — التحسينات القائمة على الاجتهاد اللازم.
يوصي ائتلاف المساءلة عبر الإنترنت ICANN بإجراء تغيير جزئي على الأقل لاقتراحها بإخفاء هوية الجهات الرئيسية المؤثرة في طلبات نطاقات gTLD الجديدة (معيار التقييم رقم 11(أ)). *COA (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

بخصوص المعيار الجديد رقم 11(د) الذي يتعامل مع مقدمي الطلبات الذين يفتقر تشكيلهم القانوني إلى المديرين أو المسؤولين أو الشركاء أو أصحاب المصالح، يقترح ائتلاف المساءلة عبر الإنترنت أن الأفراد الذين يتعين الكشف عن هوياتهم لا ينبغي أن يتضمنوا الأفراد أصحاب "المسؤولية المباشرة عن عمليات السجلات" فحسب، بل كذلك الأفراد الذين يتحملون مسؤولية قانونية أو مسؤولية إدارية عليا عن هذه العمليات، وهو ما يعادل تقريبًا ما يتعين الكشف عنه بواسطة مقدمي الطلبات الآخرين. *COA (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

يبدو أن المعيار 11(هـ) (ربما كخطأ في المسودة) يعفي مقدمي الطلبات من المسؤولية عن الكشف عن جميع حالات الإدانة بارتكاب جرائم في غضون السنوات العشر الماضية. ولضمان الوضوح والشمولية، ينبغي أن تتناسق اللغة المستخدمة هنا مع تلك الواردة في

القسم 4.3(و) من مسودة "اتفاقية التسجيل"، والذي يلغي أهلية أي شخص مدان في "أي جريمة" للاستمرار في عمله كمسؤول أو مدير لإحدى شركات تشغيل السجلات. *COA (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

السؤال رقم 18(ج) – حجز النطاقات دون وضع أي محتويات عليها. يتعين على ICANN إزالة الفقرة الرابعة من السؤال رقم 18(ج) في "ملحق الوحدة الثانية". السياسة التي تحظر صيغة معينة من الحديث التجاري القانوني في نطاقات gTLD الجديدة هي صيغة لتنظيم المحتويات ومن ثم فهي غير مقبولة. يُعد هذا السؤال بمثابة تطفل غير لائق على حق أي مسجل في الاستفادة من اسم نطاق لغرض قانوني. وسيفرض هذا ضغوطًا على مقدمي الطلبات لوضع قواعد من شأنها الحد من مواقع الويب المحجوزة في النطاقات المسجلة داخل نطاق gTLD الجديد الخاص بهم، كما يجعل حجز النطاقات متساويًا مع "التكاليف الاجتماعية" و"النتائج/التكاليف السلبية". هذا الارتباط المخالف للمعايير لا أساس له كما تعتبر العوائق التي يفرضها السجل غير مبررة ولا ضرورة لها. يحق لأي مسجل اسم نطاق قام بسداد رسوم التسجيل لاسم أن يشترك في أي نشاط قانوني بهذا الاسم، أو في الحقيقة عدم استخدام هذا الاسم على الإطلاق. إن عرض روابط مخصصة على نطاقات الأسماء العامة غير المخالفة يتساوى في مشروعيته وفائدته مع الروابط المخصصة المدفوعة التي تعرضها محركات البحث الرئيسية عند إدخال نفس الكلمة عليها. إن أقل ما يقال عن الاقتراح الذي ينص على أن حجز اسم ونشر روابط لبيانات و/أو الإعلان فقط هو ممارسة سلبية أو ضارة هو أنه اقتراح قائم على معلومات خاطئة ومن المؤكد أن غير صحيح. فبالنسبة لشركة ICANN يعتبر اقتراح دور في تحديد محتوى قانوني أو غير قانوني أمرًا بالغ الخطورة على مصالح مجتمع الإنترنت ككل. كما أن معيار التقييم الجديد هذا لا يتوافق مع الإقرار الذي تم التوصل إليه في مكان آخر في "مسودة المناقشة في أبريل 2011" والذي يقول إن حجز النطاقات في حد ذاته ليس معيارًا سلبيًا في ظل نظام الإيقاف السريع الموحد (URS) المقترح. وقد تبنت المنظمة الدولية لحقوق الملكية الفكرية (WIPO) مؤخرًا رؤية مشابهة لتوجيه القائمين على الفحص في ظل السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات. *Oversee.net (بتاريخ 15 مايو 2011). رابطة التجارة عبر الإنترنت (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

السؤال رقم 18(ج)3 – توضيح مدة سريان الاتفاقية. ينبغي على ICANN إزالة غموض السؤال رقم 18(ج)3 والقسمين 2.10(أ) و(ج) من اتفاقية التسجيل فيما يتعلق بمدة التعاقدات على عمليات تسجيل أسماء النطاقات ("نطاق دائم" أم "لا يتجاوز عشر سنوات"). AusRegistry تدعم السماح بعمليات تسجيل دائمة، ولاسيما في حالة نطاقات TLD ذات المسجل الواحد والمستخدم الواحد. *AusRegistry (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

أنظمة الفصل أو الإيقاف السريع. إن توضيح المتطلبات اللازمة للحصول على نقطتين في السؤالين 28 و29 هو أمر مفيد، ولكن ICANN أهدرت فرصة هائلة لتقديم مساهمة مهمة في ضمان تأمين واستقرار الإنترنت عندما لم تطالب بأن يقوم جميع مشغلي سجلات نطاقات gTLD الجديدة بتطبيق نظام للفصل أو الإيقاف السريع. وعلاوة على ذلك، يتعين أن تتوفر لدى طاقم الالتزام بشركة ICANN الموارد والتفويض اللازم لضمان التزام مقدمي الطلبات بالتعهدات التي تقدموا بها في طلباتهم بخصوص السؤالين 28 و29. *Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

السؤال رقم 28 - السجلات المتبقية الوحيدة. بخصوص مشكلة إدارة وإزالة السجلات المتبقية الوحيدة، توفر اللجنة الاستشارية للأمان والاستقرار (SSAC) التعليقات التالية:

(1) المتبقي الوحيد هو مصطلح غامض لا يوجد تعريف محدد له. قامت اللجنة الاستشارية للأمان والاستقرار بإعداد تعريف توصي بتضمينه في "دليل مقدم الطلبات".
(2) يمكن استخدام مصطلح السجلات المتبقية الوحيدة لأغراض إساءة الاستخدام؛ ورغم ذلك فإن الاستخدام الأغلب لهذا المصطلح يدعم التشغيل الصحيح والمعتاد لنظام أسماء النطاقات. ومن ثم فمن غير المناسب تضمين إدارة السجلات المتبقية الوحيدة تحت عنوان "منع إساءة الاستخدام والتقليل منها" وتقترح اللجنة الاستشارية للأمان والاستقرار إزالتها.
(3) لتقليل إساءة الاستخدام الفعلية للسجلات المتبقية الوحيدة، ينبغي على مشغلي السجلات اتخاذ إجراءات لإزالة هذه السجلات عند تزويدهم بدليل يبرهن على أن السجلات المتبقية موجودة بالفعل للتشجيع على تصرفات ضارة.

اللجنة الاستشارية للأمان والاستقرار (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011).

توضيح السؤال رقم 39.
لم يتم تعريف أو شرح مصطلحي "أهداف نقطة الاسترداد" و"هدف وقت الاسترداد" وليس من الواضح ما تتم مطالبة مقدمي الطلبات بفعله. ينبغي شرح هذين المصطلحين في الدليل. *RySG (بتاريخ 15 مايو 2011). AFNIC (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

ليس من الواضح ما هي "وظائف الأعمال الحيوية" في السؤال رقم 39. وينبغي إعادة صياغة كلمات البيان على النحو التالي: "تحديد وتعريفات وظائف الأعمال الحيوية، التي تعرف بأنها وظائف الأعمال بالغة الأهمية في دعم توفير "خدمات السجلات" كما هي محددة في "المواصفة رقم 6" في اتفاقية نطاقات gTLD الجديدة، إلى جانب أي من "الخدمات" الأخرى المحددة في رد مقدم الطلب على "سؤال معايير التقييم رقم 23". *AusRegistry (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

تعريف وتناسق المصطلحات المستخدمة. السؤال رقم 23 والعديد من المواقع الأخرى بالدليل تستخدم المصطلحات "خدمات السجلات" و"وظائف السجلات" و"عمليات السجلات" بشكل متبادل. ينبغي تعريف كل من هذه المصطلحات وإجراء فحص للتناسق مع التحديثات المناسبة لضمان الوضوح. *AusRegistry (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

يتم تمييز السؤالين 24 و26 كأسئلة غير عامة. ينبغي تمييز السؤالين 24 و26 كأسئلة غير عامة لأنها تطلب من مقدم الطلب وصف التنفيذ الفني لنظام السجل المشترك (SRS) وأنظمة Whois على التوالي. ولا شك أن نشر تفاصيل معينة حول التنفيذ، مثل تصميمات الشبكة، يمكنه أن يساعد أي "مهاجم" في التخطيط لإجراء هجمات على الأنظمة. *AusRegistry (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

السؤال رقم 43 - التصحيح. السؤال رقم 43 تحت عمود النقاط -1 يفي بالمتطلبات يبدو أن به خطأ ما. ينص النصف الثاني من الجملة على أن السجلات سوف توفر إمكانات الإمداد لقبول المفاتيح العامة من المسجلين ويعني ضمنيًا أن السجلات ستوفر كذلك عمليات تبادل المفاتيح وإنشائها وتخزينها. وهذا لا يتوافق مع فهم AusRegistry للهدف من هذه "المعايير". تطالب AusRegistry بإزالة "(الإنشاء والتبادل والتخزين)" المذكورة في نهاية النقطة. *AusRegistry (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

السؤال رقم 50 ب (1)، خطاب الاعتماد (LOC). ينص الإصدار الحالي من الدليل على ما يلي: "يخضع خطاب الاعتماد للممارسات الاحتياطية الدولية (ISP 98) الصادرة عن غرفة التجارة الدولية (المنشور رقم 590)." وفقًا للعديد من جهات الاتصال بالمصارف، فإن ممارسات ISP 98 لا تمثل خطاب اعتماد شائع الاستخدام خارج الولايات المتحدة ونحن نتفهم أنه في ظل المتطلبات الحالية ستواجه المصارف اليابانية مصاعب في الحصول على هذا المستند. *UrbanBrain (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

يقترح أحد التعليقات أن تتمتع الجهات الحكومية، والتي تخضع لمراجعة مستقلة وعمليات عامة أخرى للتحكم في الدقة، بنفس عملية فحص الخلفية الجنائية التي تتم للمؤسسات ذات الأسهم المطروحة للتداول الجماهيري والمدرجة في أكبر 25 بورصة أسهم. ولتوضيح ذلك، تم تطبيق المنهج المذكور في القسم 2.1.1 لتجنب تكرار عملية فحص الخلفية الجنائية التي تجرى للأفراد والتي أجريت بالفعل على المديرين بواسطة أكبر 25 بورصة وكذلك كي تظل معالجة الطلبات موفرة للتكلفة. لا توجد نية لإعاقة ICANN عن إجراء فحص الخلفية إذا تطلب الأمر ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات المراجعة المالية المعتادة التي يتم إجراؤها بواسطة شركات المراجعة المستقلة التابعة لجهات أخرى لا تتطلب إجراء فحوصات خلفية شاملة للأفراد الرئيسيين المسؤولين عن الجهة. ووفقًا لذلك، فلن يتم إجراء أي تكرار للعمليات أو تكرار أعمال قامت جهات أخرى بإنجازها بالفعل ومن ثم فسوف تستمر فحوصات الخلفية الجنائية التي تجرى للأفراد المسؤولين عن السجل كما هو موصوف في الدليل.

أحد التعليقات يقترح إجراء مراجعة للالتزام بعد طرح السياسات والإجراءات المقترحة في الطلب. يتم إجراء مراجعات الالتزام وفقًا لبنود "اتفاقية التسجيل". ستتم مراجعة هذه النقاط إلى المدى الذي يتم وفقًا له تضمين سياسات وإجراءات معينة من فترة التقدم بالطلبات في "اتفاقية التسجيل". بالإضافة إلى ذلك، تتطلب عملية التقدم بالطلبات أن يضمن مقدمو الطلبات أن البيانات والادعاءات التي يحتوي عليها الطلب صحيحة ودقيقة وكاملة من ناحية جميع الجوانب المادية. وقد يتسبب أي بيان خاطئ من الناحية المادية في رفض أي طلب.

أوصى صاحب التعليق بوضع الأسماء مثل العلامات التجارية الأولمبية والمؤسسات الإقليمية المعنية بنطاقات ccTLD والهلال الأحمر في "قائمة الأسماء المحجوزة للمستوى الأعلى" الواردة بالقسم 2.2.1.2.

فيما يتعلق بتضمين أسماء جهات معينة في هذه القائمة المحجوزة، من المفهوم أن بعض الأسماء تتمتع بحماية قانونية على المستوى الدولي. ويمكن التعامل مع هذه الأسماء على أساس الاعتراض. تفكر ICANN في طبيعة وسائل الحماية هذه، وما إذا كان ينبغي توسعة نطاقها لتشمل جهات قليلة ومعينة.

فيما يتعلق بالمؤسسات المعنية بنطاقات ccTLD، تم التفكير في ذلك؛ ورغم ذلك فقد تم تصميم قائمة الأسماء المحجوزة بالمستوى الأعلى بحيث تكون ضيقة قدر الإمكان وتغطي فقط الأسماء التي لها تأثير على البنية التحتية لنظام أسماء النطاقات أو تمثل جزءًا من الهيكل التنظيمي لشركة ICANN. تجدر الإشارة إلى أن الجهات المذكورة هم أعضاء مهمون في مجتمع نظام أسماء النطاقات ولكنها تنتمي بدرجة أكبر إلى فئة الدوائر الانتخابية، والتي يتم تشكيلها على نحو ذاتي والتحكم بها ذاتيًا، وسوف تعمل على توسعة القائمة بشكل ملحوظ لتتضمن كل هذه الجهات كأسماء محجوزة.

وتقترح تعليقات أخرى أن ICANN ينبغي عليها إزالة اسمها من "قائمة الأسماء المحجوزة بالمستوى الأعلى" الواردة في القسم 2.2.1.2. وقد تم التفكير في ذلك ولكن لم يتم تبنيه بعد. وينبغي ملاحظة أن ICANN تم تضمينها في هذه القائمة كامتداد منطقي لكونها

المنظمة المسؤولة عن تشغيل البرنامج وليس كطريقة لادعاء التمتع بحماية علامة تجارية خاصة. كما ينبغي ملاحظة أن "ICANN" يتم حجزها فقط في المستوى الأعلى - فلا يوجد حجز لاسم "ICANN" في المستوى الثاني، ومن ثم فإن ICANN تستخدم نفس العمليات للتعامل مع أي عمليات تسجيل تحيط بها المشكلات في المستوى الثاني كما تفعل أي مؤسسة أخرى.

اقترحت بعض التعليقات الحد من حجز عناوين ثنائية الأحرف من عملية التسجيل في المستوى الثاني (وفقًا للمواصفة الخامسة في "اتفاقية التسجيل"). ورغم أن بعض التعليقات قد اعتبرت هذا أحد المتطلبات الجديدة، إلا أن هذا يتم تطبيقه منذ صدور أول مسودة من "الدليل" كما تحتوي عليه اتفاقيات السجلات الحالية. وسوف يتوفر لمشغلي نطاقات gTLD الجديدة خيار لاقتراح إصدار هذه العناوين على أساس تنفيذ الإجراءات اللازمة لتجنب التضارب مع قوانين الدولة المعنية. وكان عددًا من مشغلي نطاقات gTLD الحاليين قد أرسلوا هذه الطلبات وتم اعتماد طلباتهم.

وعبر أحد التعليقات عن دعم تنفيذ توصيات مجموعة العمل المشتركة لأسماء النطاقات الدولية (JIG) المكونة من منظمة دعم أسماء رموز الدول/منظمة دعم الأسماء العامة بتمكين عناوين أسماء نطاقات دولية لنطاقات TLD مكونة من حرف واحد، بينما عبر تعليق آخر عن الحاجة لتعليق عام حول هذه الشروط قبل الشروع في تنفيذها. وتجري حاليًا دراسة التوصيات المقترحة للسماح بسلاسل أسماء نطاقات دولية لنطاقات TLD مكونة من حرف واحد. وترد ICANN على أحدث تقرير تم تلقيه مؤخرًا من مجموعة العمل المشتركة لأسماء النطاقات الدولية (JIG) من خلال أسئلة حول تنفيذ هذا البرنامج على منظمات دعم السياسات والجوانب الفنية واللجان الاستشارية التابعة لشركة ICANN.

استبيان التقدم بالطلبات

بعض التعليقات تطلب توضيحًا لمصطلحات معينة في الأسئلة وقد قامت، في بعض الحالات، بتوفير تغييرات مقترحة لبعض الكلمات. نشكر الجميع على موافاتنا بتلك التعليقات ونطلب إرسال الأسئلة الأخرى المتعلقة بتوضيح المصطلحات الواردة في الاستبيان على العنوان newgtld@icann.org. ستقوم ICANN بتجميع ردود جميع مقدمي الطلبات وتوفير مستودع مركزي لها من الآن فصاعدًا. سيتم تناول كل من التعليقات ذات الصلة أدناه، وستتم إضافتها كما هو مناسب إلى هذا المستودع المركزي.

أحد التعليقات يطالب باستخدام المصطلحات "خدمات السجلات" و"وظائف السجلات" و"عمليات السجلات" بشكل متناسق خلال جميع مراحل عملية التقدم بالطلبات. وستتم مراجعة هذه المصطلحات وتعديل الاستبيان كما هو مناسب لضمان التناسق.

السؤال رقم 11 – خلفية مقدم الطلب

تدعم التعليقات بوجه عام توسعة عملية فحص خلفية مقدمي الطلبات وقد تضمنت التحسينات التي يمكن إجراؤها على العملية. فعلى سبيل المثال، هناك تعليق يقترح تضمين أحد المسؤولين القانونيين أو أفراد الإدارة العليا المسؤولين عن عمليات السجلات على وجه الخصوص للجهات التي قد تفتقر صيغتها القانونية إلى المديرين أو المسؤولين أو الشركاء أو أصحاب المصالح. وقد عبرت تعليقات أخرى عن مخاوفها بشأن التفاصيل التي يتم طلبها بشأن مقدمي الطلبات (أي عنوان منزل الأفراد الرئيسيين) أو ما يظهر كعدم تناسق مع مسودة "اتفاقية التسجيل" (أي عدم المطالبة بالكشف عن الإدانات بارتكاب جنايات خلال السنوات العشر الماضية).

وجدير بالذكر أن التعليق الذي يقترح تضمين مسؤول قانوني وأحد أفراد الإدارة العليا هو تعليق جيد يستحق الدراسة وقد تم تحديث "الدليل" وفقًا لذلك. ونحن أيضًا نعي المخاوف المتعلقة بتجميع معلومات خاصة/سرية مثل عنوان منزل أحد الأفراد الرئيسيين. ورغم ذلك، فإن الغرض من طلب عنوان المنزل الشخصي في "السؤال رقم 11" هو الوفاء بمتطلبات عملية فحص الخلفية الجنائية. فبدون هذه المعلومات، قد لا يتمكن فحص الخلفية الجنائية من توفير معلومات ذات صلة ومؤكدة بشكل إيجابي بخصوص هذا الفرد. وكنتيجة لذلك فسوف تكون عملية فحص الخلفية الجنائية غير فعالة. ونحن ندرك أن هذه المعلومات سرية وستظل هكذا عند تسليمها والاحتفاظ بها بواسطة ICANN.

وقد تمت إزالة مصطلح "جناية" لتوسعة نطاق المقابلة بحيث يتضمن الإدانة بارتكاب أي جريمة. فينبغي الكشف عن جميع الإدانات بارتكاب جرائم كجزء من السؤال رقم 11. وجدير بالذكر أن الحد الزمني البالغ عشر سنوات في الاستبيان يخص فحص الخلفية الجنائية الأولي فحسب. حيث تظل شروط اتفاقية التسجيل قائمة وتعطي إخطارًا لمشغل السجل ينص على أن أي إدانات أخرى بارتكاب الجرائم المدرجة في القسم 4.3(و) ليس لها حد زمني.

السؤال رقم 18 – المهمة / الغرض

وتدعم التعليقات بوجه عام تضمين أسئلة اقتصادية معينة سوف تساعد المجتمع على أن يفهم بشكل أفضل كيف ستقدم نطاقات TLD فوائد وتقلل من "التكاليف الاجتماعية". كما تطلب بعض التعليقات أن تكون المقاييس/المعايير المستخدمة لتسهيل عملية تقييم الفوائد/التكاليف المحتملة 1) ملموسة، 2) شفافة، و3) قابلة للقياس. وبالإضافة إلى ذلك، تقترح بعض التعليقات أن يتم دمج معايير المراجعة مما سيؤثر بشكل مباشر على ما إذا كان أي من الطلبات سيتم اعتماده أم لا، وأن تستخدم لجعل مشغلي السجلات مسؤولين عن تشغيل نطاق gTLD. وفي النهاية، هناك تعليق يقترح أن يقوم أي من مقدمي الطلبات بتأمين نطاق TLD بهدف الحصول على سجل

"مغلق" أو ذي واجهة داخلية فقط (أي أنه لا توجد نية للسماح للجمهور بتسجيل النطاقات) ومن ثم فإن الأسئلة المتعلقة بالفوائد الاقتصادية ضمن "السؤال رقم 18" لن تنطبق أو ينبغي إعادة صياغتها بحيث تقدم تفسيرًا لهذا النوع من الطلبات.

ونحن نتفق مع المفهوم القائم على أن تكون المقاييس/المعايير المستخدمة كجزء من الاستبيان ملموسة وشفافة وقابلة للقياس. ورغم ذلك، فكما تمت مناقشته في إصدارات عديدة من "الدليل" وفي العديد من الدراسات الاقتصادية، فمن الصعب التحقق من القياسات الدقيقة دون أن تتوفر أولاً مجموعة بيانات متماسكة ذات صلة ليتسنى البدء في التطوير. ومن المتوقع أن يتم استخدام البيانات التي تم تجميعها في الجولة الأولى لقياس مدى فعالية البرنامج وسيتم فحصها وتنقيتها مع تقدم البرنامج. قد تساعد البيانات ذات الصلة التي تم تجميعها خلال عملية المراجعة هذه في توفير المعلومات للجولات المستقبلية، بما يتضمن المعايير الإضافية المحتملة لتحديد ما إذا كان أحد الطلبات سيتم اعتماده أم لا.

وإننا لنقدر التوضيح الذي تم السعي وراءه في السؤال رقم 18 بخصوص السلاسل "المغلقة" أو ذات الواجهة الداخلية فقط. وقد تمت إضافة هذه الأسئلة بطلب من المجتمع للمساعدة على توفير المعلومات لعمليات مراجعة مدى فعالية البرنامج. ونحن نؤمن أن هذه الأسئلة قابلة للتطبيق بصرف النظر عما إذا كان مقدم الطلب قد اختار أن يجعل عملية تسجيل الأسماء متاحة للجمهور أم لا. إذا أوضح أحد مقدمي الطلبات أن السؤال، بصياغته الحالية، غير قابل للتطبيق فينبغي عليه توفير منطق يوضح هذا التأثير. ملاحظة، رغم أنه لن يتم احتساب أي نقاط لهذه الأسئلة، إلا أنه سيكون من الممكن مشاهدتها بواسطة الجمهور وستشكل أساسًا للدراسات الاقتصادية المستقبلية.

وقد اعترضت بعض التعليقات على تضمين سؤال متعلق بسياسات حجز النطاقات أو الإعلان عنها في مجموعة الأسئلة الجديدة التي تم تضمينها لتوفير المعلومات للدراسات الاقتصادية. ومن المعترف به أن هذه الأنشطة لا تتساوى بالضرورة مع التكاليف الاجتماعية السلبية، ومن ثم فقد تمت إزالة هذا السؤال.

هناك تعليق آخر استشهد بالتضارب الذي يحدث عند الإشارة إلى العقود "الدائمة" لأسماء النطاقات في السؤال رقم 18(ب)(3). وتتطلب "اتفاقية التسجيل" ما يلي: "على "مشغل السجل" مسؤولية تزويد المسجلين بخيار الحصول على عمليات تسجيل أسماء النطاقات الأولية لفترات تمتد من عام إلى عشرة أعوام كما يتراءى للمسجل، على ألا تتجاوز الفترة عشرة أعوام". وبالإضافة إلى هذا، تتطلب "اتفاقية التسجيل" إخطارًا كتابيًا مسبقًا بزيادات الأسعار. ويتعلق السؤال في المقام الأول بالشروط التي تؤثر على أسعار المسجلين، وقد تمت إزالة القسم السابق الذي يشير إلى العقود "الدائمة".

السؤالان رقم 24 و26 - نظام السجلات المشتركة (SRS) ونظام Whois لتحديد الهوية

أحد التعليقات يقترح طلب معلومات معينة وطرحها للجمهور لأن بإمكانها زيادة احتمالية وقوع ضرر نظرًا لاحتمالية استخدامها في التخطيط لعمليات مهاجمة الأنظمة. من الضروري إجراء موازنة بين الشفافية، وخاصة ما يتعلق بعمليات مواجهة الجمهور، وبين حماية المعلومات والتي قد تصبح بسهولة عرضة لإساءة الاستخدام. تدرس ICANN ما إذا كانت هناك جوانب لهذه الأسئلة ينبغي عدم كشفها للجمهور نتيجة لشدة المخاطر.

السؤالان 28 و29 – آليات منع وتقليل إساءة الاستخدام وحماية الحقوق

يقترح أحد التعليقات أن أنظمة الإيقاف/التعليق المذكورة في السؤالين 28 و29 يجب أن تكون مطلوبة لجميع مقدمي الطلبات وأن تتوفر لفريق التحقق من الالتزام الموارد اللازمة لإجراء المراجعات حسب الحاجة. ونحن نتفهم طبيعة هذه المخاوف؛ ورغم ذلك فقد لا يكون نفس نوع متطلبات الإيقاف/التعليق السريع لازمًا أو مرغوبًا فيه لجميع أنواع نطاقات TLD. ولا شك أن أعمال السياسات المستقبلية داخل المجتمع ربما تثمر عن أفضل الممارسات لهذه الإجراءات. وفي نفس الوقت، فإن السجل يتمتع بالقدرة على تنفيذ الإجراءات المناسبة لظروف نطاق TLD المعني.

اقترحت بعض التعليقات إجراء تغييرات على متطلبات السجلات الوحيدة المتبقية في السؤال رقم 28، بما يتضمن توفير تعريف للسجلات الوحيدة المتبقية ومتطلبات مشغل السجل لإزالة هذه السجلات عندما يحصل على دليل على إساءة استخدامها للإغراء بسلوك ضار. وقد تم تضمين هذه التعليقات.

السؤال رقم 39 – استمرار عملية التسجيل

يطلب أحد التعليقات توضيحًا لمصطلحي "أهداف نقطة الاسترداد" و"أهداف وقت الاسترداد" المتضمنين في السؤال رقم 39. والمصطلحان ينتميان لمصطلحات "إدارة الاستمرار" (أي التخطيط لاستمرار الأعمال) التي تركز على استرداد البيانات والوظائف الحيوية، كما تحددها المؤسسة.

- يشير هدف نقطة الاسترداد (RPO) إلى النقطة الزمنية التي ينبغي عندها استرداد البيانات بعد مقاطعة الأعمال أو وقوع كارثة. ويسمح هدف نقطة الاسترداد لأي مؤسسة بتحديد إطار زمني قبل حدوث مقاطعة/كارثة قد تفقد البيانات خلاله وهذا الإطار مستقل عن الوقت اللازم لإعادة اتصال أي نظام بالإنترنت (هدف وقت الاسترداد). إذا كان هدف وقت الاسترداد

المحدد لشركة معينة هو ساعتين، فعند رجوع نظام ما للاتصال بالإنترنت بعد حدوث مقاطعة/كارثة، يتعين استرداد جميع البيانات إلى نقطة معينة خلال ساعتين قبل وقوع الكارثة.

- هدف وقت الاسترداد (RTO) هو المدة الزمنية التي يتعين في غضونها استرداد عملية معينة بعد مقاطعة العمل أو وقوع كارثة بهدف تجنب ما قد تعتبره الجهة كعواقب غير مقبولة. فعلى سبيل المثال، يتعين ألا تتعطل خدمة نظام أسماء النطاقات لأكثر من 4 ساعات وفقًا لمسودة "اتفاقية التسجيل". في خلال 4 ساعات، قد تطلب ICANN الاستعانة بمشغل سجل نهائي لتولي هذه الوظيفة. وربما تنظر الجهة إلى هذا باعتباره نتيجة غير مقبولة ومن ثم فقد تقوم بضبط هدف وقت الاسترداد المحدد لديها بحيث يقل عن 4 ساعات وستقوم بوضع خطط الاستمرار وفقًا لذلك.

وقد تمت إضافة هذه التعريفات إلى السؤال رقم 39 كمرجع لمقدمي الطلبات.

تعليق آخر يقدم توضيحات إضافية حول "وظائف الأعمال الحيوية" وتتضمن لغة تمت مراجعتها. وسيتم النظر إلى هذه اللغة كتحديث للاستبيان.

يقترح أحد التعليقات توضيحًا للغة المعينة المستخدمة في السؤال رقم 43 حول بروتوكول تأمين نظام اسماء النطاقات (DNSSEC)؛ وقد تم تضمين هذا الاقتراح.

ينص أحد التعليقات على أن الممارسات الاحتياطية الدولية (ISP 98) لأي خطاب ضمان احتياطي لا يتم اتباعها بشكل عام بواسطة المؤسسات المالية في بعض المناطق. تم تحديث الدليل بحيث يسمح بتضمين معيار بديل في خطاب الضمان، وذلك إذا كان من الممكن إثبات أنه مكافئ على نحو معقول.

وسائل حماية العلامات التجارية

الآليات الشاملة لحماية الحقوق

النقاط الرئيسية

- تم إجراء دراسة شاملة للتعليقات الواردة من كل قسم بمجتمع ICANN ومجتمع الإنترنت على نطاق أوسع عند تطوير آليات حماية العلامات التجارية في "دليل مقدم الطلبات".
- وقد أدت الاستشارات التي أجريت بين "مجلس الإدارة" و"اللجنة الاستشارية الحكومية" إلى حدوث تغيرات هائلة وتحسينات كبيرة في آليات حماية الحقوق، والتي تم توفير مزيد من المعلومات لها من خلال المشاورات المستمرة مع المجتمع.
- تعمل وسائل حماية العلامات التجارية في أحدث إصدارات "دليل مقدم الطلبات" على توفير وسائل حماية أكثر قوة مقارنة بأي إصدار سابق والغرض منها هو تحقيق توازن بين جميع الأطراف المعنية.

عام

<u>دعم وسائل حماية العلامات التجارية في الدليل الحالي.</u>
تم تطوير وسائل حماية كبيرة لنطاقات gTLD الجديدة. لقد قطعت ICANN شوطًا طويلاً في توفير وسائل الحماية لأصحاب العلامات التجارية في عملية نطاقات gTLD الجديدة من خلال كمية كبيرة من وسائل الحماية على المستويين الأعلى والثاني مقارنةً بما يتم توفيره في الفترة الحالية لنطاقات gTLD الحالية. *Neustar وغيرها (15 مايو 2011).*

بعد جهود واسعة بذلها "مجلس إدارة ICANN" و"اللجنة الاستشارية الحكومية"، يبدو أننا اقتربنا الآن بدرجة أكبر إلى الاقتراحات الأصلية لفريق توصيات التنفيذ (IRT) ونحن نشيد بشركة ICANN لقيامها بهذه التغييرات المهمة والمرحب بها. *Hogan Lovells (بتاريخ 15 مايو 2011). FICPI (الوحدة الثالثة، بتاريخ 15 مايو 2011).*

إن آليات حماية الحقوق غير كافية.
ولا تتناسب خطة ICANN مع التزامات "تأكيد الالتزام" التي تعهدت بها (الفقرة 9.3). ولمنع حالات إساءة الاستخدام مثل الاحتيال على المستهلكين إلى جانب التسبب في إرباك المستخدمين، لا تزال الخطة تطالب الشركات بدفع ثمن التسجيلات الدفاعية أو رفع دعاوى بروتوكول إنترنت في نطاقات gTLD الجديدة التي تبلغ أعدادها المئات بأسعار لا تفرض عليها قيودًا بواسطة ICANN أو أي جهات تنظيمية أخرى. وجدير بالذكر أن القيمة الاقتصادية أو المعلوماتية التي يحققها أي من المسجلين أو مستخدمي الإنترنت لن تعوض المصاريف القانونية والتكاليف الأخرى للتسجيلات الدفاعية ودعاوى بروتوكول الإنترنت. *AIPLA (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

ولا تزال المشكلة الخطيرة المتمثلة في حماية العلامات التجارية غير محلولة في الدليل الذي تمت مراجعته، حتى في هذه المرحلة المتأخرة. *Adobe Systems (بتاريخ 13 مايو 2011)*. *NCTA (الوحدة الثالثة، بتاريخ 13 مايو 2011)*.

لا تزال آليات حماية الحقوق ضعيفة بدرجة كبيرة مما يوصي به فريق توصيات التنفيذ. *دائرة الأعمال* (*بتاريخ* 15 *مايو* 2011).

من الأمور المحبطة وغير المعقولة أن ICANN وطاقم العمل بها قد فشلوا في التعامل مع العديد من الاقتراحات البناءة التي تقدم بها مجتمع ICANN لتعديل آليات معينة لحماية الحقوق على أساس أن المقترحات تتجاوز ما اقترحه فريق توصيات التنفيذ. وبصرف النظر عن هذه المشكلة، فلا يزال هناك عمل كثير لإنجازه من أجل تطبيق آليات فعالة لحماية الحقوق متناسقة مع تلك التي يوصي بها فريق توصيات التنفيذ وكما تمت مناقشته مع "اللجنة الاستشارية الحكومية"؟ *اللجنة الاستشارية الحكومية (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

ينبغي أن تكون هناك قائمة بالعلامات التجارية المحمية عالميًا (GPML). فبدون قائمة بالعلامات التجارية المحمية عالميًا، يتعين على أصحاب العلامات التجارية الدفع مقابل التسجيلات الدفاعية غير المرغوبة. *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011)*. *Coca-Cola (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

يتعين أن تكون آليات حماية الحقوق متكاملة وقابلة للتنفيذ ومتناسقة مع إطارات العمل الحالية.
فإذا كانت آليات حماية الحقوق الحالية يتم تقديمها على أنها مكتملة، فإن "تصميمها" الفعلي للأسف قد يبدو عشوائيًا تقريبًا، مع أوضاع خاضعة لضغوط تبدو كوسيلة مناسبة لتحقيق هدف معين. وهذا لا يضر الغرض المعلن لآليات حماية الحقوق فحسب، ولكنه يشكل مخاطر لقطع الخدمة عن نظام أسماء النطاقات نفسه، مما يضيع فرصة تعاقدية لتبني منهج يتطلع للمستقبل قائم على التكامل الوظيفي للنماذج. لا تزال المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) ملتزمة بتوفير حلول قابلة للتطبيق تهدف إلى منع وحل نزاعات عناوين بروتوكول الإنترنت وهي مستعدة لمشاركة تجربتها وخبراتها مع ICANN. *مركز المنظمة العالمية للملكية الفكرية (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

من المهم للغاية أن تكون العمليات التي تحددها ICANN عملية وقابلة للتنفيذ كي تكون العملية موثوقة تمامًا. *MARQUES/ECTA (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

ينبغي أن يتناسق منهج ICANN لآليات حماية الحقوق مع مبدأ الالتزام بإطارات عمل بروتوكول الإنترنت الحالية بدلاً من سن قانون جديد. *USCIB (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

دور المنظمة العالمية للملكية الفكرية. ينبغي تقدير آراء المنظمة العالمية للملكية الفكرية بدرجة أكبر باعتبارها المنظمة الرائدة غير الربحية التي لها خبرة واسعة في حل نزاعات عناوين بروتوكول الإنترنت في مجال أسماء النطاقات وعلى نطاق أكبر.
MARQUES/ECTA (بتاريخ 15 مايو 2011).

آليات حماية الحقوق لنطاقات TLD التي لها مسجل فردي. قد لا تعمل آليات حماية الحقوق الحالية (على سبيل المثال، السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات والحل الوحيد لتحويل عملية تسجيل نطاق من المستوى الثاني) فيما يتعلق بنطاقات TLD التي لها مسجل فردي. ففي حالة نطاقات TLD التي لها مسجل فردي، ينبغي أن تكون هناك حلول إضافية كبديل لتحويل التسجيل. ومن المقترح السماح بحجز اسم المستوى الثاني مع عدم حل المشكلة. لا ينبغي مطالبة نطاقات TLD التي لها مسجل فردي بالسماح للمسجلين غير التابعين له بالاحتفاظ بتسجيلاتهم في نطاق TLD له مسجل فردي. وذلك لأن تسجيلات الجهات الأخرى هذه قد تتسبب في إرباك المستخدمين وفي الحالات شديدة الخطورة قد تكون وسيلة للاحتيال. *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

تم إجراء دراسة شاملة للتعليقات الواردة من كل قسم بمجتمع ICANN ومجتمع الإنترنت على نطاق أوسع عند تطوير آليات حماية العلامات التجارية في "دليل مقدم الطلبات".

بعض المعلقين يشيد ويدعم أحدث إصدارات "الدليل" ووسائل حماية العلامات التجارية عند تطورها. ويستمر معلقون آخرون في ذكر أن وسائل حماية العلامات التجارية لا تزال غير كافية لحماية أصحاب العلامات التجارية أو تقليل الحاجة إلى عمليات تسجيل دفاعية (مع تكرار البعض مطالبتهم بقائمة بالعلامات التجارية المحمية عالميًا). ولا يزال آخرون يسألون عن مدى تماسك مخطط آليات حماية العلامات التجارية أو ما إذا كان من الممكن تنفيذها بطريقة صحيحة.

ولا يزال من المهم التفكير في التسلسل الزمني للأحداث التي أدت إلى تطوير وسائل حماية العلامات التجارية التي تم تضمينها الآن في "برنامج نطاقات gTLD الجديدة". ويتعين فهم هذه المراجعة التاريخية في نطاق إطار عمل ICANN لمنظمة قائمة على أصحاب مصالح متعددين تعمل على تحقيق إجماع الآراء من المستوى الأسفل إلى المستوى الأعلى.

وكما يتذكر معظم الأشخاص، فبعد نشر الإصدارات المبكرة من "دليل مقدم الطلبات"، أوضح مجتمع العلامات التجارية أن هناك ثمة حاجة إلى مزيد من وسائل حماية العلامات التجارية المحددة. وقد انتبهت ICANN إلى تلك الملاحظات. ووفقًا لذلك، فقد قرر "مجلس الإدارة" تأسيس فريق توصيات التنفيذ (IRT)، وذلك للمساعدة على تحديد واقتراح آليات حماية الحقوق (RPMs) لأصحاب العلامات التجارية ضمن برنامج نطاقات gTLD الجديدة (*انظر* http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-06mar09.htm#07).

وقد وصف فريق توصيات التنفيذ نفسه بأنه فريق من 18 شخصًا لديهم خبرة في حماية العلامات التجارية عبر الإنترنت. وقد طالب "مجلس الإدارة" من "فريق توصيات التنفيذ" بتطوير مجموعة آليات حماية حقوق قابلة للتنفيذ ومقبولة لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة. وقد اشترك "فريق توصيات التنفيذ" في مناقشة مستقلة مركزة، وكما يحدث في معظم عمليات ICANN الشبيهة بهذه تم توجيه الدعوة للجمهور لإبداء استجاباتهم للأعمال المستمرة لفريق توصيات التنفيذ.

وفي نهاية الأمر، قام "فريق توصيات التنفيذ" بتقديم توصيات معينة تعكس وجهات نظر مصالح الأعمال والعلامات التجارية، والتي تضمنت اقتراحات إقامة غرفة مقاصة لعناوين بروتوكول الإنترنت أو العلامات التجارية (غرفة المقاصة) ونظام الإيقاف السريع الموحد (URS) وإجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض (PDDRP). وقد تضمنت "غرفة المقاصة" خدمة دعاوى بروتوكول الإنترنت وخدمة طرح النطاقات وقائمة علامات تجارية محمية عالميًا (GPML). (http://icann.org/en/topics/new-gtlds/irt-final-report-trademark-protection-29may09-en.pdf).

ظهرت على الفور مخاوف من "مجتمع ICANN" على نطاق أوسع فيما يتعلق بالعديد من توصيات فريق توصيات التنفيذ. بعد تلقي عدد كبير من تعليقات الجمهور، من خلال منتدى التعليقات العامة والاجتماعات المتعددة المباشرة، تمت المطالبة بتحسين اقتراحات فريق توصيات التنفيذ لتحقيق التوازن بين مصالح المجتمع ككل ومصالح أصحاب العلامات التجارية والمسجلين الذين لهم مصالح شرعية في تسجيل النطاقات التي قد تكون كذلك خاضعة لعلامة تجارية معينة. كما كانت هناك حاجة إلى بعض التنازلات في ضوء صعوبات تنفيذ بعض اقتراحات فريق توصيات التنفيذ.

وقد تضمن الإصدار التالي من "الدليل" جميع آليات حماية العلامات التجارية التي اقترحها فريق توصيات التنفيذ تقريبًا، بما يتضمن "غرفة المقاصة" (بما يشمل "دعاوى بروتوكول الإنترنت" وعمليات "طرح النطاقات") ونظام التعليق السريع الموحد وإجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض. ولم يتم تضمين قائمة العلامات التجارية المحمية عالميًا في ضوء صعوبات تنفيذ هذه القائمة والمعارضة الكبيرة لها، إلى جانب عوامل أخرى. في عام 2009، لاحظ "مجلس الإدارة" أنه لم يتم تبني قائمة بالعلامات التجارية المحمية عالميًا وذكر بعض الأسباب وراء ذلك:

> [I] من الصعب تطوير معايير عالمية موضوعية لتحديد العلامات التجارية التي سيتم تضمينها في قائمة العلامات التجارية المحمية عالميًا هذه، فسوف تتسبب هذه القائمة على نحو مثير للجدل في ظهور حقوق جديدة لأصحاب العلامات التجارية هؤلاء لا تعتمد على القانون، وستكون الفوائد الناتجة هامشية لأنها لن تنطبق إلا على عدد قليل من الأسماء وللأمثلة المتطابقة فقط مع هذه الأسماء. *انظر* http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-25sep10-en.htm#2.6.

بعد مزيد من التعليق والمناقشة والمراجعة، طلب "مجلس الإدارة" رأي "مجلس المنظمة الداعمة لأسماء النطاقات العامة" حول ما إذا كانت الإصدارات السارية آنذاك من اقتراحات "غرفة المقاصة" و"نظام الإيقاف السريع الموحد" متناسقة مع السياسة التي اقترحتها المنظمة الداعمة لأسماء النطاقات العامة حول طرح نطاقات gTLD جديدة. وقد سأل "مجلس الإدارة" عما إذا كانت آليات حماية الحقوق هذه مناسبة وفعالة لتحقيق المبادئ والأهداف التي أعلنتها المنظمة الداعمة لأسماء النطاقات العامة.

واستجابة منها لطلب "مجلس الإدارة"، قامت المنظمة الداعمة لأسماء النطاقات العامة بإنشاء فريق مراجعة مشكلات العلامات التجارية الخاصة (STI)، والذي يتألف من أعضاء كل "مجموعة أصحاب مصالح" وعموم المستخدمين والمعينين من جانب لجنة الترشيح واللجنة

الاستشارية الحكومية. وقد أوصى فريق مراجعة مشكلات العلامات التجارية الخاصة بإجراء العديد من المراجعات على اقتراحات "غرفة المقاصة" ونظام الإيقاف السريع الموحد (*انظر* http://www.icann.org/en/announcements/announcement-2-17dec09-en.htm)، التي تم تبنيها بالإجماع من طرف المنظمة الداعمة لأسماء النطاقات العامة.
كما دعت ICANN إلى مشاركة المجتمع في عملية استشارة مفتوحة لمناقشة واقتراح إجراء مراجعات على إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض، ضمن عناصر أخرى. وقد تم تشكيل هذه المجموعة باعتبارها مجموعة الصياغة المؤقتة (TDG).

وقد تمت مراعاة كل من توصيات فريق توصيات التنفيذ ومراجعات فريق مراجعة مشكلات العلامات التجارية الخاصة ومراجعات مجموعة الصياغة المؤقتة والتعليقات الواردة من كل قسم بمجتمع ICANN ومجتمع الإنترنت على نطاق أوسع عند تطوير آليات حماية الحقوق وتكرارها. وكنتيجة للتعليق العام، تمت إضافة أحد المتطلبات التي تتعلق بالاحتفاظ بقاعدة بيانات "نظام Whois لتحديد هوية المستخدمين في جميع النطاقات المنتهية بامتداد معين" إلى اتفاقيات السجلات المقترحة.

وعلى مدار الأشهر العديدة الماضية، شهدت آليات حماية الحقوق بعض التحسينات الأخرى الهائلة استجابة لنصائح اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) التابعة لشركة ICANN. وفي إعلانها الرسمي بمدينة كارتاجينا (http://gac.icann.org/system/files/Cartagena_Communique.pdf)، حددت اللجنة الاستشارية الحكومية 12 مجالاً معينًا في "برنامج نطاقات gTLD الجديدة" لديها مخاوف بشأنها. وقد قامت اللجنة الاستشارية الحكومية بعد ذلك بتزويد ICANN بـ "بطاقة نقاط معبرة" تحدد 80 عنصرًا فرديًا لمناقشتها (http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/gac-scorecard-23feb11-en.pdf).

وقد شارك "مجلس الإدارة" و"اللجنة الاستشارية الحكومية" بعد ذلك في مناقشات شاملة، بما يتضمن العديد من الاتصالات مع أعضاء "اللجنة الاستشارية الحكومية" وأعضاء "مجلس الإدارة" (مقدمات الموضوعات)، إلى جانب استشارات متخصصة لمدة يومين بين "مجلس إدارة ICANN" و"اللجنة الاستشارية الحكومية" في بروكسل، وتبادل تعليقات وردود المتابعة الكتابية من "مجلس الإدارة" و"اللجنة الاستشارية الحكومية" على حد سواء ومشاورات إضافية مباشرة بين "اللجنة الاستشارية الحكومية" و"مجلس الإدارة" في اجتماع ICANN بسان فرانسيسكو واتصالات فردية إضافية حول مقدمات الموضوعات بين "اللجنة الاستشارية الحكومية" و"مجلس الإدارة" والاستشارات الهاتفية بين اللجنة الاستشارية الحكومية/مجلس الإدارة التي أجريت بتاريخ 20 مايو 2011.

وقد أدت هذه الاستشارات التي أجريت بين "مجلس الإدارة" و"اللجنة الاستشارية الحكومية" إلى حدوث تغيرات عديدة وتحسينات كبيرة في آليات حماية الحقوق، والتي تم توفير مزيد من المعلومات لها من خلال المشاورات المستمرة مع المجتمع.

تعمل وسائل حماية العلامات التجارية في أحدث إصدارات "دليل مقدم الطلبات" على توفير وسائل حماية قوية مقارنةً بأي إصدار سابق والهدف منها هو تحقيق توازن بين جميع الأطراف المعنية مع التركيز بشكل رئيسي على حماية المستهلكين، بما يتضمن كلاً من المسجلين ومستخدمي الإنترنت.

وتتضمن وسائل حماية العلامات التجارية التي أصبحت الآن جزءًا من "برنامج نطاقات gTLD" الجديد ما يلي:

- مطالبة جميع السجلات الجديدة بتوفير كل من خدمة "دعاوى العلامات التجارية" وفترة لطرح النطاقات.
- إنشاء "غرفة مقاصة العلامات التجارية" كمستودع مركزي لمعلومات حقوق العلامات التجارية، مما يوفر الكفاءات لأصحاب العلامات التجارية والسجلات والمسجلين.
- تطبيق نظام الإيقاف السريع الموحد الذي يوفر آلية سلسة أقل تكلفة لإيقاف الأسماء المخالفة مؤقتًا.
- مطالبة جميع مشغلي نطاقات gTLD الجديدة بتوفير إمكانية الوصول إلى بيانات نظام Whois لتحديد هوية المستخدمين في جميع النطاقات المنتهية بامتداد معين. ولا شك أن إمكانية الوصول إلى بيانات التسجيل هذه تساعد من يسعون للوصول إلى الجهات المسؤولة كجزء من أنشطة تطبيق الحقوق.
- توفر آلية لحل النزاعات بعد التفويض تسمح لأصحاب الحقوق بمواجهة النشاط المخالف الذي يقوم به مشغل السجل والذي قد يحدث بعد التفويض.

بالإضافة إلى ذلك، يستمر توفر السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات (UDRP) حيث يريد صاحب الشكوى نقل الأسماء. يلزم الانصياع لقرارات السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات في جميع نطاقات gTLD الجديدة وكذلك الحالية.

تهدف كل من التوصيات المذكورة أعلاه إلى توفير مسارات لحماية الحقوق بخلاف عمليات التسجيل الدفاعية لأصحاب العلامات التجارية. وعلاوةً على ذلك، فإن عملية التقدم بالطلبات نفسها، بناءً على نصيحة السياسة، تحتوي على إجراءات قائمة على الاعتراض يستطيع أي

صاحب حقوق من خلالها الادعاء بمخالفة مقدم طلب نطاق TLD. وبإمكان اعتراض الحقوق القانونية الناجح أن يحول دون تقدم طلب نطاق gTLD الجديد: فلا يتم تفويض أي سلسلة إذا تمكن أحد المعارضين من إثبات أنها تخالف حقوقه.

توصي إحدى المجموعات بالتشاور مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية في ضوء الدور المنوط بها في حل نزاعات العلامات التجارية. فقد كانت مساهمات المنظمة ذات قيمة بالغة خلال جميع مراحل تطوير وسائل حماية العلامات التجارية في "برنامج نطاقات gTLD الجديدة". وقد وافقت المنظمة العالمية للملكية الفكرية على أن تعمل كموفر لخدمات حل النزاعات لجميع اعتراضات الحقوق القانونية قبل التفويض وكان لها دور فعال في وضع مسودة المعايير التي ستتم مراجعة هذه الاعتراضات على أساسها. كما تعتبر الملاحظات الواردة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية حول جميع آليات حماية الحقوق الأخرى مهمة لعملية تحقيق إجماع أصحاب المصالح المتعددين برمتها، والتي تمثل عاملاً محوريًا في "برنامج نطاقات gTLD الجديدة".

وأخيرًا، تعلق مجموعة ممثلة لمصالح الشركات على إمكانية تطبيق الآليات الحالية لحماية العلامات التجارية، مثل السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات، ولاسيما حل النقل إلى مسجل فردي أو نطاقات TLD بها نقطة متبوعة بالعلامة التجارية. ورغم أن هذا أمر لا يرتبط بآليات حماية الحقوق الجديدة، إلا أنه أمر ينبغي دراسته لاحقًا بناءً على مدى تطور نطاقات TLD التي لها مسجل فردي.

غرفة مقاصة العلامات التجارية (غرفة المقاصة)

النقاط الرئيسية

- الهدف من "غرفة المقاصة" هو أن تكون قاعدة بيانات لحقوق الملكية الفكرية; والغرض منها ليس احتواء بيانات تدعم حظر عمليات تسجيل أسماء النطاقات.
- ومن المحتمل أن تتسبب مطالبة عملية دعاوى العلامات التجارية بأن تستمر بما يتجاوز طرح عمليات التسجيل في إقصاء الشركات التي توفر بالفعل خدمات "المراقبة"، وتتطلب تطوير حل تكنولوجي مختلف للغاية عما يتم تخطيطه من أجل "غرفة المقاصة".
- إن تقييد "دعاوى العلامات التجارية" ونظام الحماية Sunrise بالأمثلة المطابقة لأي علامة تجارية، وذلك على الأقل حتى يمكن اختبار النظام أثناء العمل ومراجعته، يُعد تقييدًا مناسبًا.
- إن متطلبات إثبات "الاستخدام" هي مطلب عالمي، فلا يتم تفضيل اختصاصات قضائية معينة على غيرها بناءً على مستوى المراجعة الذي تحصل عليه العلامات التجارية في هذا الاختصاص القضائي.

عام

ملخص التعليقات

<u>الغرض</u>.
الغرض من "غرفة المقاصة" ينبغي أن يتمثل في إنشاء قائمة بحقوق "الأسماء" المختلفة التي يمكن استخدامها بناءً على الاختصاص القضائي كأساس لوضع عقبة في طريق تسجيل اسم نطاق معين. ويستطيع أي صاحب شكوى في نزاع حول اسم نطاق .eu أن يعتمد على العلامات التجارية القومية المسجلة وتلك الخاصة بالمجتمع، ضمن عناصر أخرى، وإلى المدى الذي تتم به حمايتها بموجب القانون المحلي في "الدولة العضو" التي توجد بها هذه العلامات التجارية: العلامات والأسماء التجارية ومعرفات الشركات وأسماء الشركات وأسماء العائلات والعناوين المميزة غير المسجلة للأعمال الأدبية والفنية المحمية (المادة 10(1) من اللائحة 874 لعام 2004 الصادرة عن "المفوضية الأوروبية"). ينبغي أن تسمح "غرفة المقاصة" بتجميع هذه الحقوق السابقة، بينما سيكون الخيار متاحًا لكل من موفري نطاقات gTLD لتنظيم ما إذا كان من الممكن الاعتماد على حقوق العلامات التجارية المسجلة والخاضعة للقانون العام فقط، أم أن حقوق الأسماء الأخرى المحمية قوميًا قد تشكل أساسًا لأي اعتراض هي الأخرى. لاحظ الاتحاد الدولي لمحامي الملكية الفكرية (FICPI) أن المراجعة الواردة في القسم 3.2.1 لتغطية "العلامات الكلامية المسجلة قوميًا أو في عدة دول من جميع الاختصاصات القضائية" هي خطوة على الطريق الصحي، فعلى سبيل المثال تحصل العلامات التجارية التابعة للمجتمع الأوروبي على نفس حالة عمليات تسجيل العلامات التجارية الأمريكية. *الاتحاد الدولي لمحامي الملكية الفكرية (الوحدة الثالثة، بتاريخ 15 مايو 2011)*.

<u>يلزم توفر مزيد من التفاصيل</u>.

يحتاج مقدمو طلبات نطاقات TLD إلى مزيد من التفاصيل حول عمليات "غرفة المقاصة" وتكاليف تخطيط الأعمال الصحيح. ينبغي تضمين هذه المعلومات في دليل مقدم الطلبات النهائي. *dotBERLIN* (*بتاريخ* 11 *مايو* 2011). *DOTZON (بتاريخ 15 مايو 2011). dotHotel (بتاريخ 15 مايو 2011). AusRegistry (بتاريخ 16 مايو 2011).*

لا نزال في انتظار الحصول على توضيح بشأن أمور مثل الارتباط بقرارات مكتب العلامات التجارية؛ إجراءات تعيين الرسوم؛ أي عملية متخيلة لإزالة العلامات من طرف "غرفة المقاصة"؛ والتعامل مع النصوص غير اللاتينية والعلامات المكونة من كلمات وتصميمات. *مركز المنظمة العالمية للملكية الفكرية (بتاريخ 13 مايو 2011).*

تقترح ICANN أن يكون موفر "غرفة المقاصة" عبارة عن جهتين بالفعل، وهما "مسؤول التحقق/المدقق" و"المدير"، وهذا أمر محير لأن الجهة الثانية وحدها ستكون هي "غرفة المقاصة". وتحتاج ICANN إلى توضيح الأدوار التي يجب أن تلعبها كلتا الجهتين، بما يتضمن ما يتعلق بشكاوى "متطلبات التأهل لفترة طرح النطاقات". لا توجد معلومات في هذا الدليل حول الشكل الذي ستبدو عليه "سياسة حل نزاعات فترة طرح النطاقات" أو كيف سيتم تنفيذها، مما يبرز فجوة أخرى في اقتراح نطاقات gTLD الجديدة. كما أنه من غير الواضح كيف يفترض أن تقوم "غرفة المقاصة" نفسها بتوفير خدمات "طرح النطاقات"، بدلاً من أن تكون مجرد مستودع للمعلومات المستخدمة في دعم هذه الخدمات. وعلى نطاق أوسع، لا تزال "غرفة المقاصة" مليئة بـ "اقتراحات" حول ما "ينبغي" أن تكون عليه المتطلبات بدلاً من متطلبات ثابتة مقترحة. وقد تم ترك موضوعات أخرى مفتوحة، مثل عقوبات عدم تحديث المعلومات المخزنة في "غرفة المقاصة"، وهي مشكلة قد تعطل النظام بالكامل إذا كانت خطيرة بما يكفي لهذا. ولا تدرك ICANN أو مجتمع الإنترنت بالفعل ما متطلبات "غرفة مقاصة العلامات التجارية" النهائية المقترحة. *رابطة العلامات التجارية الدولية (بتاريخ 14 مايو 2011).*

<u>الاقتراح: وضع مسودة لعملية الإخطار بدعاوى العلامات التجارية</u>. قامت Neustar وغيرها بتقديم اقتراح لمساعدة ICANN على إنشاء طلب عروض من أجل "موفري غرف المقاصة" وتقديم إرشادات لمقدمي طلبات سجلات نطاقات gTLD الجديدة حول كيفية تنفيذ عملية "إخطارات دعاوى العلامات التجارية" التي تبلغ مدتها 60 يومًا. وتوصي Neustar وغيرها بتوظيف آلية مرنة ولكنها متناسقة تحتفظ في الوقت نفسه بخيارات للعديد من نماذج الأعمال التي قد تبرز لنطاقات gTLD التي يحتمل أن يبلغ عددها المئات. وترغب Neustar وغيرها في تضمين الافتراضات العديدة التي تقدمها في العرض في الإصدار النهائي من "دليل مقدم الطلبات". *Neustar وغيرها (15 مايو 2011).*

<u>موفر (موفرو) خدمات غرفة المقاصة</u>. ينبغي أن تتعاقد ICANN مع جهة فردية لإنجاز وظائف "غرفة المقاصة"، على أن تغطي أدوار المدقق والمدير. وهذا يضع المسؤولية على جهة واحدة ويمكن "غرفة المقاصة" من تطوير عمليات الأعمال الخاصة بها بمرور الوقت دون مخاوف أو تضاربات مع الحدود التنظيمية المفروضة بين أدوار المدير والمدقق. إن التعاقد مع طرفين يتسبب في تعقيدات قد تؤدي إلى فترات تأخير في تنفيذ أعمال "غرفة المقاصة" وربما أيضًا يحدث تأخير في طرح نطاقات gTLD الجديدة. يتعين البدء دون تأخير في عملية البحث عن مقدم خدمة "غرفة المقاصة"، وينبغي على ICANN عقد مجموعة عمل من مجتمع ICANN لمشاركة الأفكار حول تصميم "غرفة المقاصة". (<u>ملاحظة</u>: بالنسبة للوحدة الخامسة بعينها، يتم تعديل التعليقات واللغة المقترحة لكل قسم على حدى من أجل "غرفة مقاصة العلامات التجارية"، انظر تعليقات EnCirca في الصفحات 2 إلى 5). *EnCirca (بتاريخ 14 مايو 2011).*

<u>علاقة غرفة المقاصة بآليات حماية الحقوق الأخرى</u>.
يتم استخدام غرفة المقاصة فقط خلال الفترة الأولية لطرح النطاقات ولا يتم دمجها مع آليات حماية الحقوق الأخرى مثل "نظام الإيقاف السريع الموحد". *Adobe Systems (بتاريخ 13 مايو 2011).*

ينبغي على ICANN توضيح كيف سيتم الربط بين "غرفة المقاصة" و"نظام الإيقاف السريع الموحد" لتوفير التكاليف التي يتحملها أصحاب العلامات التجارية، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى حماية المستخدمين النهائيين من الاحتيال. *News Corporation (بتاريخ 13 مايو 2011).*

تستمر رابطة العلامات التجارية الدولية (INTA) في التأكيد على أهمية تقليل التكاليف من خلال دمج "غرفة المقاصة" لدعم "نظام الإيقاف السريع الموحد"، بالإضافة إلى خدمات "طرح النطاقات/الدعاوى". لا ينبغي أن يكون إيداع علامة في "غرفة المقاصة" أحد المتطلبات الأساسية لاستخدام "نظام الإيقاف السريع الموحد"، ولكن ينبغي أن تتوفر المعلومات الواردة في "غرفة المقاصة" التي تم التحقق منها لدعم أي مقدم شكوى بشأن "نظام الإيقاف السريع المؤقت"، على سبيل المثال لإثبات ملكية علامة مسجلة. *رابطة العلامات التجارية الدولية (بتاريخ 14 مايو 2011).*

<u>استخدام "غرفة المقاصة" في السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات</u>. ينبغي أن يتمكن أصحاب العلامات التجارية من الاستفادة من استخدام "غرفة المقاصة" عندما يسعون للتخلص من حالات إساءة الاستخدام في ظل السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات لأغراض عمليات تسجيل نطاقات gTLD الجديدة وفي ظل نطاقات gTLD الحالية. *AutoTrader.com (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011).*

اختيار الكلمات. يشير القسم 4.3 ومواضع أخرى في اقتراح "غرفة المقاصة" إلى الإخطار بدعوى علامة تجارية يتم تسليمه إلى "المسجل" قبل تسجيل اسم النطاق. وقبل تسجيل الاسم تعتبر الجهة التي تتلقى الإخطار "مقدم طلب" فحسب. ولا شك أن إساءة استخدام مصطلح "المسجل" يدعو إلى الارتباك. كما ينبغي على ICANN توضيح أن نظام "الإخطار" يتضمن إخطارين، أحدهما يتم إرساله إلى مقدم الطلب لإبلاغه بأن اسم النطاق المقترح يطابق علامة موجودة في "غرفة المقاصة"، وإخطار آخر يتم إرساله إلى صاحب العلامة التجارية في حالة متابعة مقدم الطلب لتسجيل اسم النطاق تحت أي ظرف. *رابطة العلامات التجارية الدولية (بتاريخ 14 مايو 2011)*.

تغيير الاسم. ينبغي أن يكون الاسم هو "غرفة مقاصة عناوين بروتوكول الإنترنت" كما يقترح فريق توصيات التنفيذ. *الاتحاد الدولي لمحامي الملكية الفكرية (الوحدة الثالثة، بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

أحد التعليقات يقترح أن الغرض من "غرفة المقاصة" يجب أن يكون "إعداد قائمة بعدد من حقوق "الأسماء" المختلفة التي يمكن استخدامها كأساس لوضع عقبة تحول دون تسجيل اسم نطاق معين". ومن الصحيح أن الغرض من "غرفة المقاصة" هو أن تكون قاعدة بيانات لحقوق الملكية الفكرية، ولكنها لم يتم إنشاؤها كي تحوي بيانات تدعم حظر عمليات تسجيل أسماء النطاقات. ويقترح صاحب نفس التعليق أن السجلات ينبغي أن تتمتع بإمكانية اتخاذ القرار بتحديد ما تقوم بحمايته في آليات حماية الحقوق المختلفة التي يتعين عليها توفيرها. وتتوفر إمكانية الاختيار هذه - بعد توفير وسائل الحماية الإجبارية. يتعين على السجلات التعرف على علامات تجارية معينة، ولكنها تتمتع بحرية اتخاذ القرار للتعرف على علامات ملكية فكرية إضافية مسموح بها في "غرفة المقاصة" وحمايتها. وفي نهاية الأمر، يقر صاحب هذا التعليق بأن العلامات التجارية المسجلة من جميع الاختصاصات القضائية يتم التعامل معها بمساواة من ناحية ما يتعين التعرف عليه، وهو يقدر هذا الأمر بشدة.

يقترح بعضهم أن هناك حاجة إلى مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بعمليات "غرفة المقاصة" ولاحظ آخرون أن عملية التطوير ينبغي أن تبدأ دون أي تأخير، وذلك بالتشاور مع المجتمع. ونحن متفقون ونعمل جاهدين على الوصول إلى إطار زمني يضمن توفر "غرفة المقاصة" في وقت الطرح المتوقع لعملية نطاقات gTLD الجديدة.

يجري الآن تطوير تفاصيل التنفيذ. على وجه التحديد، تقدم بعض أعضاء المجتمع بمقترح للمساعدة على تصميم "طلب العرض" الخاص بـ "موفري غرفة المقاصة" لتوفير إرشادات حول تنفيذ عملية "إخطارات دعاوى العلامات التجارية" التي تبلغ مدتها 60 يومًا. هذا الاقتراح هو جزء من عملية تطوير تفاصيل تشغيلية خاصة من أجل "غرفة المقاصة"، والتي سوف تتطور وفق خطة بالتشاور مع جميع أعضاء المجتمع المعنيين وموفر (موفري) خدمات غرفة المقاصة. كما ستقوم عملية الاختيار بتوفير معلومات تساعد على اتخاذ قرار بما إذا كانت هناك حاجة إلى موفر خدمات منفصل أو اثنين أم لا.

يسعى بعض أصحاب التعليقات إلى الحصول على توضيح حول كيفية دمج "غرفة المقاصة" بالنسبة لآليات حماية الحقوق الأخرى. وكما تمت ملاحظته في كل من "نظام الإيقاف السريع الموحد" و"إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض"، يمكن استخدام البيانات التي تحويها "غرفة المقاصة" كدليل لدعم الموقف في كلتا آليتي حماية الحقوق. فعلى سبيل المثال، يتطلب الأمر دليلاً على استخدام أي علامة تجارية لدعم دعوى خاصة بنظام الإيقاف السريع الموحد أو إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض؛ فإن دليل الاستخدام الذي يتم التحقق منه بواسطة "غرفة المقاصة" يمكن أن يؤدي دور هذا الدليل اللازم في تلك الدعاوى الخاصة بآليات حماية الحقوق. لم تأتي كيفية استخدام "غرفة المقاصة" لدعم آليات حماية الحقوق الحالية مثل السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات كموضوع للمناقشة في "برنامج نطاقات gTLD الجديدة".

يقترح أحد المعلقين تغيير "المسجل" إلى "مقدم طلب" عند مناقشة إخطارات عملية دعاوى العلامات التجارية قبل اكتمال التسجيل بالفعل. وهذا التعليق منطقي ومقبول. وبناءً عليه، فستتم مراجعة مصطلح "مسجل" في هذا السياق لتصبح "مسجل محتمل".

ولن يتم إجراء أي تغييرات على اسم "غرفة مقاصة العلامات التجارية".

الرسوم والتكاليف

ملخص التعليقات

التمويل من مصادر متعددة. ينبغي تقليل تكلفة تضمين علامة في غرفة المقاصة قدر الإمكان من خلال التمويل الذي يرد بالتساوي من مستخدمي النظام، مثل أصحاب العلامات التجارية والسجلات والمسجلين ومن ICANN نفسها. *Valideus (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

التكاليف وتوقيت العمليات. ينبغي تأسيس "غرفة المقاصة" جيدًا قبل بدء تشغيل أي من نطاقات gTLD الجديدة، وينبغي أن تتحمل ICANN بالكامل تكلفة إعداد نظام غرفة المقاصة كجزء من تكاليف برنامج نطاقات gTLD الجديدة. وجدير بالذكر أن إعداد هذا النظام جيدًا بشكل مسبق بطريقة مفتوحة وشفافة وتوفير إرشادات عامة حول كيفية تشغيله قد يساعد على طمأنة العديد من أصحاب العلامات التجارية بأنهم سيتمكنون من حماية علاماتهم التجارية. كما أن تحمل ICANN للتكلفة سوف يزيد من ثقة المستهلكين في ICANN والمسؤولية المالية المشتركة لمقدمي طلبات نطاقات gTLD الجديدة عند تنفيذ برنامج نطاقات gTLD الجديدة. يتحمل أصحاب العلامات التجارية العديد من تكاليف العلامات التجارية خارج غرفة المقاصة (مثل الحصول على عمليات تسجيل العلامات التجارية والحفاظ عليها للسماح بالمشاركة في غرفة المقاصة) وينبغي أن يتحملوا فقط مسؤولية التكاليف المعقولة لتسجيل علاماتهم التجارية في غرفة المقاصة. وبهذه الطريقة سيشعر أصحاب العلامات التجارية بقدر كبير من الاطمئنان لأن برنامج نطاقات gTLD الجديدة لن يؤدي إلى حدوث زيادة هائلة في تكاليف التشغيل التي يتحملونها. *IBM (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

التكاليف المعقولة. يجب أن تكون التكاليف المرتبطة بغرفة المقاصة معقولة كي تظل أداة فعالة لأصحاب العلامات التجارية. *MARQUES/ECTA (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تقليل الرسوم للمؤسسات غير الربحية (8.0). ينبغي أن تتميز "غرفة المقاصة" برسوم مخفضة للمؤسسات غير الربحية وينبغي في مفاوضات ICANN مع موفر خدمات "غرفة المقاصة" أن توفر حوافز لهذه الرسوم المخفضة. *دائرة المؤسسات غير الربحية (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

أحد أصحاب التعليقات يقترح أن التمويل ينبغي أن يأتي من مستخدمي النظام. هذه بالتحديد هي الطريقة التي يتوقع تمويل "غرفة المقاصة" بها. انظر القسم الثامن من اقتراح "غرفة المقاصة": "ينبغي تحمل التكاليف بالكامل بواسطة الجهات التي تستفيد من الخدمات. سوف يقوم أصحاب العلامات التجارية بالدفع لتسجيل "غرفة المقاصة"، وستدفع السجلات للحصول على خدمات "دعاوى العلامات التجارية" و"طرح النطاقات". سيقوم المسجلون والآخرون الذين ينتفعون بخدمات "غرفة المقاصة" بالدفع إلى "غرفة المقاصة" مباشرةً." علاوةً على ذلك، فدائمًا ما كان الهدف المنشود هو أن تكون تكاليف "غرفة المقاصة" معقولة وستتم مراعاة ذلك في عملية المطالبة.

مع الاحترام الكامل لمن سيتولى تمويل التأسيس الأولي لغرفة المقاصة، فدائمًا كان من المخطط له أن تتحمل ICANN وموفر (موفرو) خدمات غرفة المقاصة هذا العبء، وذلك بالطريقة التي تعتبر ملائمة.

في الوقت الحالي لا توجد خطة لتقليل رسوم "غرفة المقاصة" لأي قسم معين من المجتمع، مثل المؤسسات غير الربحية. ولكنها إمكانية يمكن مناقشتها مع موفر (موفري) خدمات غرفة المقاصة المحتمل.

الأهلية للتضمين والحماية

ملخص التعليقات

العلامات التي سيتم تضمينها في "غرفة المقاصة".
تدعم الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية (AIPLA) التغيير الذي تم في أحدث إصدارات الدليل والذي يقول إن أي "علامات تمثل ملكية فكرية" يمكن تضمينها في "غرفة المقاصة". *الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية (بتاريخ 13 مايو 2011)*. *Partridge (بتاريخ 14 مايو 2011)*. *Time Warner (بتاريخ 14 مايو 2011)*.

توصي رابطة العلامات التجارية الدولية بمراجعة الفقرتين 1.3 و1.5 لتوضيح أن البيانات المتعلقة بالأنواع الأخرى للملكية الفكرية ليست "خدمة إضافية" ومراجعة الفقرتين 3.2.4 و3.3.6 لإعطاء توضيح صحيح لما يمثل ملكية فكرية. *رابطة العلامات التجارية الدولية (بتاريخ 14 مايو 2011)*.

يرغب الائتلاف المضاد لإساءة استخدام أسماء النطاقات (CADNA) في مزيد من التوضيح بشأن التغيير الذي تم من خلال إزالة اللغة التي تقول إنه لا ينبغي تضمين اي علامات خاضعة للقانون العام في "غرفة المقاصة". وتجدر الإشارة إلى أن الائتلاف المضاد لإساءة استخدام أسماء النطاقات سعيد بفكرة توسعة نطاق التعريف للضم في "غرفة المقاصة"، رغم أنه يبدو أن العلامات التي تمثل ملكية فكرية لأنواع أخرى بخلاف الموصوفة على وجه التحديد سوف يتم تحديدها بواسطة مشغل السجل و"غرفة المقاصة"، مما يمنح هاتين الجهتين قدرًا هائلاً من السلطة. *الائتلاف المضاد لإساءة استخدام أسماء النطاقات (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

ينبغي أن تتضمن "غرفة المقاصة" علامات تجارية تخضع للقانون العام، بدلاً من قصر "غرفة المقاصة" على العلامات التجارية التي تم التحقق منها بواسطة المحكمة أو المسجلة منها فحسب. فلا شك أن توسعة نطاق الحماية ليشمل العلامات التجارية الخاضعة للقانون العام والتي تم التحقق منها بشكل مستقل وفعلي سوف يساعد على تنسيق آليات حماية الحقوق الأخرى، مثل السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات (والسياسات الأخرى المتبعة لحل نزاعات أسماء النطاقات) ونظام الإيقاف السريع الموحد، مما يسمح برفع دعاوى لحل النزاعات بناءً على حقوق القانون العام. يقترح الائتلاف الدولي لمكافحة التزييف (IACC) السماح بأقل عدد من مشغلي السجلات بتضمين هذه العلامات في طلب العرض الخاص بهم، وللقيام بذلك ستكون هناك حاجة إلى بيانات بشأن هذه الحقوق في "غرفة المقاصة". *الائتلاف الدولي لمكافحة التزييف (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

هناك حاجة إلى تعديل الأقسام 2.2.1 و3.2.1 و3.2.3 ليتم تضمين العلامات التجارية الرمزية المسجلة. ولا يخفى على أحد أن الحادثة السابقة المماثلة التي قامت بتطويرها السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات/المنظمة العالمية للملكية الفكرية والهدف الشامل بشكل واضح الذي تتبناه اللجنة الاستشارية الحكومية نحو العلامات التجارية الرمزية والعلامات الكلامية يعطيان ICANN توجيهات واضحة بتضمين كلتا صيغتي العلامات التجارية المعترف بهما قانونيًا في "مسودة دليل مقدم الطلبات" و"غرفة مقاصة العلامات التجارية". *M. Harper (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

كما ينبغي السماح لغرفة المقاصة بالتحقق من العلامات التجارية التي لها نمط معين والتي لا تتعدى كونها علامة كلامية يتم تقديمها بخط مختلف. وبالإضافة إلى تقديم العلامة التجارية ذات النمط المعين، فإن شهادات التسجيل تقدم العلامة التجارية بخط قياسي، وبهذا فلن تضطر "غرفة المقاصة" للجوء إلى الاختيار الحر أو الموضوعية حتى تتسنى حماية العلامات التجارية ذات النمط المعين بواسطة آليات حماية الحقوق. *NCTA (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011)*.

ينبغي على "غرفة المقاصة" قبول العلامات التجارية التي تتضمن نطاق TLD. ومن غير الصحيح أن نقول إن أي علامة تجارية بها نقطة متبوعة بنطاق TLD لا يمكنها الإشارة إلى المصدر، فهذا يعتمد على كيفية استخدامها. فهناك علامات تجارية عديدة تحتوي على نطاق TLD، والعديد منها معروف جيدًا، مسجلة في الولايات المتحدة واختصاصات قضائية أخرى في جميع أنحاء العالم. ورغم موقفه المتكرر الذي يدعو لمعاملة جميع العلامات التجارية المسجلة على حدٍ سواء، فقد استثنى "مجلس الإدارة" هذه الفئة من العلامات التي لن تمنح أي حماية في ظل آليات حماية الحقوق. إن نطاق gTLD_نفسه عام ولا يحدد المصدر. وكأمر عملي لا يوجد اختلاف مادي بين علامة تجارية تتكون من مصطلح متبوع بنطاق TLD والمصطلح وحده. ومن ثم فإن إضافة نطاق TLD إلى علامة تجارية مسجلة أو إزالته منها هو أمر يسمح به "مكتب العلامات التجارية وبراءات الاختراع الأمريكية". إن الجمعية القومية للكابلات والاتصالات (NCTA) تحث ICANN على تبني نفس المنهج، أي السماح بالتحقق من العلامات التجارية التي تتضمن نطاق TLD وتصنيفها على أنها نفس العلامة دون نطاق TLD. *الجمعية القومية للكابلات* والاتصالات (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011).
AutoTrader.com (بتاريخ 13 مايو 2011).

تعترض دائرة المستخدمين غير التجاريين (NCUC) على استخدام "غرفة المقاصة" في المستقبل كقاعدة بيانات لحقوق الملكية الفكرية التي تتجاوز العلامة التجارية، إنها آلية للعلامات التجارية وينبغي أن تظل كذلك. وللتأثير على ذلك، ينبغي إضافة عبارة "ولكن هذا بالتأكيد لا يتضمن حقوق النشر أو براءات الاختراع أو التصميمات أو أي صورة أخرى من الملكية الفكرية" في القسم 3.2.4 بعد كلمتي "الملكية الفكرية". كما ينبغي أن توضح ICANN معنى مصطلح "العلامات التجارية الأخرى" الوارد في القسم 3.2.4. *دائرة المستخدمين غير التجاريين (الوحدة الخامسة، بتاريخ 15 مايو 2011). A. Gakuru (الوحدة الخامسة، بتاريخ 16 مايو 2011)*.

إن التوسع المتزايد مؤخرًا في نطاق "غرفة المقاصة" القائمة على الرسوم هو أمر ينبغي دراسته بحذر. عند تحديد الأنواع المناسبة من المعرفات، ينبغي على ICANN مراعاة القواعد الدولية والقومية لبروتوكول الإنترنت. *مركز المنظمة العالمية للملكية الفكرية (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

خدمة الدعاوى وعملية فترة طرح النطاقات الإجبارية.
تدعم الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية (AIPLA) التغيير الذي يتطلب الآن من سجلات نطاقات gTLD أن توفر كلتا هاتين الآليتين. *الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

إنه لأمر مشجع وستحصل ICANN على استحسان الجميع لأن دعاوى العلامات التجارية وخدمات تسجيل فترة طرح النطاقات أصبحت إجبارية. *الائتلاف المضاد لإساءة استخدام أسماء النطاقات (بتاريخ 13 مايو 2011)*. *Microsoft* (*بتاريخ* 15 *مايو* 2011). *Hogan Lovells (بتاريخ 15 مايو 2011)*. *المجلس الأمريكي للأعمال الدولية (بتاريخ 15 مايو 2011)*. *دائرة المؤسسات غير الربحية* (*بتاريخ* 16 *مايو* 2011). *الاتحاد الدولي لمحاميي الملكية الفكرية* (الوحدة الثالثة، بتاريخ 15 مايو 2011). *الجمعية القومية للكابلات والاتصالات (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011)*.

توافق رابطة العلامات التجارية الدولية (INTA) على قصر خدمات فترة طرح النطاقات لمدة 30 يومًا قبل طرح أي نطاق gTLD. *رابطة العلامات التجارية الدولية (بتاريخ 14 مايو 2011)*.

دعاوى ما بعد طرح النطاقات.
رغم أننا سعداء بأن جميع سجلات نطاقات gTLD الجديدة يتعين أن يكون لها "خدمة دعاوى علامات تجارية" وعملية "فترة طرح النطاقات"، فلم تثبت أي من هاتين الآليتين كفاءتها في منع أو تقليل عدد أسماء النطاقات التي تم تسجيلها بسوء نية. فكلتاهما لفترة ما قبل طرح النطاقات أو فترة الطرح الأولية. وتحدث انتهاكات للحقوق وذلك لا يقتصر على مرحلة طرح النطاقات فحسب بل يحدث بشكل أكثر تكرارًا بعد هذه المرحلة وطوال فترة نشاط مشغل السجل. يجب أن تكون "خدمة دعاوى العلامات التجارية" تالية لطرح النطاقات وكذلك ينبغي أن تكون لها قيمة حقيقية. *LEGO (الوحدة الخامسة، بتاريخ 12 مايو 2011)*. *Arla Foods (بتاريخ 13 مايو 2011)*. *دائرة الملكية الفكرية (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

ينبغي مد متطلبات "خدمة الدعاوى" لتشمل أول 6 أشهر لتوفير إخطارات لصاحب العلامة التجارية والمسجل المحتمل. *دائرة المؤسسات غير الربحية (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

هناك حاجة لتحسين الفترة الزمنية التي يتعين خلالها أن يحتفظ أي سجل بخدمة "الدعاوى". يوضح القسم 6.1 أن السجل يمكنه التوقف عن عرض خدمات "دعاوى العلامات التجارية" بعد ستين يومًا، ولا ينبغي أن تكون الحالة هكذا. فينبغي مطالبة السجلات بنشر "دعاوى العلامات التجارية عندما يحاول أي طرف تسجيل نطاق يحتوي على علامة تجارية في "غرفة مقاصة العلامات التجارية". *الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية (بتاريخ 13 مايو 2011)*. *Partridge (بتاريخ 14 مايو 2011)*. *BBC (الوحدة الخامسة، بتاريخ 13 مايو 2011)*. *News Corporation (بتاريخ 13 مايو 2011)*. *Time Warner (بتاريخ 14 مايو 2011)*. *رابطة العلامات التجارية الدولية (بتاريخ 14 مايو 2011)*. *محكمة الاستئناف (بتاريخ 15 مايو 2011)*. *اتحاد صناعات البرامج والمعلومات (بتاريخ 15 مايو 2011)*. *UrbanBrain (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

يوصي اتحاد العلامات التجارية الأوروبية AIM بإجراء تغيير في "دعاوى العلامات التجارية" (6.1.1) بأن "مشغلي سجلات gTLD الجديدة يتعين عليهم توفير خدمات "دعاوى العلامات التجارية" "في جميع الأوقات" للعلامات التجارية الموجودة في "غرفة مقاصة العلامات التجارية"." (بمجرد إعدادها، سيؤدي الاستمرار في استعمال هذه الخدمة إلى إضافة فوائد كبيرة بتكلفة قليلة). *اتحاد العلامات التجارية الأوروبية AIM (الوحدة الخامسة، بتاريخ 12 مايو 2011)*.

ينبغي على "مشغلو سجلات نطاقات gTLD" توفير خدمة دعاوى العلامات التجارية في أي وقت يتم فيه تسجيل اسم نطاق. *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

ينبغي السماح بإدارة "خدمة دعاوى العلامات التجارية" دائمًا طوال العمر الافتراضي لسجل نطاقات gTLD. *Hogan Lovells (بتاريخ 15 مايو 2011)*. *الجمعية القومية للكابلات والاتصالات (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011)*.

إن التقييد المخطط له لتصميم "دعاوى العلامات التجارية" الذي تبلغ مدته 60 يومًا يدعو إلى التلاعب. *مركز المنظمة العالمية للملكية الفكرية (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

هناك تكاليف إضافية مرتبطة بمد فترة دعاوى العلامات التجارية بما يتجاوز 60 يومًا وتوسعة نطاق الإخطارات بما يتعدى النماذج المتماثلة. وكحل وسط، تستطيع "غرفة المقاصة" إكمال هذه الأهداف خارج العملية المقترحة لدعاوى العلامات التجارية وبهذا يمكن تجنب تحمل المسجلين والسجلات لتكاليف إضافية وتقليل التأثيرات التي تصيب المسجلين بالإحباط. *EnCirca (بتاريخ 14 مايو 2011)*.

إن التفويض بأن تنفذ سجلات نطاقات gTLD الجديدة "دعاوى علامات تجارية" دائمة يحتمل أن يتسبب في أضرار تنافسية لنطاقات gTLD الجديدة مقارنةً بنطاقات TLD الإلزامية التي لا تحتاج إلى تنفيذ آلية حماية الحقوق هذه. إذا كان مجتمع ICANN يعتقد أنه ينبغي أن تكون هناك عملية دائمة لدعاوى عناوين بروتوكول الإنترنت مطلوبة لجميع نطاقات TLD (الجديدة والحالية على حد سواء)، فبإمكانه اتخاذ قرار بطرح عملية لتطوير السياسة من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى للمطالبة بتنفيذ هذه العملية. ولا ينبغي القيام بذلك إلا بعد حصولنا على بعض الخبرة في التعامل مع عملية "دعاوى العلامات التجارية" حتى يتمكن المجتمع من إجراء تقييم صحيح لآلية حماية الحقوق التي لم يتم اختبارها بعد. *Neustar وغيرها (بتاريخ 15 مايو 2011).*

إننا بوجه عام نعترض على فكرة مد "خدمة دعاوى العلامات التجارية" لمدة 60 يومًا بعد فترة الطرح الأولية. إن المرء ليعتقد أن "خدمة الدعاوى" وفترة طرح النطاقات كلتيهما تسمحان لمجتمع العلامات التجارية بإجراء دعاوى قانونية قبل أي شخص آخر. ولا يمكننا فهم المنطق وراء السماح بخدمة دعاوى العلامات التجارية بعد فترة الطرح الأولية ونعتقد أنها ستمثل أزمة إدارية للسجلات وخسارة إضافية للمسجلين. ووفقًا لذلك، فينبغي حذف العبارة التالية في القسم 6.1.1؛ "ينبغي أن تحدث فترة الطرح هذه لمدة أول 60 يومًا على الأقل من فتح عملية التسجيل هذه للتسجيل العام". *دائرة المستخدمين غير التجاريين (الوحدة الخامسة، بتاريخ 15 مايو 2011). A. Gakuru (الوحدة الخامسة، بتاريخ 16 مايو 2011).*

تقييد النماذج المطابقة.
هناك حاجة إلى أن تغطي "خدمة دعاوى العلامات التجارية" أكثر من النماذج المطابقة. ومعظم عمليات انتحال العلامات التجارية الشهيرة عبر الإنترنت لا تمثل نماذج مطابقة للعلامة التجارية التي يتم انتحالها ولكنها تحتوي على كلمات عامة مختلفة. ويتعين كذلك أن تغطي "خدمة دعاوى العلامات التجارية" هذه الحالات من العلامات التجارية إلى جانب المصطلحات العامة إذا كانت ICANN تنوي أن تكون هذه الخدمة ذات قيمة فعلية. *LEGO (الوحدة الخامسة، بتاريخ 12 مايو 2011). Arla Foods (بتاريخ 13 مايو 2011). Adobe Systems (بتاريخ 13 مايو 2011). Hogan Lovells (بتاريخ 15 مايو 2011). اتحاد صناعات البرامج والمعلومات (بتاريخ 15 مايو 2011). دائرة الملكية الفكرية (بتاريخ 15 مايو 2011). الجمعية القومية للكابلات والاتصالات (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011).*

ينبغي ألا تقتصر "غرفة المقاصة" على النماذج المطابقة. فيجب أن تتضمن العلامات التجارية المقترنة مع مصطلح وصفي. وكحد أدنى، ينبغي أن يتضمن النموذج المطابق صيغ الجمع من العلامة التجارية المعنية وأسماء النطاقات التي تحتوي على هذه العلامة. ولا شك أن تضمين هذه الشروط سوف يساعد على تجنب الإجراءات المكلفة لفرض هذه القاعدة وعملية التسجيل الدفاعية لاسم النطاق. *الاتحاد الدولي لمكافحة التزييف (بتاريخ 15 مايو 2011). محكمة الاستئناف (بتاريخ 15 مايو 2011). Coca-Cola (بتاريخ 15 مايو 2011). دائرة المؤسسات غير الربحية (بتاريخ 16 مايو 2011). الاتحاد الدولي لمحاميي الملكية الفكرية (الوحدة الثالثة، بتاريخ 15 مايو 2011).*

ينبغي توسعة نطاق الحماية ليتجاوز النماذج المطابقة ويتضمن صيغ الجمع و"العلامة التجارية المتبوعة بالمصطلح الوصفي" و"العلامة التجارية المتبوعة بالجهاز". إن انتحال العلامات التجارية الشهيرة عبر الإنترنت لا يقتصر على العلامات التجارية المتطابقة ويجب الإقرار بهذا. *BBC (الوحدة الخامسة، بتاريخ 13 مايو 2011).*

ينبغي توسعة نطاق خدمات "دعاوى عناوين بروتوكول الإنترنت" بحيث تغطي جميع السلاسل التي يتألف منها النموذج المطابق نفسه، أو صيغ جمع النموذج المطابق نفسه، أو النموذج المطابق نفسه مع المصطلحات الرئيسية المرتبطة بالسلع أو الخدمات المرتبطة بالعلامة التجارية (يتم تحديد هذه المصطلحات بواسطة صاحب العلامة التجارية في طلب "غرفة المقاصة")، أو الصيغ المطبعية المختلفة للعلامة التجارية (يحددها صاحب العلامة التجارية في طلب "غرفة المقاصة"). يمكن تمييز السلاسل التي تقع في نطاق هذه الفئات بواسطة برامج، مما يقلل الحاجة إلى قيام "غرفة المقاصة" بالاختيار. *رابطة العلامات التجارية الدولية (بتاريخ 14 مايو 2011).*

في "خدمة الدعاوى"، ينبغي إرسال إخطار إذا كان أي طلب يحتوي على سلسلة أحرف تتميز بعلامة تجارية في "غرفة المقاصة" (لا أن تتألف من علامة تجارية في "غرفة المقاصة"). العديد من المخالفات تضيف مصطلحًا وصفيًا إلى العلامة التجارية مثل "حقائب PRADA". وبإمكان هذه الإخطارات المساعدة على تقليل التضاربات. *Valideus (بتاريخ 13 مايو 2011).*

ينبغي تطبيق "خدمة الدعاوى" على أسماء النطاقات التي تتألف من أو تحتوي على عناصر نصية للعلامات التجارية التي تم إدخالها في "غرفة مقاصة العلامات التجارية". وجدير بالذكر أن قصر النطاق على أسماء النطاقات التي تحتوي على عناصر نصية من هذه العلامات التجارية فقط هو عملية ضيقة للغاية ولا تتوافق مع الحقيقة التي يؤسف لها والتي تقول إن الغالبية العظمة من عمليات تسجيل أسماء النطاقات التي تنطوي على إساءة استخدام خاصة بأسماء النطاقات التي تتكون من العلامة التجارية متبوعة بكلمة. *Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011).*

يقترح اتحاد العلامات التجارية الأوروبية إجراء التغيير التالي لأن فترة طرح النطاقات ستكون فعالة فقط إذا كانت مطابقة لسلوك المخادعين: "سيتم توفير هذا الإخطار لأصحاب العلامات التجارية الموجودة في "غرفة المقاصة" والتي تُعد "نموذجًا مطابقًا" أو "متشابهة على نحو مربك" مع الاسم المطلوب تسجيله خلال "فترة طرح النطاقات"." *اتحاد العلامات التجارية الأوروبية AIM (الوحدة الخامسة، بتاريخ 12 مايو 2011).*

يتم إدراك الحاجة إلى نموذج مطابق تمامًا في خدمات طرح النطاقات لضمان أن النظام يمنح أصحاب العلامات التجارية المناسبين فرصة لتسجيل علاماتهم التجارية مبكرًا. ورغم ذلك، ينبغي تطبيق معيار "النموذج المطابق أو المشابه على نحو مربك" في خدمة دعاوى عناوين بروتوكول الإنترنت المتواصلة. *News Corporation (بتاريخ 13 مايو 2011).*

ينبغي توفير خدمة "فترة طرح النطاقات" للعلامات التجارية التي تُعد نموذجًا مطابقًا أو مشابهًا على نحو مربك للاسم المطلوب تسجيله خلال فترة طرح النطاقات. *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011).*

إن التقييد المخطط له للنماذج المطابقة تمامًا يدعو إلى التلاعب. *مركز المنظمة العالمية للملكية الفكرية (بتاريخ 13 مايو 2011).*

ينبغي توسعة نطاق "دعاوى العلامات التجارية" و"خدمات فترة طرح النطاقات" لتتجاوز النماذج المتطابقة. إذا قررت السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات (UDRP) أو دعاوى "التعليق" أن هناك "تشابه مربك" بين اسم نطاق وعلامة تجارية معينة، فينبغي أن يتمكن صاحب العلامة التجارية من وضع اسم النطاق من المستوى الثاني في "غرفة المقاصة"، والرجوع إليه في "دعاوى العلامات التجارية" و"خدمات فترة طرح النطاقات". وبخلاف ذلك، قد يتكرر نفس اسم النطاق من المستوى الثاني في نطاقات gTLD جديدة مختلفة، حتى بعد إلغائه أو تجميده في دعاوى السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات (UDRP) أو "نظام التعليق" الناجحة. *IOC (بتاريخ 15 مايو 2011).*

إذا رأت ICANN تجاوز نطاق النماذج المطابقة تمامًا من أجل "دعاوى العلامات التجارية" التي يرتبط فيها المصطلح المضاف بالعلامة التجارية "بطريقة ملحوظة" (ملخص التعليقات العامة بتاريخ 21 فبراير 2011 في الصفحات 50، 60)، فقد تقوم بحصر المصطلح الإضافي بأي سلع أو خدمات محددة في عمليات تسجيل العلامة التجارية. إن تقييد عدد الإدخالات الإضافية برقم معين سيكون أمرًا استبداديًا وسيتسبب في إلحاق الخسائر بأصحاب العلامات التجارية الذين تستخدم علاماتهم في الترويج لمنتجات عديدة. *الجمعية القومية للكابلات والاتصالات (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011).*

دليل الاستخدام.
ينبغي مراجعة الدليل لتوضيح أن وظيفة إثبات الاستخدام منفصلة عن وظيفة التحقق من العلامات التجارية المسجلة وأن أصحاب العلامات التجارية المسجلة يتوفر لهم خيار توفير دليل على الاستخدام (أصحاب العلامات الذين لا يقومون بهذا سيتمكنون فقط من الاستفادة من خدمة "دعاوى العلامات التجارية"). *الجمعية القومية للكابلات والاتصالات (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011).*

ينبغي إرسال إعلان/دليل الاستخدام (القسم 5.2 و7.2) إلى "غرفة المقاصة" بالنسبة للعلامات التجارية التي لا تتم حمايتها عبر المحكمة أو القانون أو يتم التعامل معها بصفة دورية فقط، ربما كل 3 سنوات، ولا يعد هذا من المتطلبات اللازمة قبل المشاركة في كل فترة طرح نطاقات. *دائرة المؤسسات غير الربحية (بتاريخ 16 مايو 2011).*

بخصوص دليل الاستخدام، نحن نتفق على أنه لا يجب أن يتمكن أحد الأطراف من منع طرف آخر من استخدام علامة تجارية على نحو تعسفي. ورغم ذلك، فبالإضافة إلى التخلي عن دليل الاستخدام في دعاوى خدمات العلامات التجارية، ينبغي التخلي عنه كذلك لخدمة فترة طرح النطاقات ونظام الإيقاف السريع الموحد وإجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض لأنها تجعل آلية حماية الحقوق مرهقة ومعقدة ويضيف الكثير من التعقيدات إلى العملية. وفي الأساس، ستقوم ICANN بوضع معايير منفصلة من الأنظمة الموجودة في الدول الأكثر تأثيرًا. لم يتم تصميم آليات حماية الحقوق بحيث تكون نظام مراجعة مستقلاً؛ فقد كان الهدف منها هو حماية أصحاب العلامات التجارية والمستهلكين في نهاية الأمر. *News Corporation (بتاريخ 13 مايو 2011). Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011). دائرة الملكية الفكرية (بتاريخ 15 مايو 2011).*

في حالة الحفاظ على متطلبات الاستخدام، فلا ينبغي أن تكون هناك متطلبات لتوفير عينة. فلا تتوفر لدى ICANN أو "غرفة مقاصة العلامات التجارية" الخبرة اللازمة لتقييم كفاءة أي عينة. وكل ما ينبغي طلبه هو إعلان مصحوب بالقسم. *الجمعية القومية للكابلات والاتصالات (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011).*

إن المطالبة بدليل الاستخدام لن تفعل إلا أقل القليل لمنع أي مسجل من "التلاعب بالنظام". ففي العصر الحالي، يمكن إجراء معالجات رقمية للمنتجات والخدمات بسهولة وسرعة. وبدلاً من ذلك، يتم توفير وسائل الحماية التي تحيط بـ "متطلبات الاستخدام" التي يسعى إليها

"مجلس الإدارة" من خلال متطلبات الإقرارات المصحوبة بقسم والقدرة على مواجهة دعاوى المخادعين. *Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

إن مطالبة "غرفة مقاصة العلامات التجارية" باتخاذ قرارات بشأن الاستخدام تهدد بإضافة قدر كبير وغير ضروري تمامًا من التعقيدات والتكاليف إلى وظيفتها. وينبغي التخلي عن متطلبات الاستخدام. *Time Warner (بتاريخ 14 مايو 2011)*. *رابطة العلامات التجارية الدولية (بتاريخ 14 مايو 2011)*. *دائرة الملكية الفكرية (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

إن المطالبة بدليل على استخدام علامة تجارية تم الحصول عليها بما يتوافق مع القانون المحلي ربما يعتبر رفضًا لهذا الحق و/أو تكلفة إضافية يتحملها أصحاب العلامات التجارية. *Hogan Lovells (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

يبدو إظهار "دليل الاستخدام" غير متناسق مع غرض "غرفة مقاصة العلامات التجارية"، عندما لا تتطلب أنظمة العلامات التجارية في العديد من الدول توفير دليل على الاستخدام. *اتحاد صناعات البرامج والمعلومات (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

من خلال الإصرار على إظهار دليل الاستخدام في "غرفة المقاصة" و"نظام الإيقاف السريع الموحد"، دون ربط الاثنين على وجه التحديد كما يوصي فريق توصيات التنفيذ، قد يتم اتخاذ قرارين مختلفين بشأن إمكانية حماية علامة تجارية معينة في نظام نطاقات gTLD الجديد. وينبغي الحد من متطلبات الاستخدام. فإذا تم الاحتفاظ بهذه المتطلبات، فينبغي في قرار "غرفة المقاصة" بأن علامة تجارية معينة قيد الاستخدام أن يحدد هذه المشكلة لغرض دعوى نظام الإيقاف السريع الموحد التي تم اقتباس هذه العلامة التجارية فيها. *رابطة العلامات التجارية الدولية (بتاريخ 14 مايو 2011)*.

ومن خلال الحد من متطلبات المراجعة المستقلة لـ "دعاوى العلامات التجارية" و"نظام الإيقاف السريع الموحد" و"إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض" ومن خلال توسعة نطاق دور "غرفة المقاصة" في التحقق من استخدام العلامات، قامت ICANN أيضًا بالحد من متطلبات تقييم الأسس المطلقة. ومن المفترض أن هذا التغيير لم يكن مقصودًا ولكنه بحاجة إلى التصحيح. *الجمعية القومية للكابلات والاتصالات (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011)*.

<u>تقييد التاريخ</u>.
التاريخ المحدد وهو 26 يونيو 2008 ليس مناسبًا لأنه يستثني العلامات التجارية الحديثة ويتعارض مع روح الابتكار التي تقود فرصة نطاقات gTLD الجديدة. ويفضل طرح تاريخ مرن، كستة أشهر قبل تسليم العلامة إلى "غرفة المقاصة"، التي ستقدم الخدمات من الآن فصاعدًا. *Valideus (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

ينبغي قصر المشاركة في خدمات فترة طرح النطاقات للجولة الأولى من نطاقات gTLD الجديدة على عمليات التسجيل التي أصدرت في تاريخ سريان "اتفاقية التسجيل" الخاصة بمشغل سجل نطاقات gTLD المعني أو قبلها، والتي تم التقدم بطلب من أجلها قبل إعلان ICANN عن طلبات نطاقات gTLD الجديدة التي تم تلقيها في الجولة الأولى. سيؤدي هذا التقييد إلى تقليل التلاعب ولكنه واسع النطاق (وحديث) بما يكفي لأن يصبح شاملاً بشكل مناسب. إذا رفضت ICANN هذا التقييد، فينبغي عليها الحد من عدم الالتزام بهذه المتطلبات كأساس يمكن أن تعتمد عليه "إجراءات حل نزاعات الأهلية لفترة طرح النطاقات" (القسم 6.4.2). *Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تم حذف التاريخ 26 يونيو 2008 في موضع آخر في إصدار شهر أبريل من الدليل؛ فلماذا تم الاحتفاظ بهذا التاريخ لخدمات نظام Sunrise من الإصدار 7.2؟ *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

ينبغي حذف التاريخ 26 يونيو 2008 لخدمات نظام Sunrise من الإصدار 7.2 كما تم تعديلها في شروط أخرى، مما يسمح للعلامات التجارية الكلامية المحمية بالتشريعات والمعاهدات المستقبلية بالحصول على نفس الحماية. *دائرة المؤسسات غير الربحية (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

تُعد متطلبات الاستخدام بمثابة إجراءات إضافية للأدلة يقوم بها صاحب العلامة التجارية. ولكنها يجب ألا تصبح إجراءات تعوق العلامات التجارية المسجلة حديثًا التي لم تستخدم بعد. وهذا في صالح جميع أنواع الشركات، بما يتضمن الشركات التي تتوفر لديها طرق أقل. ونحن نرحب بتعيين تاريخ يتجاوز عام 2008. *MARQUES/ECTA (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

<u>الحماية في الدعاوى</u>. تلاحظ IBM وبتقدير كبير المتطلبات التي تنص على أن السجلات يتعين أن تعترف وتقر بجميع العلامات التجارية الكلامية التي: (1) تم تسجيلها في دولة أو دول متعددة; (2) تم التحقق بها بواسطة المحكمة; أو (3) تم حمايتها على وجه خاص بواسطة تشريع أو اتفاقية سارية وقت تسليم العلامة التجارية إلى "غرفة المقاصة" لتضمينها ولا توجد حاجة لإثبات الفحص أو الاستخدام الفعلي. *IBM (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

يعلق العديدون على أنواع العلامات التجارية التي ينبغي تضمينها في "غرفة المقاصة" ويقترح البعض تضمين عناصر إضافية. على وجه التحديد، يقترح أصحاب التعليقات تضمين العلامات المحمية بالقانون العام والعلامات المميزة بنمط معين والعلامات الرمزية والعلامات التي تتضمن علامة نطاق TLD (مثل icann.org). يدعم البعض إضافة عبارة "أي علامات تجارية تشكل ملكية فكرية". يسعى آخرون إلى توضيحات إضافية. علاوةً على ذلك، هناك أيضًا أصحاب تعليقات تساورهم الشكوك وينتابهم الحذر من توسعة نطاق قاعدة بيانات "غرفة المقاصة" لتتجاوز العلامات التجارية.

باستثناء العلامات التجارية التي لها نطاق TLD التي يتم استثناؤها على وجه التحديد، مثل icann.org، تم السماح لجميع العلامات التجارية الأخرى التي اقترحها أصحاب التعليقات في قاعدة بيانات "غرفة المقاصة". ولكن وكما اقترح أحد أصحاب التعليقات، فإن توفير الحماية أو الاعتراف بأي شيء يتجاوز ما يلتزم مشغلو السجلات بالاعتراف به في الدعاوى أو عمليات فترة طرح النطاقات، سيكون أمرًا خاضعًا لاختيار السجل. بالإضافة إلى ذلك، فإن كيفية تفعيل هذا الاعتراف سيكون خاضعًا لاختيار مشغل السجل و"غرفة المقاصة" لتنفيذه كجزء من أي خدمة إضافية.

وكما تمت ملاحظته سابقًا عدة مرات، لا يتم السماح بتضمين العلامات التجارية التي لها نطاقات TLD في "غرفة المقاصة". فقد تم تصميم "غرفة المقاصة" بحيث تكون مستودعًا للعلامات التجارية. ولتحقيق أهداف فريق توصيات التنفيذ وفريق مراجعة مشكلات العلامات التجارية الخاصة، تقرر أن العلامات التي تعمل بالفعل كعلامات تجارية، أي تشير إلى المصدر، هي التي ستتأهل للتضمين. وقد تم وضع العديد من الوسائل الوقائية لمنع إساءة الاستخدام وضمان التطبيق المحايد لمعايير التحقق، بما يتضمن البيانات التي يمكن التحقق منها على نحو موضوعي والتي تدل على أن العلامة تؤدي الغرض المنشود من أي علامة تجارية قانونية. وقد أثبتت النقاشات بنجاح أن نطاقات TLD وحدها لا تعمل في حد ذاتها على أداء وظيفة العلامة التجارية المتمثلة في تحديد المصدر. فبدلا من إخبار المستهلكين عن "ماهية" منتج معين أو الجهة التي صنعته، فإنها تخبرهم بالموقع الذي يمكن الحصول على هذا المنتج منه. ونظرًا لأن نطاق TLD وحده لا يشير إلى المصدر، ولأن السماح بتضمين علامات تجارية في "غرفة المقاصة" تتضمن نطاق TLD سوف يؤدي إلى زيادة احتمالية حدوث ارتباك وإساءة استخدام وتلاعب، يتم استثناؤها من جميع النواحي. وهذا الاستثناء سيؤدي أيضًا إلى تجنب الحاجة لتسجيل العلامات التجارية الدفاعية في هذا المجال.

يدعم أصحاب التعليقات على مستوى العالم الإصدار الأخير الذي يجعل كلاً من "دعاوى العلامات التجارية" وعملية فترة طرح النطاقات أمرًا إجباريًا. ورغم ذلك، فإن العديدين يقترحون أن "دعاوى العلامات التجارية" ينبغي أن تكون مطلوبة للمتابعة بعد الفترة الأولية التي تبلغ 60 يومًا والتي تتم الدعوة إليها الآن. ويقترح البعض أن تستمر دائمًا. وعند نقطة الالتقاء هذه، ولكن هذا يخضع للمراجعة مع تطور برنامج نطاقات gTLD الجديدة، ستتم مطالبة مشغلي السجلات فقط بالحفاظ على عملية دعاوى العلامات التجارية لمدة 60 يومًا قبل بدء عمليات التسجيل القياسية التي تتضمن حل أسماء النطاقات وتسجيل الأسماء على أساس "الوقت الفعلي". إن مطالبة دعاوى العلامات التجارية بالاستمرار بشكل دائم، لن تؤدي فقط إلى احتمالية إقصاء الشركات التي توفر بالفعل خدمات "المراقبة"، ولكنها من منظور التطوير تعتبر حلاً تقنيًا مختلفًا للغاية لتصميم "غرفة مقاصة" توفر خدمات "مراقبة عناوين بروتوكول الإنترنت". إذا رغبت "غرفة المقاصة" في التوسع (أو أراد آخرون استخدام بيانات "غرفة المقاصة") بما يتجاوز الفترة الزمنية الإجبارية فهي حرة للقيام بذلك، على أن يكون في صورة خدمة إضافية.

وهناك موضوع آخر تجمعت حوله تعليقات ذات مغزى وهو ما إذا كان من الواجب توسعة نطاق "دعاوى العلامات التجارية" أو وسائل حماية فترة طرح النطاقات لتتجاوز النموذج المطابق للعلامات التجارية ذات الصلة. يقترح البعض تضمين النموذج المطابق إلى جانب الكلمات الرئيسية، بينما يقترح آخرون تضمين صيغ الجمع من العلامات التجارية بينما لا يزال آخرون يقترحون أن ينبغي تضمين الأخطاء المطبعية أو جميع الكلمات التي تحتوي على العلامة التجارية.

وفي الفترة الحالية لا توجد خطة لتوسعة نطاق وسائل الحماية الإجبارية لتتجاوز النموذج المطابق. ومن المهم ملاحظة أن كلاً من فريق توصيات التنفيذ وفريق مراجعة مشكلات العلامات التجارية الخاصة قد أوصى بحصر وسائل الحماية هذه على النموذج المطابق فحسب. علاوةً على ذلك، فإن "غرفة المقاصة" هي نظام مدار تلقائيًا ويتطلب هندسة تركيبية إضافية في حالة تجاوز دعاوى العلامات التجارية للنماذج المطابقة. ففي نزاعات العلامات التجارية، على سبيل المثال، هناك قاضٍ أو مجلس مخول بالصلاحية لتحديد ما إذا كان النطاق مشابه بدرجة كبيرة لعلامة تجارية معينة، ولكن هناك تحليلات معقدة تتم للوصول إلى هذا القرار. ولهذا فإن السماح بتضمين "النماذج المشابهة بدرجة كبيرة" لتصبح معيارًا في نظام الإيقاف السريع الموحد وليس في دعاوى العلامات التجارية هو أمر مناسب وغير مخالف للقواعد. ومع الاحترام الكامل لعمليات فترة طرح النطاقات، فإن هذا حق أولي أصيل (أول حقوق اسم النطاق) وهو لا يعتمد بالضرورة على قانون العلامات التجارية. ومن ثم؛ فإن تقييد وسائل الحماية الإجبارية على النموذج المطابق هو تقييد مناسب، وهذا على

الأقل حتى يمكن اختبار النظام أثناء عمله ومراجعته. وقد ذكرت اللجنة الاستشارية الحكومية التابعة لشركة ICANN مؤخرًا أن التفويض بالحماية بما يتجاوز النموذج المطابق هو أمر يمكن تعطيله مؤقتًا في انتظار إجراء مراجعة بعد تشغيل نطاقات gTLD الجديدة.

تستمر التعليقات بخصوص متطلبات دليل "الاستخدام". البعض لا يزال يسأل عما إذا كان دليل الاستخدام مطلوبًا لدعم "دعاوى العلامات التجارية"، والإجابة هي لا. لا توجد حاجة لدليل استخدام أي علامة تجارية لتلقي إخطار في خدمة دعاوى العلامات التجارية.

تم إجراء مناقشة وجدال وتفكير واسع النطاق مع المجتمع بشأن دليل الاستخدام اللازم للحصول على وسائل الحماية خلال فترة طرح النطاقات. الجميع يدركون أنه من المهم للغاية حماية مصالح العمل وخاصة أصحاب الملكية الفكرية. إن فرصة التسجيل خلال فترة طرح النطاقات، أو الحق الأول لاستثناء الآخرين كلهم، توفر آلية حماية قوية للغاية. ومن ثم فلا ينبغي السماح لأي شخص بتسجيل علامة تجارية بكل بساطة دون استخدام العلامة، وبعد ذلك يتم منحه وسيلة الحماية القوية هذه. ومن ثم، فلضمان أن الأشخاص الذين يمكنهم استثناء الآخرين من استخدام اسم نطاق به مصطلح علامة تجارية يسيئون استخدام هذه الإمكانية الاستثنائية، يتعين على جميع أصحاب العلامات التجارية إظهار دليل الاستخدام.

إن المطالبة بدليل على الاستخدام هي أمر عالمي، فلا يتم تفضيل اختصاصات قضائية معينة على غيرها بناءً على مستوى المراجعة الذي تحصل عليه العلامات التجارية في هذا الاختصاص القضائي. رغم أن دليل الاستخدام لن يتم حذفه كأحد المتطلبات في هذه المرحلة، مثله مثل الجوانب الأخرى من البرنامج، فستتم مراجعة هذا الأمر بعد أن يصبح قيد التطبيق للجولة الأولى لضمان تمتعه بالتأثير المطلوب.

البعض يسأل أو يطلب توضيحًا بخصوص وقت تطبيق تحديد التاريخ بيوم 26 يونيو 2008. هذا هو تاريخ اعتماد ICANN لمتطلبات سياسة المنظمة الداعمة لأسماء النطاقات العامة في نطاقات gTLD الجديدة. وينطبق تقييد التاريخ هذا فقط على الحماية في فترة طرح النطاقات وعلى العلامات التجارية التي تمت حمايتها بواسطة تشريع أو اتفاقية فقط. ومن ثم، فلا يوجد تقييد للتاريخ بالنسبة لجميع العلامات التجارية الأخرى التي يتعين الإقرار بها وقبولها في عمليات فترة طرح النطاقات، وجميع العلامات التجارية التي يتعين الإقرار بها وقبولها في خدمات "دعاوى العلامات التجارية". لا توجد خطة لتغيير هذا القيد المحدود للحماية في فترة طرح النطاقات، رغم أنه ستتم مراجعة هذا الأمر لضمان أن المتطلبات ليست قديمة.

نظام الإيقاف السريع الموحد (URS)

النقاط الرئيسية

- من خلال مدخلات المجتمع التي تتضمن فريق توصيات التنفيذ وفريق مراجعة مشكلات العلامات التجارية الخاصة واللجنة الاستشارية الحكومية ومجتمع عموم المستخدمين، تطور نظام الإيقاف السريع الموحد ليصبح آلية سريعة يتوفر لأصحاب العلامات التجارية طريقة أكثر توفيرًا للتكلفة للتعامل مع أكثر حالات إساءة الاستخدام وضوحًا.
- العديد من وسائل الحماية في نظام الإيقاف السريع الموحد لا تزال متشابهة بدرجة كبيرة بل إنها أكثر قوة مما اقترحه فريق توصيات التنفيذ.
- يتعين على جميع أصحاب العلامات التجارية إظهار دليل على الاستخدام قبل أن يكون لهم الحق القانوني في بدء دعوى نظام الإيقاف السريع الموحد.
- الهدف من نظام الإيقاف السريع الموحد هو التعامل مع أكثر حالات إساءة الاستخدام وضوحًا - مع افتراض ملاءمة التوجيهات التي تطالب بدليل واضح ومقنع.

عام

ملخص التعليقات

دعم المراجعات. رغم أنه لا تزال لديها مخاوف بشأن بعض عناصر نظام الإيقاف السريع الموحد، إلا أن دائرة المستخدمين غير التجاريين توصي ICANN بإجراء العديد من المراجعات حتى تاريخه، أي شروط الاستخدام العادل (القسم 5.8) وفرصة الاستئناف

(القسم 12) ومنع التحويل والإقرار بالحاجة إلى مراجعة نظام الإيقاف السريع الموحد بعد تشغيله بعام واحد (القسم 14). *دائرة المستخدمين غير التجاريين (الوحدة الخامسة، بتاريخ 15 مايو 2011)*.

يتعين أن يكون نظام الإيقاف السريع الموحد سريعًا في حد ذاته، وتقترح ICANN حلاً مقبولاً بدرجة أكبر من وجهة نظرها. إذا لم يكن نظام الإيقاف السريع الموحد بديلاً سريعًا ورخيصًا، فمن المحتمل أن يجد أصحاب العلامات التجارية أنفسهم مجبرين على الاشتراك في عمليات التسجيل الدفاعية المكلفة. *MARQUES/ECTA (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

نظام الإيقاف السريع الموحد غير كافٍ.
لا يزال نظام الإيقاف السريع الموحد أكثر ضعفًا بدرجة كبيرة مقارنة بالإصدار المقترح في تقرير فريق توصيات التنفيذ. ولا يبدو أنه أكثر سرعة أو أرخص تكلفة من السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات (UDRP) التقليدية. *LEGO (الوحدة الخامسة، بتاريخ 12 مايو 2011)*. *Arla Foods (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

يضع نظام الإيقاف السريع الموحد معايير مرتفعة يستطيع عدد قليل فقط من مقدمي الشكاوى التغلب عليها وسيسعى عدد قليل من أصحاب العلامات التجارية إلى توظيفه. *الجمعية القومية للكابلات والاتصالات (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011)*.

إن نظام الإيقاف السريع الموحد كما هو مقترح حاليًا لا يزال ضعيفًا في العديد من الجوانب (انظر على سبيل المثال خطاب مركز المنظمة العالمية للملكية الفكرية بتاريخ 2 ديسمبر 2010، والموجود على العنوان www.wipo.int/amc/en/docs/icann021210.pdf). وهذه القضايا لا تعتبر مجرد تفاصيل ولكنها ترتبط بوظيفة نظام الإيقاف السريع الموحد على نحو مستقل وكذلك بالنسبة للسياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات. يتعين اتخاذ قرارات ملموسة لحماية استقرار نظام الإيقاف السريع الموحد وقابلية تطبيقه. *مركز المنظمة العالمية للملكية الفكرية (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

لا ينبغي على "مجلس الإدارة" انتقاء مكونات معينة فقط من توصيات فريق توصيات التنفيذ/فريق مراجعة مشكلات العلامات التجارية الخاصة التي يراها مفيدة. إذا رغب "مجلس الإدارة" في الاعتماد على المعيار المعلن "الدليل الواضح والمقنع"، فينبغي عليه استعادة نظام الإيقاف السريع الموحد كما تم تطويره بواسطة فريق توصيات التنفيذ. *دائرة الملكية الفكرية (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

مزيد من التفاصيل. إن تعريف العملية لنظام الإيقاف السريع الموحد واسع النطاق؛ وهناك حاجة إلى تعريف أكثر عملية لضمان تمتع المستخدمين النهائيين بتجربة متناسقة ويمكن التنبؤ بها والاعتماد عليها. *AusRegistry (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

تقليل رسوم المؤسسات غير الربحية (القسم 2.1). ينبغي أن يتميز نظام الإيقاف السريع الموحد برسوم مخفضة للمؤسسات غير الربحية، وينبغي على مفاوضات ICANN مع موفر نظام الإيقاف السريع الموحد أن تحث على هذه الرسوم المخفضة. *دائرة المؤسسات غير الربحية (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

كملاحظة إجمالية، من المهم الاعتراف بجهود المجتمع الهائلة التي تم بذلها في تطوير وتحسين نظام الإيقاف السريع الموحد. بدءًا من فريق توصيات التنفيذ وحتى فريق مراجعة مشكلات العلامات التجارية الخاصة مرورًا باللجنة الاستشارية الحكومية، وصولاً إلى عموم المستخدمين، إلى جانب ملاحظات المجتمع ككل، تطور نظام الإيقاف السريع الموحد ليصبح آلية سريعة ستزود أصحاب العلامات التجارية بطريقة موفرة للتكلفة للتعامل مع أكثر حالات إساءة الاستخدام وضوحًا.

رغم أن البعض يوصي بالمراجعات والتحسينات الأخيرة التي تم إجراؤها على نظام الإيقاف السريع الموحد، لا يزال أشخاص آخرون يقترحون أن هذا النظام غير كافٍ وأنه أضعف مما اقترحه فريق توصيات التنفيذ ويضع معايير مرتفعة للغاية ليكون نظام الإيقاف السريع الموحد فعالاً.

وعلى وجه التحديد، فقد تمت مراجعة اقتراحات فريق توصيات التنفيذ بواسطة فريق مراجعة مشكلات العلامات التجارية الخاصة وتم تعديلها، وذلك كما تمت ملاحظته في تحليل التعليقات السابق. ورغم ذلك، فلم يتم الاعتراض على مفهوم نظام الإيقاف السريع الموحد. وقد مر الاقتراح بمزيد من التعليقات العامة ذات الدلالة، بما يتضمن إجراء مناقشات شاملة مع اللجنة الاستشارية الحكومية تؤدي إلى مزيد من التعديلات. ورغم أن بعض التعليقات يبدو أنها تقترح أن العرض الحالي أكثر ضعفًا كآلية لحماية الحقوق مقارنةً باقتراح نظام الإيقاف السريع الموحد لفريق توصيات التنفيذ، إلا أن العديد من وسائل الحماية لا تزال متشابهة بدرجة كبيرة أو إنها أقوى مما اقترحه فريق توصيات التنفيذ.

على سبيل المثال:

- وقت الاستجابة واحد ويبلغ 14 يومًا (يوفر الإصدار الحالي إمكانية المد لمرة واحدة لفترة لا تتجاوز سبعة أيام إذا توفر أساس النية الحسنة)
- جميع الإطارات الزمنية الأخرى واحدة أو أكثر سرعة مقارنةً بما اقترحه فريق توصيات التنفيذ
- العلامات التجارية التي يمكن أن تشكل أساسًا لدعوى نظام الإيقاف السريع الموحد أوسع نطاقًا مما يوصي به فريق توصيات التنفيذ
- عبء دليل الاستخدام كما هو كما يوصي فريق توصيات التنفيذ – دليل واضح ومقنع
- متطلبات إظهار النية السيئة واحدة كما يوصي فريق توصيات التنفيذ – يتعين تسجيلها واستخدامها بنية سيئة
- الحقيقة المتمثلة في الحاجة إلى "الفحص" حتى في حالات التخلف عن الحضور واحدة كما يوصي فريق توصيات التنفيذ
- يتم تقييد الوقت اللازم حتى يتخذ "المجلس" قرارًا في الاقتراح الحالي لنظام الإيقاف السريع الموحد (الهدف يبلغ ثلاثة (3) أيام، بما لا يتجاوز 5 أيام) – لم يقترح فريق توصيات التنفيذ مثل هذا التقييد
- الحل واحد كما يوصي فريق توصيات التنفيذ - التعطيل
- يمكن مد طول فترة التعليق في اقتراح نظام الإيقاف السريع الموحد الحالي بمعدل سنة واحدة بعد انتهاء التسجيل الحالي – ولم تكن هناك احتمالية كهذه لمد الفترة في اقتراح فريق توصيات التنفيذ
- الشر المطلوب مواجهته واحد – الحالات الواضحة لإساءة الاستخدام

إن التغييرات التي تم تنفيذها هي نتيجة للملاحظات الواردة من العديد من أصحاب المصالح وهي تعكس محاولة لتحقيق التوازن بين حقوق أصحاب العلامات التجارية وبين حقوق المسجلين الشرعيين الذين يحتمل أن يكونوا قد قاموا بتسجيل أسماء نطاقات تتضمن علامة تجارية من أماكن أخرى في العالم.

أحد أصحاب التعليقات طلب الحصول على تفاصيل تشغيلية إضافية، والتي يتم تطويرها كجزء من المطالبة بتعبيرات عن مصلحة موفر (موفري) نظام الإيقاف السريع الموحد.

إن المطالبة بتخفيض الرسوم للمؤسسات غير الربحية هي شيء قد يرغب المجتمع في دراسته، ولكن ينبغي إدراك أن الرسوم تعتبر منخفضة نسبيًا بالفعل وينبغي تمويل تلك الرسوم من مصدر آخر.

الإجراءات

ملخص التعليقات

فاحصو نظام الإيقاف السريع الموحد.
يثني الائتلاف المضاد لإساءة استخدام أسماء النطاقات على المواصفات الجديدة التي تبنتها ICANN والتي تقول إن "فاحصو نظام الإيقاف السريع الموحد" يتعين أن تكون لديهم خلفية قانونية ذات صلة، في قانون العلامات التجارية على سبيل المثال. والغرض من دعاوى نظام الإيقاف السريع الموحد هو أن يتم تنفيذها بسرعة، ومن ثم فمن المهم أن يتم تدريب "الفاحصون" وتأهيلهم بشكل جيد ليتخذوا القرار الصحيح. *الائتلاف المضاد لإساءة استخدام أسماء النطاقات (بتاريخ 13 مايو 2011). الاتحاد الدولي لمحاميي الملكية الفكرية (الوحدة الثالثة، بتاريخ 15 مايو 2011).*

في القسم 7.2، أضف العبارة "من الممارسة العملية والدراسة الأكاديمية على حدٍ سواء" بعد الكلمات "الخلفية القانونية ذات الصلة" وأضف عبارة "قانون حقوق الإنسان وقانون المنافسة" بعد الكلمات "قانون العلامات التجارية". *دائرة المستخدمين غير التجاريين (الوحدة الخامسة، بتاريخ 15 مايو 2011). A. Gakuru (الوحدة الخامسة، بتاريخ 16 مايو 2011).*

في القسم 7.3، احذف العبارة "يتم تشجيعهم بقوة على" واستبدلها بعبارة "يتعين" ("يتعين أن يعمل موفرو نظام الإيقاف السريع الموحد بشكل متساوٍ مع جميع الفاحصين المعتمدين..."). *دائرة المستخدمين غير التجاريين (الوحدة الخامسة، بتاريخ 15 مايو 2011). A. Gakuru (الوحدة الخامسة، بتاريخ 16 مايو 2011).*

وقت الاستجابة/الحدود المفروضة على الكلمات.
تدعم Microsoft تخفيض الحدود المفروضة على الكلمات لكل من "مقدمي الشكاوى" و"المدعى عليهم" وتقليل الفترات الزمنية لإجراء المراجعة الإدارية وإصدار القرارات. *Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011)*. *Hogan Lovells (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

من المحبط أن القسمين 5.1 و5.3 من المسودة الحالية لنظام الإيقاف السريع الموحد لا تستجيب لطلب استرداد توصيات فريق مراجعة مشكلات العلامات التجارية الخاصة - فريق توصيات التنفيذ بتعيين وقت استجابة يبلغ 20 يومًا أو الإرشادات التي سيتم على أساسها منح طلب "بنية حسنة" مدته 7 أيام لمد فترة الاستجابة. وكحد أدنى، ينبغي توفير إرشادات إضافية بخصوص الأسس المقبولة لمد الفترة بنية حسنة. *ICA (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تشعر دائرة المستخدمين غير التجاريين بالقلق إزاء الإطارات الزمنية القصيرة للغاية التي يتم منحها للمدعى عليهم، والتي تؤدي بدرجة كبيرة إلى زيادة حالات التخلف عن الحضور. ولا شك أن الكل يدرك مدى الحاجة إلى السرعة في نظام الإيقاف السريع المؤقت، ولكن هذا لا يعني التضحية بالمسار القانوني المتبع. وقد دعمت دائرة المستخدمين غير التجاريين بقوة نموذجًا يعترف بتجربة الإنترنت المختلفة في الأقاليم المختلفة من العالم ومدى الحاجة إلى احترام المسار القانوني المتبع لكلا الطرفين. *دائرة المستخدمين غير التجاريين (الوحدة الخامسة، بتاريخ 15 مايو 2011)*. *A. Gakuru (الوحدة الخامسة، بتاريخ 16 مايو 2011)*.

نشر الدعاوى. ينبغي إزالة القسم 9.4، فإن الأمر يبدو كما لو كانت ICANN وبمساعدة موفري نظام الإيقاف السريع الموحد ستقوم بإنشاء قائمة سوداء بأسماء النطاقات التي قد يتم تسجيلها في المستقبل لأغراض عادلة ومشروعة. علاوة على ذلك، ولأسباب تتعلق بالشفافية، ينبغي على الموفرين كما يحدث تمامًا في السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات أن ينشروا الدعاوى الخاصة بهم. *دائرة المستخدمين غير التجاريين (الوحدة الخامسة، بتاريخ 15 مايو 2011)*. *A. Gakuru (الوحدة الخامسة، بتاريخ 16 مايو 2011)*.

منع تقديم الدفاع. ينبغي رفض طلب اللجنة الاستشارية الحكومية لإجراء حظر دائم للأفراد أو الجهات التي أقيمت ضدها خمسة دعاوى نظام إيقاف سريع موحد من التقدم بأي دفاع في الدعاوى المستقبلية التي تقام ضدهم، وذلك لأنه لا ينبغي مطلقًا منع أي مسجل من تقديم دفاع صالح في أي قضية فردية. *ICA (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

منع التقدم بشكوى. في حالة عدم إمكانية وجود فقرة شرطية بشأن "المخالفات الخمسة" ضد منتحلي العلامات التجارية الشهيرة عبر الإنترنت في ظل "نظام التعليق" بناءً على مبادئ المسار القانوني المتبع الذي ينص على أن كل مسجل ينبغي أن يتمكن دائمًا من تقديم دفاع، إذن فإن نفس مبادئ المسار القانوني المتبع تنص على أن كل مقدم شكوى ينبغي أن تتاح له فرصة للاستماع إليه. *IOC (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تعطيل إمكانية الوصول إلى الإنترنت بعد إجراء المراجعة الإدارية الأولية. إذا كان الغرض من دعاوى نظام الإيقاف السريع الموحد هو مواجهة حالات إساءة الاستخدام الصارخة مثل عمليات التزييف في بيع المواقع أو المشاركة في مخططات الخداع الاحتيالي عبر الإنترنت، إذن فلا ينبغي السماح للنطاق بالاستمرار في التحول إلى موقع الويب المسبب لإساءة الاستخدام بمجرد بدء الدعوى ومرورها بمرحلة المراجعة الإدارية الأولية. وبدلاً من ذلك ينبغي تعطيل الوصول إلى الإنترنت على الفور. *Coca-Cola (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

المراجعة الأولية. ربما يكون هذا هو الهدف من الدليل بالفعل، ولكن "فاحص نظام الإيقاف السريع الموحد" ينبغي أن يتلقى "دليلاً واضحًا ومقنعًا" قبل أن يصبح أي مسجل مثقلاً بدعوى ومطالبًا بالدفاع عن نفسه. ومع رخص تكلفة بدء عملية نظام الإيقاف السريع الموحد (300 دولار أمريكي) وقلة عقوبة إساءة الاستخدام، يتعين على "الفاحصين" التأكد من أن هناك أساس قوي يمكن التحرك بناءً عليه قبل الاتصال بالمسجلين أو إزعاجهم بأي طريقة. *M. Menius (بتاريخ 16 أبريل 2011)*.

الإخطار (4.2). أضف كلمة "المحتملة" قبل كلمة "التأثيرات" ("إلى جانب التأثيرات المحتملة إذا عجز المسجل عن الاستجابة والدفاع عن نفسه ضد "الشكوى".") *دائرة المستخدمين غير التجاريين (الوحدة الخامسة، بتاريخ 15 مايو 2011)*. *A. Gakuru (الوحدة الخامسة، بتاريخ 16 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

قام بعضهم بالتعليق على طبيعة ومتطلبات "فاحصي نظام الإيقاف السريع الموحد"، بما يتضمن المواصفات المحسنة التي تتطلب تمتع العلامة التجارية بخبرة كبيرة. ويقترح آخرون إضافة بعض المعايير والمتطلبات الإضافية. في هذه المرحلة، ستظل المتطلبات المضافة كما هي، ولكن من المؤكد أنه سيتم النظر فيها بعد اختبار نظام الإيقاف السريع الموحد أثناء عمله.

ويقدر أصحاب التعليقات الحدود الزمنية المخفضة إلى جانب قيود الكلمات، بينما يشعر آخرون بمخاوف من أن الحدود الزمنية قد تكون قصيرة للغاية. إن الطبيعة المتأصلة الفعلية لنظام الإيقاف السريع الموحد تدعو إلى الحدود الزمنية القصيرة وتبني الإجراءات الفعالة لضمان توفر آلية سريعة. ويتماشى مستوى الحدود الزمنية مع ما أوصى به فريق توصيات التنفيذ، مع مراعاة جميع تعليقات المجتمع الأخرى، بما يتضمن فريق مراجعة مشكلات العلامات التجارية الخاصة.

وفيما يتعلق بنشر "قرارات نظام الإيقاف السريع الموحد"، من المتفق عليه أن "الموفرين" ينبغي عليهم نشر "القرارات" التي أصدروها. سيتم حذف التعليقات التحريرية الواردة في القسم 9.4 من نظام الإيقاف السريع الموحد التي تنص على أن قرارات هذا النظام سوف يتم نشرها "لتوفير إخطارات للمسجل المحتمل التالي" لأنها قد تبدو كما لو كانت "قائمة سوداء" كما اقترح أحد أصحاب التعليقات (وتدعو الممارسات الجيدة إلى حذف هذه التعليقات من مستندات الإجراءات).

يتماشى "دليل مقدم الطلبات" مع التعليق الذي يقترح ألا يتم تعيين أي قيود تمنع أي مدعى عليه من تقديم دليل. ومع هذا، يقترح أحد أصحاب التعليقات الفرديين أنه إذا لم يتم منع المدعى عليهم، فلا ينبغي منع أي مقدم شكوى. وهناك فارق كبير بين الاثنين. وتتوفر لمقدم الشكوى طرق أخرى يستطيع من خلالها السعي وراء تعويض من أي مخالف مزعوم. ورغم ذلك، ففي حالة بدء دعوى نظام الإيقاف السريع الموحد ضد أحد المدعى عليهم، يتعين أن تتوفر له الفرصة للرد أو يخشى عليه أن يفقد إمكانية التحكم فيما قد يكون اسم نطاق شرعي غير مخالف.

ويقترح أحد أصحاب التعليقات أن المرور بعملية المراجعة الإدارية وحده يجب أن يكون كافيًا لإيقاف اسم النطاق المعترض عليه. ورغم ذلك، فإن الغرض الكامل لنظام الإيقاف السريع المؤقت هو توفر تقييم عادل للمزايا، على أن يكون هذا بطريقة سريعة حتى يمكن إنهاء الحالات الحقيقية لإساءة الاستخدام بسرعة. لا ينبغي أن يكون نظام الإيقاف السريع الموحد بمثابة آلية ينتقل فيها عبء توفير الدليل من مقدم الشكوى إلى المدعى عليه في البداية.

ويبدو أن أحد أصحاب التعليقات الآخرين يقترح أن يتم التعامل مع أي شخص باعتبار أنه قد قام بالفعل بتقديم دليل "واضح ومقنع" قبل أن يتم من الأصل إقامة الدعاوى ضد المدعى عليه. ومن الواضح أن متطلبات الحدود هذه لن تكون كافية في عملية سريعة منخفضة التكلفة. وحده "فاحص نظام الإيقاف السريع الموحد" يمكنه تحديد ما إذا كان تم تقديم دليل واضح ومقنع أم لا. إن تكلفة الدعاوى ستكون أمرًا مثبطًا إذا اضطر "الفاحص" إلى إجراء تحليل منفصل للشكوى واتخاذ قرار بشأن وجود دليل كافٍ ثم اضطر إلى تكرار فحص الدليل في ضوء رد المدعى عليه.

تم اتباع التعليقات التي تقترح إضافة كلمة "المحتملة" في القسم 4.2 ("الآثار *المحتملة* إذا لم يتمكن المسجل من الرد والدفاع عن نفسه صد "الشكوى") وسيتم تضمينها في اقتراح نظام الإيقاف السريع الموحد بتاريخ 30 مايو 2011.

المعايير والأعباء والتقييم

ملخص التعليقات

دليل الاستخدام.
لا ينبغي أن يكون دليل الاستخدام أحد متطلبات المشاركة في نظام الإيقاف السريع الموحد. في معظم الدول، تنشأ حقوق العلامات التجارية من خلال التسجيل وليس الاستخدام. وعلاوةً على ذلك، فإن المطالبة بإظهار دليل الاستخدام في نظام الإيقاف السريع الموحد سوف يتجاوز المعايير التي تم نسخها عن قصد من السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء نطاقات الإنترنت. *رابطة العلامات التجارية الدولية (بتاريخ 14 مايو 2011).*

لا ينبغي أن يكون دليل الاستخدام أحد متطلبات نظام الإيقاف السريع الموحد. إذ أن المطالبة بدليل الاستخدام تفترض مسبقًا أن موفر نظام الإيقاف السريع المؤقت سيكون مؤهلاً لفحص دليل الاستخدام هذا بشكل دقيق وهذا الافتراض المسبق ليس واقعيًا. فإذا ما أراد أحد مقدمي

الشكاوى أن يعتمد على دليل استخدام تم تقديمه سابقًا إلى "غرفة المقاصة" والتحقق منه بواسطتها، فما الفترة التي يتعين أن تمر على تقديم هذا الدليل؟ *Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

في ظل وجود بعض المخاوف بشأن دليل الاستخدام، ينبغي على ICANN التفكير بعناية ما إذا كانت تريد المضي قدمًا في وضع هذه المتطلبات. *المجلس الأمريكي للأعمال الدولية (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

عبء الإثبات.
يتميز نظام الإيقاف السريع الموحد بنفس المتطلبات القانونية للسياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات ولكنه يتضمن معيار إثبات أكثر صعوبة بدرجة كبيرة غير متناسق وغير مضمون في ظل نظام الإيقاف السريع الموحد كما هو مقترح حاليًا. *رابطة العلامات التجارية الدولية (بتاريخ 14 مايو 2011)*.

يدعم الاتحاد الدولي لمكافحة التزييف رأي اللجنة الاستشارية الحكومية القائل إن عبء الإثبات ينبغي أن يكون قائمًا على "رجحان البينة". *الاتحاد الدولي لمكافحة التزييف (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

ينبغي رفض طلب اللجنة الاستشارية الحكومية بخفض معيار الإثبات لأن هذا سوف يقضي على الفوارق الجوهرية بين نظام الإيقاف السريع الموحد والسياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات. *رابطة التجارة عبر الإنترنت (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تشجع دائرة الملكية الفكرية أصحاب المصالح على التفكير في الحل الوسط الذي تقدمه الدائرة والذي يمكنه منع المسجلين بطريقة صحيحة من إجراء عمليات انتحال العلامات التجارية الشهيرة عبر الإنترنت إلى جانب خفض التكاليف التي يتحملها أصحاب الحقوق، وذلك على النحو التالي: تقترح دائرة الملكية الفكرية نقل عبء الإثبات إلى "المدعى عليه" في أي دعوة خاصة بنظام الإيقاف السريع الموحد عند خسارة "المدعى عليه" لعدد 5 قضايا أو أكثر خاصة بنظام الإيقاف السريع الموحد. *دائرة الملكية الفكرية (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

النية السيئة.
ينبغي رفض طلب اللجنة الاستشارية الحكومية بإلغاء متطلبات قيام مقدم الشكوى بإثبات النية السيئة لدى المسجل لأن هذا سيؤدي إلى توفر نظام إيقاف سريع موحد به عنصر خطير لتقديم الأدلة يقل عن متطلبات السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات. *رابطة التجارة عبر الإنترنت (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

ينبغي أن تظل النية السيئة أحد المتطلبات وفق نفس المعيار المحدد في السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات. *المجلس الأمريكي للأعمال الدولية (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

رفضت ICANN تغيير معيار "النية السيئة" في نظام الإيقاف السريع الموحد وقامت كذلك بإضافة عوامل، لم يقترحها فريق توصيات التنفيذ، تصب كلها تقريبًا في مصلحة المدعى عليه في عدد كبير من قضايا نظام الإيقاف السريع الموحد التي يمكن رفعها. إذا كان من المفترض صياغة نظام الإيقاف السريع الموحد على غرار السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات، فلا ينبغي على ICANN تبني قواعد تتعارض مع القرارات التي تم اتخاذها في ظل هذه السياسة. *الجمعية القومية للكابلات والاتصالات (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011)*.

حالات العلامات التجارية المتبوعة بكلمة رئيسية.
ينبغي رفض طلب اللجنة الاستشارية الحكومية توسعة نطاق نظام الإيقاف السريع الموحد ليشمل حالات "العلامة التجارية المتبوعة بكلمة رئيسية" لأن هذه لا تمثل الحالات "المؤكدة" التي يزعم أن نظام الإيقاف السريع الموحد قد تم تصميمه لمواجهتها. *رابطة التجارة عبر الإنترنت (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

ينبغي على ICANN إدخال "العلامة التجارية الدقيقة + السلع/الخدمات/كلمات عامة أخرى" في نطاق نظام الإيقاف السريع الموحد أو تقر بأن أسماء النطاقات التي تتألف من "العلامة التجارية الدقيقة + السلع/الخدمات/كلمات عامة أخرى" متشابهة على نحو مربك مع العلامة التجارية. *الجمعية القومية للكابلات والاتصالات (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011)*.

الاستخدام العادل (القسم 5.8.1). احذف "واستخدام "المسجل" له على نحو عادل" في هذا القسم. هذه العبارة غير ضرورية، إذ أن اسم النطاق العام أو الوصفي لا يمكن أن تنشأ عنه دعاوى علامات تجارية حول ما إذا كان الاستخدام عادلاً أم لا. *دائرة المستخدمين غير التجاريين (الوحدة الخامسة، بتاريخ 15 مايو 2011). A. Gakuru (الوحدة الخامسة، بتاريخ 16 مايو 2011)*.

التقييم.
نحن ندعم توصية اللجنة الاستشارية الحكومية بأن نظام الإيقاف السريع الموحد ينطبق على عمليات التسجيل المطابقة أو المتشابهة على نحو مربك مع العلامات التجارية المحمية إلى جانب الشروط المرتبطة بالسلع والخدمات. *News Corporation (بتاريخ 13 مايو 2011). رابطة العلامات التجارية الدولية (بتاريخ 14 مايو 2011).*

ينبغي أن تعتمد قرارات "فاحص نظام الإيقاف السريع الموحد" على الدليل الذي تم تقديمه بالفعل فقط، لا أن تعتمد على الدليل "المتوفر" أمام "الفاحص". لا ينبغي أن يقوم "الفاحصون" بإجراء عمليات فحص مستقلة للمعلومات "المتاحة" لهم. *رابطة العلامات التجارية الدولية (بتاريخ 14 مايو 2011). Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011).*

في القسم 5.9.1، قم بتغيير العبارة من "سيقوم "الفاحص" بمراجعة كل حالة بناءً على مزاياها وعيوبها" إلى "يتعين على "الفاحص" مراجعة كل حالة بناءً على مزاياها وعيوبها". *دائرة المستخدمين غير التجاريين (الوحدة الخامسة، بتاريخ 15 مايو 2011). A. Gakuru (الوحدة الخامسة، بتاريخ 16 مايو 2011).*

النطاق. يوصي الاتحاد الدولي لمحاميي الملكية الفكرية بإجراء مراجعة للقسم 1.2.6.1 الذي ينص على قبول جميع العلامات التجارية المسجلة رسميًا. *الاتحاد الدولي لمحاميي الملكية الفكرية (الوحدة الثالثة، بتاريخ 15 مايو 2011).*

تحليل التعليقات

يستمر البعض في إبداء مخاوفهم بشأن متطلبات إظهار صاحب العلامة التجارية لدليل على استخدام هذه العلامة، والتي تعتبر أساسًا لأي دعوى خاصة بنظام الإيقاف السريع الموحد. وقد خضع دليل الاستخدام اللازم كأساس لأي دعوى خاصة بنظام الإيقاف السريع الموحد (إلى جانب إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض والحماية في إجراءات فترة طرح النطاقات) لمناقشات ومجادلات ودراسات مع المجتمع. ولضمان أن الأشخاص الذين يمكنهم استثناء الآخرين من استخدام اسم نطاق به مصطلح علامة تجارية لا يقومون بإساءة استخدام هذه الإمكانية الاستثنائية، يتعين على جميع أصحاب العلامات التجارية إظهار دليل الاستخدام قبل أن يتمتعوا بالحق القانوني في بدء دعوى خاصة بنظام الإيقاف السريع الموحد. ولن يتم تغيير هذه المتطلبات عند هذه النقطة الحاسمة، ولكنها مثل جوانب أخرى من البرنامج ستتم مراجعتها بعد تطبيقها لأول جولة لضمان تمتعها بالتأثير المنشود. إن متطلبات إثبات "الاستخدام" هي مطلب عالمي، فلا يتم تفضيل اختصاصات قضائية معينة على غيرها بناءً على مستوى المراجعة الذي تحصل عليه العلامات التجارية في هذا الاختصاص القضائي.

وتستمر التعليقات في الضغط لتقليل أعباء الإثبات بينما يعارض آخرون القيام بهذا. ولا تزال مجموعة أخرى تقترح نقل العبء إلى المدعى عليه بعد خسارته في الدفاع عن نفسه في خمس دعاوى خاصة بنظام الإيقاف السريع الموحد. ولن يتم تغيير المستوى أو الجهة التي تتحمل العبء. إن الغرض من نظام الإيقاف السريع الموحد هو التعامل مع أكثر حالات إساءة الاستخدام وضوحًا. وقد ذكر فريق توصيات التنفيذ أن الموضوعات القابلة للمناقشة ليست مناسبة ليتم حلها بواسطة نظام الإيقاف السريع الموحد. (*انظر* الصفحة 34 من "تقرير نظام الإيقاف السريع الموحد" النهائي على العنوان http://www.icann.org/en/topics/new-gltds/irt-final-report-trademark-protection-29may09-en.pd). في ضوء هذه التوجيهات، فإن المطالبة بدليل واضح ومقنع هو أمر غير مناسب.

يبدو أن جميع أصحاب التعليقات يتفقون على أن متطلبات النية السيئة في نظام الإيقاف السريع الموحد ينبغي أن تظل كما هي لضمان ارتباط هذا النظام بالسياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات وعدم اتخاذ أي قرارات تتعارض مع هذه السياسة. ووفقًا لذلك، فلا توجد أي حاجة لإجراء تحليلات إضافية حول هذه النقطة.

تلاحظ إحدى المجموعات أنه لا ينبغي تبني الحالات التي تحتوي على علامة تجارية متبوعة بكلمة رئيسية، ولكن مجموعة أخرى تلاحظ أنه ينبغي أن يتم تبني تلك الحالات أو تعلن ICANN أن أي علامة تجارية متبوعة بكلمة رئيسية تكون متشابهة بشكل مربك مع العلامة التجارية وحدها. لن يتم تبني طريقة العلامة التجارية المتبوعة بكلمة رئيسية ولن يتم إعلان أن هذه الطريقة ستكون متشابهة بشكل مربك مع العلامة التجارية محل النزاع. ورغم ذلك، فستتم مراعاة المصطلحات المشابهة للعلامة التجارية في نظام الإيقاف السريع الموحد. ينبغي دراسة كل دعوى خاصة بنظام الإيقاف السريع الموحد بواسطة "فاحص" خبير ومؤهل تتمثل وظيفته في تحديد ما إذا كان اسم النطاق المعترض عليه متطابقًا مع العلامة التجارية محل النزاع أو مشابها لها بشكل مربك. ولا تعتبر ICANN مؤهلة لاتخاذ قرار دقيق بشأن هذا.

لن يتم إجراء أي تغييرات استجابة للتعليق الذي يدعو إلى مراجعة القسم 5.8.1 ("واستخدام "المسجل" له على نحو عادل"). هذا مجرد مثال على عملية دفاع وليس الهدف منه أن يكون شاملاً أو مطلوبًا.

هناك تعليق يقول إن نظام الإيقاف السريع الموحد ينبغي تطبيقه على أسماء النطاقات المتطابقة مع العلامة التجارية محل النزاع أو المتشابهة معها على نحو مربك - وهذه كانت دائمًا الطريقة التي تم اقتراح نظام الإيقاف السريع الموحد ليعمل بناءً عليها.

وفيما يتعلق بالدليل المتاح للفاحصين، قد ينظر "الفاحص" إلى الدليل الذي تقدم به مقدم الشكوى وكذلك الدليل الآخر، إذا كان ذلك متاحًا. ورغم ذلك، فلا يوجد ما يتطلب من "الفاحص" مراجعة أي أدلة بخلاف ما تقدمه الأطراف.

الاقتراح المعين لتغيير كلمة: التغيير من "سيقوم "الفاحص" بمراجعة كل حالة بناءً على مزاياها وعيوبها" إلى "يتعين على "الفاحص" مراجعة كل حالة بناءً على مزاياها وعيوبها،" سيتم تنفيذه.

التعليق الأخير مجرد إقرار وموافقة على المراجعات. ووفقًا لذلك، لا توجد حاجة لإجراء أي تحليلات بهذا الخصوص.

التخلف عن الحضور والاستئنافات

ملخص التعليقات

الوقت المناسب للسعي وراء الحصول على تعويض عن التخلف عن الحضور.
في أحدث إصدارات نظام الإيقاف السريع الموحد، ستتوفر لأي مسجل ستة أشهر لاستئناف أي حكم بعد التخلف عن الحضور. وسيكون من المناسب بدرجة أكبر تعيين فترة زمنية أقصر، من ستين إلى تسعين يومًا على سبيل المثال. *الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية (بتاريخ 13 مايو 2011)*. Partridge *(بتاريخ 14 مايو 2011)*.

ينبغي تقليل الفترة لتصل إلى 90 يومًا أو حتى انتهاء صلاحية النطاق، أيهما أقرب. وحتى مع آخر عملية لتقليل الإطار الزمني، فإن تتبع وإدارة حالات التخلف عن الحضور هذه ستكون مرهقة على نحو مفرط للإدارات القانونية بالشركة وتتعارض بشكل مباشر مع المنهج السريع الموفر للتكلفة الذي تم تصميم نظام الإيقاف السريع الموحد من أجله. *الاتحاد الدولي لمكافحة التزييف (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

ينبغي ألا تتجاوز الفترة 120 يومًا مع مراعاة *سبب وجود نظام الإيقاف السريع الموحد*. Hogan Lovells *(بتاريخ 15 مايو 2011)*.

نحن سعداء لأن ICANN قامت بتقليل الفترة الزمنية المخصصة للاستئناف من عامين إلى ستة أشهر فقط. News Corporation *(بتاريخ 13 مايو 2011)*.

لا يوجد أي مبرر للسماح بفترة تبلغ ستة أشهر للحصول على رد بطيء، ولا سيما لما يفترض أنه حل سريع ومبسط للغاية، ولكن تقليل الفترة الزمنية من عامين إلى ستة أشهر هو تحسين كبير. *الجمعية القومية للكابلات والاتصالات (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011)*.

لا ينبغي السماح للمدعى عليه بالحصول على 6 أشهر إضافية (بعد الأشهر الستة الأولية) يمكنه خلالها السعي وراء مراجعة قرار تم اتخاذه في حالة تخلف عن الحضور. ولا توجد فعليًا أي احتمالية لأن يحتاج أي مدعى عليه يتمتع بحقوق أو مصالح قانونية في اسم (أسماء) النطاقات المتنازع عليها إلى أكثر من 6 أشهر للسعي وراء هذه المراجعة. ورغم أي شيء، فإن المدعى عليه الذي أقام دعوى شرعية لتسجيل واستخدام اسم (أسماء) النطاقات المتنازع عليها ستتوفر له حوافز هائلة للسعي وراء المراجعة بعد اتخاذ القرار على الفور. Microsoft *(بتاريخ 15 مايو 2011)*.

حتى في حالة تقليل الفترة الزمنية لاستئناف المسجلين في حالات التخلف عن الحضور، فإن أي مسجل يعتقد أنه وقع ضحية لقرار خاطئ من نظام الإيقاف السريع الموحد ينبغي أن يحصل على الوقت الكافي للحصول على فرصة استئناف جديدة من البداية. *رابطة التجارة عبر الإنترنت (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

الاستئناف.
تقدر رابطة العلامات التجارية الدولية وتدعم التوضيح الذي قدمته ICANN بأن المستأنفين يتعين عليهم تحديد الأسس المعينة التي تقوم عليها استئنافاتهم. *رابطة العلامات التجارية الدولية (بتاريخ 14 مايو 2011)*.

تدعم دائرة الملكية الفكرية الرأي الذي تتبناه اللجنة الاستشارية الحكومية الذي يقول إنه نظرًا لاعتبار كل استئناف كما لو كان جديدًا، فإن عملية الاستئناف لا تتطلب تقييمًا منفصلاً للمنطق. *دائرة الملكية الفكرية (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

يتفق المجلس الأمريكي للأعمال الدولية مع اللجنة الاستشارية الحكومية في موضوع المراجعة الجديدة من البداية. ولا يمكن لأحد أن يسعى للحصول على مراجعة جديدة من نفس الجهة التي اتخذت قرار نظام الإيقاف السريع الموحد. ومن ثم، فإن معيار الاستئناف في نظام الإيقاف السريع الموحد ينبغي أن يكون هو نفس المعيار المتبع في السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات حيث يسعى المستأنف لإجراء مراجعة جديدة من البداية في المحكمة، وليس مع موفر السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات. في حالة قيام نظام الإيقاف السريع الموحد بتنفيذ معايير السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات، ينبغي عليه أيضًا الاستعانة بعملية الاستئناف. *المجلس الأمريكي للأعمال الدولية (بتاريخ 15 مايو 2011)*. *دائرة الملكية الفكرية (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

دعم إزالة اللغة الدفاعية المحتملة. لا شك أنه قد تم إجراء تحسينات هائلة من خلال إلغاء المتطلبات التي يراعيها أعضاء هيئة نظام الإيقاف السريع الموحد في حالات التخلف عن الحضور في حالة وجود دفاع ممكن كان من الممكن تقديمه بواسطة "المدعى عليه". *Hogan Lovells (بتاريخ 15 مايو 2011)*. *الجمعية القومية للكابلات والاتصالات (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

لا تزال هناك تعليقات حول ما يشير إليه العديدون على أنه الوقت المناسب للاستئناف بعد التخلف عن الحضور. ولتوضيح ذلك، فتحت أي ظرف لا يتجاوز وقت التقدم بدعوى استئناف 14 يومًا بعد إصدار قرار فاحص نظام الإيقاف السريع الموحد. الشيء الذي تم تغييره مؤخرًا هو الوقت الذي يستطيع فيه المدعى عليه المتخلف عن الحضور أن يسعى للحصول على تعويض عن التخلف عن الحضور. وقد تم تقليل هذه الفترة الزمنية من الاقتراح الأولي البالغ عامين إلى ستة أشهر مع توفر خيار لمد الفترة إلى ستة أشهر إضافية إذا وجد سبب مقنع لذلك. تعتبر الفترة الزمنية البالغة ستة أشهر بمثابة توازن بين دعاوى أصحاب مصالح العلامات التجارية واللجنة الاستشارية الحكومية التي تطالب بتقليل الوقت ودعاوى زيادة الفترة الزمنية حتى يتمتع المسجلون الشرعيون بالفرصة للرد حتى إذا عجزوا في البداية عن هذا. وفي ظل أي من الطريقتين، ينبغي ملاحظة أنه ما لم تكون الغلبة للمدعى عليه المتخلف عن الحضور بعد سعيه إلى الحصول على تعويض عن التخلف عن الحضور، فسيظل اسم النطاق في حالة التعليق.

فيما يتعلق بالاستئنافات، فإن أحد أصحاب التعليقات يدعم التوضيح الذي تم تقديمه والذي يطالب أي مستأنف بتحديد الأسس المعينة التي تم التقدم بالاستئناف على أساسها بينما يقترح آخرون أن الاستئناف ينبغي تقديمه للمحكمة فقط وليس إلى موفر نظام الإيقاف السريع الموحد. تم تطوير آلية الاستئناف وتضمينها بواسطة فريق توصيات التنفيذ كفحص ووسيلة لموازنة الأنواع لضمان سماع آراء المسجلين الشرعيين وعدم حجب آرائهم على نحو غير لائق بواسطة أصحاب العلامات التجارية. وستظل هذه الآلية جزءًا من نظام الإيقاف السريع الموحد، في انتظار مراجعة نظام الإيقاف السريع الموحد بعد اختبارها.

لاحظ أحد أصحاب التعليقات التحسينات الناتجة عن إزالة الإشارة إلى مراعاة "فاحص نظام الإيقاف السريع الموحد" لـ "الدفاعات المحتملة". لا توجد حاجة لإجراء تحليلات استجابة لهذا التعليق.

الحلول وتبديل الرسوم

ملخص التعليقات

النقل/الحق الأول للرفض.
ينبغي أن يكون هناك خيار في نظام الإيقاف السريع الموحد للخصم الفائز بالحصول على إمكانية نقل النطاق. *Valideus (بتاريخ 13 مايو 2011)*. *Adobe Systems (بتاريخ 13 مايو 2011)*. *MARQUES/ECTA (بتاريخ 15 مايو 2011)*. *اللجنة الأولمبية الدولية (بتاريخ 15 مايو 2011)*. *الاتحاد الدولي لمكافحة التزييف (بتاريخ 15 مايو 2011)*. *Coca-Cola (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

إذا جاء قرار نظام الإيقاف السريع الموحد في مصلحة مقدم الشكوى، فينبغي أن يتمتع مقدم الشكوى بحق الرفض الأول لنقل اسم (أسماء) النطاق المتنازع عليه بعد انتهاء فترة التعليق. *دائرة المؤسسات غير الربحية (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

تشعر الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية بمخاوف نظرًا لأن وضع قفل على اسم النطاق هو الحل الوحيد المتاح لأي مقدم شكوى خاصة بنظام الإيقاف السريع الموحد. ينبغي الاهتمام بدرجة أكبر بأن يتم السماح لمقدم الشكوى بخيار الحصول على اسم النطاق بعد انتهاء فترة الاستئناف. سيساعد هذا على تجنب الوقت والتكاليف غير الضرورية التي تستهلك في السعي وراء مزيد من التعويضات في المحكمة أو من خلال السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات. *الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية (بتاريخ 13 مايو 2011)*. *Partridge (بتاريخ 14 مايو 2011)*.

يسعدنا أن الإصدار الأخير من نظام الإيقاف السريع الموحد لا يتضمن خيارًا للنقل ونشجع على أن تظل السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات هي الوسيلة الوحيدة التي يستطيع من خلالها أي مقدم شكوى أن يحصل على ملكية النطاق المتنازع عليه. وفي حالة ظهور هذه المشكلة مرة أخرى، فإن رابطة التجارة عبر الإنترنت تشجع على مواجهة مخاوف المسجلين ومقدمي الشكاوى من خلال المنهج الذي يضمن الربح لجميع الأطراف والمتمثل في وضع النطاقات المعلقة في حالة غير مؤهلة دائمًا للانضمام لقائمة إعادة التسجيل. *رابطة التجارة عبر الإنترنت (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

إن مقدم شكوى ناجحة بشأن نظام الإيقاف السريع الموحد ينبغي أن يتوفر له الحق في إلغاء النطاق أو التمتع بإمكانية التحكم فيه (باستثناء نطاقات gTLD المتخصصة)، أو تحول عنوان URL إلى إشعار بالخطأ لتجنب احتمالية التسبب في ضرر للسمعة الحسنة المرتبطة بالعلامة التجارية التي يحتوي عليها عنوان URL. إن اقتراح ICANN بأن الحل المناسب هو أن يتحول عنوان URL إلى موقع ويب عبارة عن صفحة إخبارية حول نظام الإيقاف السريع الموحد يلغي إمكانية التحكم في العلامة التجارية الوارد في عنوان URL من طرف صاحب هذه العلامة. كما أن الارتباك الذي سيصيب المستهلكين عند متابعة نظام الإيقاف السريع الموحد إلى موقع غير مرتبط بصاحب العلامة التجارية يزيد من احتمالية التسبب في إتلاف السمعة الحسنة المرتبطة بهذه العلامة التجارية. *IBM (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

<u>دعم نموذج تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر.</u>
يسعدنا أن ICANN قررت تنفيذ مكون جزئي يعتمد على تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر. *News Corporation (بتاريخ 13 مايو 2011)*. *الائتلاف المضاد لإساءة استخدام أسماء النطاقات (بتاريخ 13 مايو 2011)*. *المجلس الأمريكي للأعمال الدولية (بتاريخ 15 مايو 2011)*. *الاتحاد الدولي لمحاميي الملكية الفكرية (الوحدة الثالثة، بتاريخ 15 مايو 2011)*.

نحن نرحب بنموذج "تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر" وكنا نود لو تم توفير هذا النموذج على نحو أوسع نطاقًا. *MARQUES/ECTA (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

يدعم الاتحاد الدولي لمكافحة التزييف رأي اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن تضمين شرط "تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر". *الاتحاد الدولي لمكافحة التزييف (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

سيحظى النموذج المحدود القائم على تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر على استحسان كبير لأنه يستهدف منتحلي العلامات التجارية الشهيرة عبر الإنترنت، ولكن من غير الواضح إذا كان 25 اسم نطاق هو عددًا مناسبًا أم لا؛ فينبغي توضيح ذلك. *Lovells Hogan* (*بتاريخ* 15 *مايو* 2011). *UrbanBrain* (*بتاريخ* 16 *مايو* 2011).

في حالة الاحتفاظ بالآلية المحدودة القائمة على تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر، فينبغي عدم تخفيض عدد النطاقات التي تنشأ عنها المتطلبات. *رابطة التجارة عبر الإنترنت (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

لا توجد آلية قائمة على تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر ضرورية في أي نظام إيقاف سريع موحد، بل إنه لا توجد أي رسوم للتقدم برد على شكوى ما. فلا توجد أي فائدة من إضافة نموذج محدود قائم على "تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر" إذا ذكرت الشكوى 26 اسم نطاق أو أكثر. ولا يوجد مبرر للعدد 26 وينبغي أن تكون الآلية القائمة على تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر آلية عامة، وليست آلية لن يكون لها أي تأثير واقعي. *الاتحاد الدولي لمحاميي الملكية الفكرية (الوحدة الثالثة، بتاريخ 12 مايو 2011)*. *Arla Foods (بتاريخ 13 مايو 2011)*. *BBC (الوحدة الخامسة، بتاريخ 13 مايو 2011)*. *الجمعية القومية للكابلات والاتصالات (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011)*.

يتعين خفض حد "تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر" ليتراوح بين 5-10 أسماء نطاقات. ففي حالة تنفيذ أحد أسماء النطاقات البالغ عددها 25 اسمًا، فسيلجأ منتحلو العلامات التجارية الشهيرة عبر الإنترنت بكل بساطة إلى إجراء عمليات التسجيل في مجموعات تتألف من 25 اسم نطاق لكل اسم مسجل زائف، مما يمكنهم من الاستمرار في تحقيق الأرباح من الاستخدام السيئ لأسماء النطاقات حتى يتم

الإمساك بهم. Time Warner *(بتاريخ 14 مايو 2011)*. *رابطة العلامات التجارية الدولية (بتاريخ 14 مايو 2011)*. *المجلس الأمريكي للأعمال الدولية (بتاريخ 15 مايو 201)*.

ينبغي تطبيق نموذج تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر على أي موقف يتقدم فيه المسجل لعدد 5 أسماء نطاقات أو أكثر، ويتعين أن تكون "رسوم الرد" مكافئة لرسوم التقدم بالدعوى التي يتحملها "مقدم الشكوى". *دائرة الملكية الفكرية (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

ينبغي تقليل الحد إلى 8 أسماء نطاقات متنازع عليها أو أكثر؛ فالعدد 26 مرتفعًا بدرجة هائلة بالنسبة لمعيار الشكوى الذي حدده نظام الإيقاف السريع الموحد. *دائرة المؤسسات غير الربحية (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

ينبغي تقليل حد "تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر" من 26 اسم نطاق على الأقل إلى 10 أسماء نطاقات. Microsoft *(بتاريخ 15 مايو 2011)*.

إن تجربة أعضاء دائرة الأعمال الواقعية تقترح أن العدد الأكثر قابلية للتطبيق بالنسبة لحد "تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر" هو 15 اسم نطاق. *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

إن تقييد نموذج تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر بعدد 26 اسم نطاق هو أمر تعسفي. يقترح اتحاد العلامات التجارية الأوروبية AIM ما يلي بالنسبة للقسم 2.2: لم يتم تبني آلية محدودة قائمة على "تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر" لنظام الإيقاف السريع الموحد. ستخضع الشكاوى التي تذكر خمسة عشر (15) اسمًا متنازعًا عليها أو أكثر لـ "رسوم رد" سيكون من الممكن استردادها لحساب الطرف المنتصر". *اتحاد العلامات التجارية الأوروبية AIM (الوحدة الخامسة، بتاريخ 12 مايو 2011)*.

تشعر دائرة المستخدمين غير التجاريين بمخاوف قائمة على أن النموذج المحدود القائم على تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر الذي تقترحه ICANN سوف يعزز الثقافة السائدة المتمثلة في ممارسة أعمال البلطجة المتعلقة بالعلامات التجارية وستتم إساءة استخدامه بواسطة أصحاب العلامات التجارية الذين يسعون إلى ترويع المسجلين الشرعيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الفقرة الشرطية مفتوحة للتفسير (على سبيل المثال فليس من الواضح ما إذا كان من اللازم أن يتم تسجيل أسماء النطاقات البالغ عددها 26 اسمًا بواسطة مسجل واحد أم أن "مقدم الشكوى" ستتوفر له القدرة على تفعيل هذه الفقرة الشرطية إذا استطاع تحديد 26 اسم نطاق تحتوي على علامته التجارية مسجلة بواسطة العديد من المسجلين). فينبغي إضافة عبارة "ضد نفس المسجل" لتوضيح هذه المسألة. يفتقر نظام الإيقاف السريع الموحد إلى الفحوصات وعمليات الموازنة التي تتسم بها الوسائل التقليدية للقضاء والتي تلجأ إلى نموذج تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر. أما في نظام الإيقاف السريع الموحد، فإن هذا النموذج سيفسح مجالاً للتلاعب بنموذج تم وضعه فقط بحيث يكون مقتصرًا على حالات معينة. *دائرة المستخدمين غير التجاريين (الوحدة الخامسة، بتاريخ 15 مايو 2011)*. A. Gakuru *(الوحدة الخامسة، بتاريخ 16 مايو 2011)*.

<u>حلول لإساءة استخدام عملية نظام الإيقاف السريع الموحد</u>. العقوبات الموضحة في دليل نطاقات gTLD الجديدة غير كافية فيما يتعلق بحالات إساءة استخدام عملية نظام الإيقاف السريع الموحد ولن تمنع الشكاوى القائمة على إساءة الاستخدام. وذلك لأن المنع من استخدام نظام الإيقاف السريع الموحد لمدة عام واحد هي عقوبة غير كافية بدرجة كبيرة، وخاصة كبديل عن الرسوم التافهة اللازمة لرفع دعوى خاصة بنظام الإيقاف السريع الموحد والتي تبلغ 300 دولار أمريكي. ينبغي أن تكون هناك عقوبة مالية كبيرة وكذلك منع <u>دائم</u> (في المحاولة الأولى) لأي مقدم شكوى يتضح أنه استخدم نظام الإيقاف السريع الموحد دون سبب. M. Menius *(بتاريخ 16 أبريل 2011)*.

<u>تحليل التعليقات</u>

تم تلقي العديد من التعليقات المرتبطة بالحلول المناسبة في ظل نظام الإيقاف السريع الموحد. ويجادل البعض قائلين أن نقل النطاق بدلاً من إيقافه، أو الحق الأول في الرفض بعد انتهاء فترة الإيقاف يجب أن يكون هو الحل النهائي. بينما يقترح آخرون أن الإيقاف هو الحل الصحيح لنظام الإيقاف السريع الموحد. تمت مناقشة هذا الموضوع والمناظرة بشأنه على نطاق واسع. اقترح فريق توصيات التنفيذ اللجوء إلى الإيقاف وليس النقل. ولم يغير فريق مراجعة مشكلات العلامات التجارية الخاصة هذا الحل. ونظرًا لأن الغرض من نظام الإيقاف السريع الموحد هو أن يكون آلية فورية تتعامل مع حالات واضحة لإساءة الاستخدام، فإن الحل يعكس الشرور التي تم تصميم آلية حماية الحقوق هذه لمنعها. كان هناك دعم كبير من المجتمع لحل الإيقاف، وليس النقل في المناقشة العامة التي أجريت في اجتماع سان فرانسيسكو. وتذكر رغم ذلك أن صاحب الشكوى سوف يتوفر له حق مد فترة التسجيل، ومن ثم الإيقاف، لعام إضافي بعد انتهاء فترة التسجيل الأولية. وهذا المد يوفر خيارًا لإيقاف اسم النطاق لمدة أكبر من الفترة التي أوصى بها فريق توصيات التنفيذ.

وقد علق العديدون على النماذج القائمة على تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر. يشجع بعضهم على تضمين النموذج المحدود القائم على "تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر"، رغم أن البعض لا يزال يعتقد أنه بحاجة إلى مزيد من التحسينات من خلال تقليل عدد أسماء النطاقات محل النزاع اللازمة للمطالبة بـ "رسوم رد". وقال آخرون في تعليقاتهم أنه لا ينبغي إجراء أي تغييرات في هذه النقطة بينما لا يزال آخرون تساورهم مخاوف بأن يساء استخدام أي نموذج قائم على تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر عن طريق أصحاب العلامات التجارية. وكدليل على ذلك، هناك آراء عديدة ومتباينة حول ما إذا كان النموذج القائم على تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر مناسبًا أم لا. وفي جهود ترمي إلى مواجهة جميع المخاوف المتضاربة وتحقيق التوازن بينها، تم تبني نموذج محدود قائم على تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر يطالب بفرض "رسوم رد" عندما تتضمن شكوى واحدة 26 اسم نطاق أو أكثر. لاحظ أن "رسوم الرد" سيكون من الممكن استردادها إذا كانت الغلبة للمدعى عليه في دعوى نظام الإيقاف السريع الموحد. وعلاوةً على ذلك، فقد تم توضيح أن "رسوم الرد" لن تتجاوز "رسوم رفع دعوى خاصة بنظام الإيقاف السريع الموحد". هناك مخاوف مستقلة ترتكز على أن إدارة النموذج القائم على تحمل التكاليف بواسطة الطرف الخاسر سيؤدي إلى زيادة رسوم نظام الإيقاف السريع الموحد. ستتم مناقشة هذه المشكلة مع موفري نظام الإيقاف السريع الموحد المحتملين.

بينما يقترح البعض أن عدد 26 اسم نطاق أو أكثر قد يبدو تعسفيًا بعض الشيء؛ فسينطبق هذا أيضًا على أي رقم معين يتم اقتراحه. ومن ثم؛ فنظرًا لأن فريق توصيات التنفيذ كمجموعة محددة ذاتيًا تتكون من 18 فردًا يمثلون أصحاب مصالح العلامات التجارية أوصت بالعدد 26، فهذا هو العدد الذي تم تبنيه. تم توضيح أن عدد 26 اسم نطاق أو أكثر يتعين أن يرتبط بنفس المسجل كما هو مقترح.

يقترح أحد أصحاب التعليقات أن حلول إساءة استخدام العملية ليست كافية لمنع السلوكيات السيئة. وقد تم تطبيق الحلول المتبعة لتحقيق التوازن بين إمكانية قيام أصحاب العلامات التجارية باستخدام (أو إساءة استخدام) نظام الإيقاف السريع الموحد، وهو آلية منخفضة التكلفة نسبيًا، وذلك لوضع أصحاب أسماء النطاقات الشرعيين دائمًا في حالة دفاعية. إنها آلية جديدة وأي اقتراح بإجراء منع دائم، كما يطالب صاحب هذا التعليق، يتعين دراسته بعناية فائقة قبل تنفيذه.

ورغم أي مما ورد ذكره أعلاه، لاحظ أن هناك نية لإجراء مراجعة كاملة لنظام الإيقاف السريع الموحد، بما يتضمن الحلول التي تم تبنيها، وذلك بعد اكتمال الجولة الأولى من نطاقات gTLD الجديدة واختبار نظام الإيقاف السريع الموحد.

إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض (PDDRP)

النقاط الرئيسية

- مع مراعاة الطبيعة الخطيرة للحل الوارد في هذه الإجراءات، وبالنظر إلى أنه بوجه عام لا تتوفر للسجلات أي معلومات عن التعاقد مع المسجل، فإن عبء الإثبات من خلال دليل واضح ومقنع هو أمر مناسب.
- ولضمان أن الأشخاص الذين يمكنهم استثناء الآخرين من استخدام اسم نطاق به مصطلح علامة تجارية لا يقومون بإساءة استخدام هذه الإمكانية، يتعين على جميع أصحاب العلامات التجارية إظهار دليل "الاستخدام" قبل أن يتمتعوا بالحق القانوني في بدء دعوى خاصة بإجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض.

عام

ملخص التعليقات

الدعوة للتعاون الإيجابي على المدى البعيد. بما يتجاوز المواقف المسجلة بالفعل، يمكن ذكر أقل القليل عن تردد أصحاب المصالح لدى ICANN في المشاركة في مناقشة بناءة حول المعايير الجوهرية والعوامل التي ينبغي مراعاتها لتوفير الحماية اللازمة. ورغم ذلك، فسيبدو الأمر خادعًا إذا توقعنا استمرار أصحاب الحقوق في التوجه على نحو حصري إلى خيارات التطبيق التابعة للمستويات الأقل في نظام أسماء نطاقات يتسع على نحو هائل. يشعر مركز المنظمة العالمية للملكية الفكرية بالسعادة لأن ICANN تبنت اقتراحه بوضع إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض في المقام الأول. ورغم ذلك، فإن المكاسب المالية المتوسطة التي ترد من أنشطة التسجيل التي تخالف حقوق الجهات الأخرى تشكل مسؤولية ملائمة. ينبغي أن يكون هذا هو الوقت المناسب للتعاون الإيجابي على المدى البعيد. *مركز المنظمة العالمية للملكية الفكرية (بتاريخ 13 مايو 2011).*

إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض ضعيفة للغاية.
تستمر إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض في الاحتواء على عدد من الشروط التي تضعف فعاليتها بدرجة كبيرة وربما تقضي على فعاليتها تماما بالنسبة لمقدمي الشكاوى المحتملين، مما يسبب مخاوف بأنه ما لم يتم إجراء تغييرات فسيختار مقدمو الشكاوى المحتملون الامتناع تمامًا عن اللجوء إلى إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض وسيتابعون حل مظالمهم في المحاكم المدنية. وهذا سيقضي على الغرض من إنشاء إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض. *رابطة العلامات التجارية الدولية (بتاريخ 14 مايو 2011).*

تمت مراجعة إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض بشكل شامل تمامًا وبما يتوافق مع رغبات "مجموعة أصحاب مصالح السجلات" التي تشك Microsoft في جدواها كآلية لحماية الحقوق. ينبغي على ICANN تنفيذ صيغة إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض كما يوضحه "التقرير النهائي لفريق توصيات التنفيذ". *Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011).*

المعايير والأعباء

التجاهل المتعمد.
لا تزال إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض عاجزة عن اكتشاف الظروف المتكررة للتجاهل المتعمد. ولا شك أن الحد من نطاق التصرفات المؤيدة واستثناء التجاهل المتعمد سوف يؤدي بدرجة كبيرة إلى تقليل فائدة إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض ويشجع على المواقف التي يقوم فيها أحد الطرفين بدفن رأسه في الرمال للسعي إلى تجنب تحمل المسؤولية القانونية، وكثيرًا ما يكون الحال كذلك. *Hogan Lovells (بتاريخ 15 مايو 2011). الجمعية القومية للكابلات والاتصالات (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011).*

عبء الإثبات.
بينما يدعم الاتحاد الدولي لمكافحة التزييف الأغلبية العظمى من شروط إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض الخاصة بالعلامات التجارية، فإنه يشارك اللجنة الاستشارية الحكومية في مخاوفها بخصوص متطلبات إثبات "مقدمي الشكاوى" لوجود مخالفة نظامية أو تصرف غير لائق من خلال دليل واضح ومقنع. وينبغي على ICANN إعادة النظر في هذا وخفض معيار رجحان البينة. يمكن تشبيه "إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض الخاصة بالعلامات التجارية" بدعوى مدنية للانتهاك المشترك لعلامة تجارية معينة أو المنافسة غير العادلة، والتي لا يحتاج فيها المدعي إلى إثبات ارتكاب خطأ من خلال رجحان البينة. إن مطالبة مقدم شكوى بخصوص إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض بالوفاء بأقل المتطلبات هو أمر كافٍ لتحقيق أهداف "إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض الخاصة بالعلامات التجارية" ولن يتسبب في التحامل على أي من مشغلي السجلات على نحو غير عادل. *الاتحاد الدولي لمكافحة التزييف (بتاريخ 15 مايو 2011).*

ولموازنة آليات حماية الحقوق ضعيفة التأثير بوجه عام التي تتبناها ICANN في الإصدار الحالي من دليل مقدم الطلبات، ينبغي أن يكون معيار إثبات إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض في القسم السادس قائمًا على "رجحان البينة". *دائرة الملكية الفكرية (بتاريخ 15 مايو 2011). الجمعية القومية للكابلات والاتصالات (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011).*

تحتوي إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض على أعباء إثبات كثيرة بشكل غير واقعي في المستويين الأول والثاني على حد سواء. إن مستويات الإثبات تتجاوز إظهار سوء النية (يتعين إظهار "حالة سوء نية معينة") ونمط أو ممارسة لسوء النية (يتعين إثبات "نمط وممارسة جوهرية" من خلال دليل واضح ومقنع. حتى في حالة فوز مقدم الشكوى، فلا توجد أي عقوبات ضد السجل ولا تتحمل ICANN أي واجب مناظر للتحقيق في السجل أو فرض عقوبات عليه. *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011).*

دليل الاستخدام.
ينبغي ألا يكون دليل الاستخدام مطلوبًا. *دائرة الملكية الفكرية (بتاريخ 15 مايو 2011).*

يلاحظ الاتحاد الدولي لمحاميي الملكية الفكرية على نحو إيجابي فيما يتعلق بالفقرة التاسعة، "مراجعة الحد"، أن جميع العلامات التجارية المسجلة، بصرف النظر عن نظام التسجيل القومي أو الإقليمي، تم قبولها ومن ثم فإن الاتحاد الدولي لمحاميي الملكية الفكرية يمكنه قبول اللائحة الجديدة التي تقول إن العلامات التجارية يجب أن تكون "قيد الاستخدام". *الاتحاد الدولي لمحاميي الملكية الفكرية (الوحدة الثالثة، بتاريخ 15 مايو 2011).*

الدمج الرأسي. لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التوضيحات، ينبغي مراجعة القسم السادس لينص على أن السجلات المدمجة رأسيًا قد لا تحاول نقل اللوم عن تصرفات النية السيئة من المستوى الثاني إلى المسجل. *دائرة الملكية الفكرية (بتاريخ 15 مايو 2011).*

دعم المراجعات. *يدعم الاتحاد الدولي لمحاميي الملكية الفكرية* المراجعات التي تم إجراؤها على القسم 6.1(أ) و6.1(ب)، وكذلك القسم 6.2(ب) (2) و(3) لحذف الكلمات "على نحو غير مبرر" و"بشكل غير مسموح به" مما يؤدي بالإضافة إلى ذلك إلى توفير حماية أقوى لصاحب العلامة التجارية. *الاتحاد الدولي لمحاميي الملكية الفكرية (الوحدة الثالثة، بتاريخ 15 مايو 2011). الجمعية القومية للكابلات والاتصالات (الوحدة الثانية، بتاريخ 13 مايو 2011).*

الإجراءات

ملاحظة. إن متطلبات القسم 7.2.3(د) التي تنص على أن مقدم الشكوى يتعين عليه إخطار مشغل السجل قبل التقدم بشكوى بمدة 30 يومًا على الأقل هي متطلبات مرهقة بدرجة كبيرة؛ فينبغي تقليل فترة الإخطار إلى 10 أيام فحسب. فمشغل السجل لا يحتاج إلى 30 يومًا لإجراء تحقيق ويبدو أنه من المحتمل بدرجة أكبر أن مشغل السجل سيستغل العشرين يومًا الإضافية لبدء رفع دعوى وقائية. *دائرة الملكية الفكرية (بتاريخ 15 مايو 2011).*

رسوم رفع الدعوى — مشغل السجل. في القسم العاشر، ينبغي على ICANN إعادة المتطلبات التي تنص على أن مشغل السجل يدفع رسوم رفع الدعوى عند إرسال رده حتى يشترك مقدم الشكوى ومشغل السجل في التكاليف خلال سير الدعوى، مع الاحتفاظ بممارسة إعادة التكاليف المدفوعة إلى الطرف الفائز في نهاية الدعوى. ودون تطبيق آلية تتيح لكلا الطرفين إمكانية الدفع مقدمًا، ستتم إعاقة عملية إعادة الرسوم إلى الطرف الفائز. *دائرة الملكية الفكرية (بتاريخ 15 مايو 2011).*

تعريف الرسوم والتكاليف. ينبغي تحديد نطاقات الرسوم والتكاليف في القسم الرابع عشر على نحو أكثر وضوحًا في فترة لا تتجاوز إصدار دليل مقدم الطلبات النهائي للمساعدة في وضع الميزانية من أجل احتمالية رفع شكوى خاصة بإجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض. *دائرة الملكية الفكرية (بتاريخ 15 مايو 2011).*

الحلول

تقدير ICANN الخاص. يرغب الائتلاف المضاد لإساءة استخدام أسماء النطاقات في الحصول على مزيد من التوضيح بشأن الإشارة الضمنية إلى أن ICANN مسموح لها بفرض حل يختلف عما أوصى به مجلس الخبراء والحالات المسموح فيها بهذا. كما يسعى الائتلاف المضاد لإساءة استخدام أسماء النطاقات إلى الحصول على توضيح بشأن الأمور المؤهلة على أنها "ظروف استثنائية" التي تمكن ICANN من فرض حل لا يتماشى مع ما أوصى به مجلس الخبراء وما الذي ستستلزمه هذه الحلول. *الائتلاف المضاد لإساءة استخدام أسماء النطاقات (بتاريخ 13 مايو 2011).*

توضيح القسم 18.1. ينبغي توضيح هذا القسم فيما يتعلق بالكيفية الفعلية التي قد تختلف بها الحلول المقترحة إذا تبين أن المسجل يقع تحت التحكم المطلق لمشغل السجل، أي ما إذا كان من الممكن في هذه الحالة استرداد عمليات تسجيل أسماء النطاقات من المستوى الثاني بواسطة مقدم الشكوى المرتبطة بإجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض أو تعطيل عمليات التسجيل هذه. *دائرة الملكية الفكرية (بتاريخ 15 مايو 2011).*

اعتراض مشغل السجل على الحل تحت شرط التحكيم. ينبغي مراجعة القسم 21.4 ليوفر ضمانًا صريحًا بأن ICANN يجوز لها تنفيذ الحل بمجرد انتهاء التحكيم في حالة تأييد إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض. فبدون هذا الضمان، قد يتمكن أي مشغل سجل من الالتفاف على أي قرار غير مقبول بالنسبة له يوصي بحل من خلال بدء التحكيم، مما يحد بدرجة كبيرة من فعالية إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض. *دائرة الملكية الفكرية (بتاريخ 15 مايو 2011).*

تحليل التعليقات

كما تمت ملاحظته في تحليل تعليقات سابق، لم يتم تضمين جميع المراجعات المقترحة أو كان من الممكن تضمينها في إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض لأن بعضًا منها لم يكن قابلاً للتنفيذ أو كانت تتعارض بشكل مباشر مع بعضها البعض، مما يتطلب قدرًا من موازنة المصالح. تمت دراسة جميع التعليقات بعناية عند تطوير تفاصيل تنفيذ إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض، حتى في حالة عدم تنفيذ تلك التعليقات.

يدعو أحد أصحاب التعليقات إلى التعاون على المدى البعيد في إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض بينما يشك آخرون في مدى فعاليتها في ظل مسودتها الحالية. لقد كان التعاون على مستوى المجتمع جزءًا من عملية التطوير بالكامل. علاوةً على ذلك، يتم التفكير في التعاون المتواصل وسيتم الترحيب به مع تطوير عملية تنفيذ برنامج نطاقات gTLD الجديدة وآليات حل النزاعات الخاصة

بها ومراجعتها بعد الجولة الأولى للتقدم بالطلبات. ومن المؤكد أنه يتم التفكير في التحسين المتواصل لإجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض، وسوف يعتمد كما كان دائمًا على ملاحظات المجتمع ككل.

يستمر أحد أصحاب التعليقات في الدعوى إلى تضمين التجاهل المتعمد كمعيار لمعرفة من يتحمل المسؤولية القانونية عن السجل بينما يستمر آخرون في اقتراحهم الذي يدعو إلى تقليل عبء الإثبات. كما تم توضيحه في الإصدار الأخير من اقتراح "إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض الخاصة بالعلامات التجارية" واقتراحه في الإصدار الأخير من "ملخص وتحليل تعليقات إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض"، لا يتم تضمين ولا ينبغي أن يتم تضمين التجاهل المتعمد كجزء من المعيار الذي ستتم مراجعة السجلات بناءً عليه. وجدير بالذكر أن جزء إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض الخاص بالعلامات التجارية الذي يمكنه تحميل السجل المسؤولية القانونية عن المخالفة على المستوى الثاني هو خطوة كبيرة في توفير وسائل حماية العلامات التجارية. وينبغي القيام بذلك بعناية. لا تحتوي السجلات على واجهة مباشرة للعملاء؛ فهذا يحدث على مستوى المسجلين. تحتفظ السجلات بقاعدة البيانات. في أي سجل كبير قد يكون هناك عدد كبير نسبيًا من المخالفين حتى إذا كان السجل يقوم بجميع واجباته؛ وقد يكون السجل على دراية ببعض هؤلاء المخالفين ولكنه لن يتمكن أيضًا من معرفة آخرين. إن تحميل السجلات مسؤولية جميع حالات المخالفة ستكون له آثار غير معروفة على قدرة السجل على تنفيذ الأعمال.

ورغم ذلك، ينبغي أن يكون السجل مسؤولاً قانونيًا عن تصرفاته الإيجابية التي تؤدي إلى انتهاك العلامات التجارية؛ وقد تمت صياغة معايير إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض لتحقيق هذا الهدف. ووفقًا لذلك، فبينما قد لا يزال البعض يفكرون في أن المعيار ينبغي أن يتضمن التجاهل المتعمد أو بعض مشتقات التجاهل المتعمد، أو أنه ينبغي تقليل عبء الإثبات، فلا توجد خطة لإجراء هذه التغييرات. هناك العديد من الوسائل الأخرى التي يمكن توظيفها لتتبع المسجلين الذين ينتهكون العلامات التجارية.

مع مراعاة طبيعة المسؤولية القانونية التي يتحملها أي سجل، والذي لا تتوفر له بوجه عام أي معلومات عن التعاقد مع المسجل، فإن عبء الإثبات من خلال دليل واضح ومقنع هو أمر مناسب.

هناك مجموعة تمثل مصالح أصحاب الملكية الفكرية لا تزال تقترح ألا يتم طلب دليل الاستخدام، بينما توجد مجموعة أخرى تمثل مصالح أصحاب الملكية الفكرية أصبحت الآن تتقبل متطلبات دليل الاستخدام هذا نظرًا لأن العلامات التجارية من جميع الاختصاصات القضائية يتم التعامل معها بالتساوي. وقد خضع دليل الاستخدام المطلوب في أي دعوى خاصة بإجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض (إلى جانب نظام الإيقاف السريع الموحد والحماية في عمليات فترة طرح النطاقات) لمناقشات ومجادلات ودراسات مع المجتمع. ولضمان أن الأشخاص الذين يمكنهم استثناء الآخرين من استخدام اسم نطاق به مصطلح علامة تجارية لا يقومون بإساءة استخدام هذه الإمكانية، يتعين على جميع أصحاب العلامات التجارية إظهار دليل الاستخدام قبل أن يتمتعوا بالحق القانوني في بدء دعوى خاصة بإجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض. ولن يتم تغيير هذه المتطلبات عند هذه النقطة الحاسمة، ولكنها مثل جوانب أخرى من البرنامج ستتم مراجعتها بعد تطبيقها لأول جولة لضمان تمتعها بالتأثير المنشود. إن متطلبات إثبات الاستخدام هي مطلب عالمي؛ فلا يتم تفضيل اختصاصات قضائية معينة على غيرها بناءً على مستوى المراجعة الذي تحصل عليه العلامات التجارية في هذا الاختصاص القضائي.

أحد أصحاب التعليقات يقترح أن القسم السادس بحاجة إلى المراجعة لضمان أن السجلات المدمجة رأسيًا قد لا تحاول نقل اللوم عن تصرفات النية السيئة من المستوى الثاني إلى المسجل. ويقوم تعريف مشغل السجل في القسم السادس بهذه المهمة تمامًا على النحو التالي:

> بالنسبة للأغراض المتعلقة بهذه المعايير، فإن مصطلح "مشغل السجل" سيتضمن كذلك الجهات التي تتحكم في مشغل سجل أو يتم التحكم فيها بواسطته أو تخضع معه للتحكم المشترك بشكل مباشر أو غير مباشر، سواءً من خلال ملكية سندات التصويت أو التحكم بها، من خلال التعاقد أو بطريقة أخرى حيث يعني "التحكم" امتلاك القدرة، بشكل مباشر أو غير مباشر، على توجيه إدارة وسياسة جهة معينة أو التسبب في توجيهها، سواءً من خلال ملكية سندات التصويت أو التحكم بها، من خلال التعاقد أو غير ذلك.

لا توجد حاجة لمزيد من المراجعات في الوقت الحالي.

تقترح إحدى المجموعات أن المطالبة بإرسال إخطار مسبق مدته 30 يومًا إلى مشغل السجل قبل القيام بإجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض هو أمر مرهق بدرجة كبيرة. يتم تطبيق المتطلبات الحالية لتزويد السجل بمقدار معقول من الوقت للتحقيق واتخاذ الإجراء المناسب إذا قام أحد أصحاب العلامات التجارية بإخطار السجل باحتمالية وجود أسماء مخالفة في السجل. تم إجراء مزيد من المناقشة لمتطلبات هذا الإخطار مع اللجنة الاستشارية الحكومية، والتي تقبلت هذه المتطلبات الآن. وفي ضوء مناقشات المجتمع حول هذا الموضوع، لن تتم مراجعة توقيت متطلبات الإخطار هذه.

وفيما يتعلق بالرسوم، يقول تعليق إحدى المجموعات إن مشغلي السجلات ينبغي مطالبتهم بدفع رسوم إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض مقدمًا، مع ملاحظة أنه دون تطبيق آلية تتيح لكلا الطرفين إمكانية الدفع مقدمًا، ستتم إعاقة عملية إعادة الرسوم إلى الطرف الفائز. ورغم ذلك، ستتم مطالبة مشغلي السجلات بالالتزام بإجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض، بما يتضمن تحديد الطرف الفائز. وسينظر إلى عدم الالتزام، بما يتضمن تعويض أي مقدم شكوى ناجحة بشأن إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض عن جميع رسوم الموفرين والمجلس، باعتباره انتهاكًا لاتفاقية التسجيل. ومن ثم؛ فسيخضع مشغل السجلات لجميع الحلول المتاحة بموجب الاتفاقية لمواجهة الانتهاك، بما يصل إلى ويتضمن إنهاء التوظيف. ووفقًا لذلك، يبدو أنه لا توجد أي حاجة لمراجعة شروط الرسوم. يطالب صاحب هذا التعليق نفسه بتوفير تفاصيل إضافية تتعلق بمقدار الرسوم اللازمة لأغراض وضع الميزانية. وسيتم توفير هذه التفاصيل على نحو قريب مع اختبار آلية إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض. وكما تمت ملاحظته في "دليل مقدم الطلبات، فقد وضعت هذه الرسوم بحيث تكون معقولة وستخضع بالطبع للمراجعة بعد تطبيقها لضمان أنها لا تتسبب في منع المهتمين بهذا الأمر. ورغم ذلك، ينبغي التذكير بأن الطرف الفائز سيسترد أمواله.

يسعى البعض إلى الحصول على توضيح فيما يتعلق بالحلول، ومتى قد تنحرف عن الحلول التي أوصى بها "مجلس الخبراء". كما اقترحت اللجنة الاستشارية الحكومية، تمت مراجعة إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض لتذكر أن "فرض الحلول سيكون خاضعًا لتقدير ICANN، ولكن في غياب الظروف الاستثنائية، فسوف تتماشى هذه الحلول مع الحلول التي أوصى بها "مجلس الخبراء". وأي انحراف سوف يعتمد على فهم ICANN للظروف الخاصة، ولكن هذا تحت مظلة الهدف الأساسي المتمثل في حماية المسجلين. إلى المدى الذي قد يتسبب به أي حل مقترح في تعريض المسجلين الأبرياء للخطر، يتعين على ICANN مراعاة ذلك عند فرض حل مثل هذا.

وفي هذا الاتجاه نفسه، يلاحظ القسم 18.1 من "إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض الخاصة بالعلامات التجارية" أن أي حل موصى به قد لا يدعو إلى حذف اسم نطاق أو نقله أو إيقافه، ما لم يكن قد "تبين أن المسجلين عبارة عن مسؤولين أو مديرين أو وكلاء أو موظفين أو جهات تخضع للتحكم المشترك مع مشغل سجل". إذا اكتشف "مجلس إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض" مثل هذه الصلة، فيحق له التوصية بهذه الحلول المرتبطة باسم النطاق، وهي توصية يكون من حق ICANN عندئذ دراستها كما يتراءى لها.

وأخيرًا، يقترح أحد أصحاب التعليقات مراجعة القسم 21.4 من "إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض الخاصة بالعلامات التجارية" ليوفر ضمانًا بأن ICANN يجوز لها تنفيذ الحل بمجرد انتهاء التحكيم للاعتراض على الحل الذي تقترحه ICANN إذا كان من المفترض أن التحكيم في مصلحة ICANN. ورغم ذلك، فهذا التوضيح موجود بالفعل في القسم 21.3 الذي يقول:

> لن تسعى [ICANN] إلى تنفيذ الحل لمواجهة مخالفة "إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض الخاصة بالعلامات التجارية" حتى تتلقى: (1) دليلاً على وجود قرار بين صاحب الشكوى ومشغل السجل، (2) دليل رفض دعوى مشغل السجل ضد مقدم الشكوى أو سحبها، أو (3) نسخة من قرار النزاع لمزود القرار المحدد وفقًا لاتفاقية التسجيل برفض النزاع ضد ICANN سواء بسبب اتفاق الطرفين أو بناءً على تحديد المزايا.

وتبعًا لذلك، بينما أدى هذا التعليق إلى إجراء اثنتين من المراجعات التوضيحية الصغيرة، فليست هناك حاجة إلى إجراء المزيد من المراجعات لتوجيه هذا التعليق العام.

إجراءات تسوية نزاعات قيود التسجيل (RRDRP)

النقاط الرئيسية

- إذا ما مثل أحد السجلات سلوكًا انتهاكيًا، يكون استخدام برنامج حل نزاعات السياسة العامة هو أنسب آليات حل النزاع المناسبة للاستخدام. وببساطة، إذا ما كانت هناك أسماء تمثل خرقا لاتفاقية التسجيل، سواء أكان انتهاكا أم لا، يكون تطبيق إجراءات تسوية نزاعات قيود التسجيل (RRDRP) هو الآلية الأمثل للاستخدام.

ملخص التعليقات

إجراءات تسوية نزاعات قيود التسجيل (RRDRP) لا جدوى لها ومتحيزة تجاه مشغلي السجلات. يجب عدم مطالبة مقدمي الشكاوى المحتملين برفع دعوى من خلال "نظام تقارير مشكلات قيود التسجيل" في بادئ الأمر. لم يكن نظام WPDRS، الذي يرتكز عليه نظام تقارير مشكلات قيود التسجيل (RRPRS) بشكل واضح، فعالاً تاريخيًا. وليس هناك سبب يدعو للتفكير في تفعيل مثل هذا النظام هنا. إنه من التعسف وعدم العدل أن يتم منع أصحاب الشكاوى الذين يستخدمون RRDRP من تقديم شكاوى إجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض فيما يتعلق بنفس الوقائع أو الظروف. إن الهدف من كل إجراء من إجراءات تسوية النزاعات (DRP) هو معالجة مختلف الأضرار، ولكن ربط ICANN بينها في بوتقة واحدة في هذه المسألة يحمل التصريح لمجموعة أصحاب مصالح السجل الذين نجحوا في عدم تفعيل كل من نظامي DRP. وفي صيغتهما الحالية، لم يتحقق التوازن المناسب بين كل من إجراءات تسوية نزاعات قيود التسجيل وإجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض ويعمل الاثنان بشكل واضح لصالح مشغلي السجلات. *Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011).*

تحليل التعليقات

يعترض أحد المعلقين على الاشتراط المسبق لتقديم تقرير مشكلات قيود التسجيل قبل التمكن من رفع دعوى إجراءات تسوية نزاعات قيود التسجيل. وعلى الرغم من ذلك، فقد تم اشتراط هذا مسبقًا للمساعدة على تفادي، إذا كان بالإمكان، آلية إجراءات تسوية نزاعات قيود التسجيل التي تكبد المزيد من التكاليف وتهدر الكثير من الوقت. لقد كانت الفكرة متمثلة في تزويد مشغلي السجلات، الذين وافقوا من خلال إبرام عقد على بعض قيود التسجيل، بفرصة لمعالجة الانتهاكات المحتملة ببساطة عن طريق تزويدهم بالمعلومات اللازمة حول الأسماء المخالفة المحتملة في السجل.

ويتساءل نفس المعلق حول الحظر المفروض على استخدام كل من إجراءات تسوية نزاعات قيود التسجيل وبرنامج حل نزاعات السياسة العامة في الحال. إذا ما مثلت أحد السجلات سلوكًا انتهاكيًا، يكون استخدام برنامج حل نزاعات السياسة العامة هو أنسب آليات حل النزاع. ومن ناحية أخرى، فإذا كانت هناك أسماء تمثل خرقا لاتفاقية التسجيل، سواء أكان انتهاكا أم لا، فإن إجراءات تسوية نزاعات قيود التسجيل (RRDRP) هي الآلية الأمثل للاستخدام. علاوة على ذلك، بالنسبة لتلك الأسماء المخالفة المدرجة ببساطة في أي سجل، سيكون كل من UDRP وURS متاحًا كآليات بديلة لتسوية النزاعات لأصحاب العلامات التجارية.

إجراءات الاعتراض ما قبل التفاوض

النقاط الرئيسية

- الاعتراضات الممولة من قبل ICANN: إذا كان هناك أكثر من اعتراض واحد يتم تمويله لكل حكومة، يتم تحليل كل طلب تمويل على أساس حالة بحالة بناءً على الوقائع والملابسات المعينة.
- إن المقصود فقط من الحدود الزمنية الواردة في "دليل مقدم الطلبات" لنصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية هو توضيح أنه "لكي يتسنى لمجلس الإدارة النظر في نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية أثناء عملية التقييم، سيتم تقديم هذه النصيحة بحلول نهاية فترة تقديم الاعتراض".

ملخص التعليقات

الرسوم.
يجب عدم مطالبة مقدمي الطلبات بدفع "رسوم تسجيل رد" كي يتسنى لهم الدفاع عن الحيثيات المرفقة بالفعل في طلبهم الأصلي. *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011).*

إن وصف العملية ورسوم تقديم الاعتراض ليس دقيقًا في "مسودة المناقشة"، ولذا يصبح من المشكوك فيه توقع تكاليف الاعتراضات. المبالغ الموضحة في الجدول 7 من المذكرة التفسيرية "مسودة المناقشة: استثناءات رسوم الاعتراض على الحكومات" التي توضح تكلفة إجمالية تقدر بحوالي 58 دولارًا أمريكيًا لاعتراض "المجتمع" و124 دولارًا أمريكيًا لاعتراض "المصلحة العامة المحدودة". وهذه

المبالغ تعد مانعة لمعظم المنظمات أو المجتمعات. إنه من الأهمية بمكان أن تكون هناك إمكانية تتمتع بالوصف الجيد والتكلفة المنخفضة لتقديم اعتراض، لا سيما كمجتمع. *DIFO (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

إن ضمان ICANN بتمويل دفع التكاليف مقدمًا ومقابل اعتراض واحد على الأقل لكل حكومة من شأنه أن يخفف من حدة القلق لبعض الحكومات الصغيرة التي أبدت بعض المخاوف بشأن تكلفة رسوم تقديم اعتراض. قد يرغب الائتلاف المضاد لإساءة استخدام أسماء النطاقات في الحصول على المزيد من المعلومات حول ما الذي سيحدث إزاء الاعتراضات اللاحقة وفي أية حالات سترغب ICANN في توفير الأموال لسائر رسوم تقديم الاعتراض. *الائتلاف المضاد لإساءة استخدام أسماء النطاقات (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

ينبغي أن تحتل حماية الأسماء الجغرافية الأولوية القصوى. لا يفي تنبيه اللجنة الاستشارية الحكومية المبكر بمتطلباتنا. والأسماء الجغرافية تمثل ملكية عامة مهمة. على الحكومات أن تقدم الاعتراضات لتتفادى سوء الاستخدام. وينبغي أن يكون هناك إعفاء من رسوم تقديم الاعتراض للحكومات بغض النظر عن عدد الاعتراضات التي تقدمها. *حكومة مدينة طوكيو (بتاريخ 13 مايو 2011)*.

نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية.
(3.1)-- تدعم مجموعة أصحاب مصالح السجلات (RySG) حقيقة أنه من المخطط له تفعيل نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية دون التسبب في أية تأخيرات في عملية التقييم. ماذا يحدث لو وصلت اللجنة الاستشارية الحكومية على إجماع يعارض إحدى السلاسل وليست هناك معالجة للاعتراض ومن ثم يتم رفض السلسلة تلقائيًا؟ (البند رقم 5) هل من الصحيح أن نستنتج أنه في حالة حصول نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية على إجماع يعارض سلسلة من السلاسل وليست هناك معالجة للمعارضة أنه سيتم رفض السلسلة تلقائيًا؟ (البند رقم 8) ماذا تعني عبارة "أن استلام نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية لن يعرقل معالجة أي طلب من الطلبات"؟ هل يعني هذا أن نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية لن تفرض عليها رسوم للاعتراض؟ وتشعر مجموعة RySG بمخاوف من أن تعريف اللجنة الاستشارية الحكومية للإجماع قد يؤدي إلى حصول بلدٍ واحد على السلطة الفعلية للاعتراض على نطاقات المستوى الأعلى TLD الجديدة. وفي حالة تحديد إجماع اللجنة الاستشارية الحكومية، على الأقل، أن تكون دولة واحدة لها حق الاعتراض في حالة عدم اعتراض أية دولة أخرى على هذا الاعتراض، فإنه يبدو أنه قد يكون اعتراضًا أحادي الجانب. *مجموعة RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

(3.2)-فيما يتعلق بالبيان الذي يفيد أن عملية حل النزاع المستقل لا تنطبق في حالات نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية، هل يعني هذا أن اللجنة الاستشارية الحكومية يجوز لها تقديم استشارة إزاء أي موضوع وأنها ليست قاصرة على الأساسات الأربعة المذكورة في القسم 3.2 (أي ارتباك السلسلة، وحماية الحقوق، والمصلحة العامة المحدودة، والمجتمع)؟ أم أن هذا يعني أن اللجنة الاستشارية الحكومية لا يتحتم عليها اتباع إجراءات فض المنازعات فيما يتعلق بأي منطقة من المناطق الأربع المذكورة؟ يفترض أن الأمر يعني ما ذُكر أولاً، ولكن ينبغي توضيح هذا. *مجموعة RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

المعترض المستقل (3.2.5).
هل صحيح أنه لا يجوز للمعترض المستقل (IO) النظر في التعليقات التي يتم استلامها بعد فترة التعليق؟ *مجموعة RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

ينبغي على ICANN توفير المزيد من المعلومات حول دور المعترض المستقل فيما يتعلق باختياره ودعمه ومراجعته للطلب وقراره سواء أكان بالاعتراض أم لا. *دائرة المؤسسات غير الربحية (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

لجنة الخبراء.
إذا ما رغب طرف واحد على الأقل من أطراف النزاع في الدفع مقابل تشكيل لجنة مكونة من 3 أعضاء، ينبغي أن يحصلوا على هذا الخيار. *مجموعة RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

إذا لم يتم نشر القرار بشكلٍ كامل، فهل سيتم منح أطراف النزاع الوثائق الكاملة الخاصة بالقرار؟ (انظر أيضًا ملحق الوحدة 3، إجراءات حل نزاعات نطاقات gTLD الجديدة، الفقرة 21 (ز)). *مجموعة RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

جهة فض المنازعات — غرفة التجارة الدولية (ICC). وفقًا لما ورد في الصفحة رقم 8 في الوحدة 3، تظل غرفة التجارة الدولية تخدم كمزود خدمة لفض المنازعات (DRSP) المتعلقة بالمصلحة العامة المحدودة واعتراضات المجتمع في الدليل. وتتضمن أسباب هذه الاعتراضات "التحريض أو الحث على الأفعال الإجرامية المؤثمة، أو على التفرقة العنصرية بناءً على الجنس أو اللون أو النوع أو العرقية أو الدين أو النشأة الوطنية؛ أو على تعليم الأطفال الإباحية، إلخ". ومن الواضح أن هذه المجالات تقع خارج نطاق غرفة التجارة الدولية وخبرتها. وقد تبدو حيادية غرفة التجارة الدولية وتمثيلها العالمي كمزود لخدمات فض المنازعات (DRSP) المتعلقة بالمصلحة العامة أو المجتمع محل تساؤل. ومن ثم ينبغي تقديم سلطات أكثر تمثيلاً وحيادية لتضطلع بواجب مزود خدمات فض المنازعات فيما يتعلق باعتراضات المصلحة العامة والمجتمع. *جمعية الإنترنت بالصين (27 مايو 2011)*.

معارضة المصلحة العامة المحدودة -- القانون الدولي. في الوحدة الثالثة، القسم 3.5.3، تعد إحدى معايير إصدار الحكم في معارضة المصلحة العامة المحدودة "تحديد سلسلة نطاقات gTLD المقدم لها الطلب المناقضة للمبادئ المحددة للقانون الدولي على نحو ما ينعكس في الصكوك الدولية القانونية ذات الصلة". ونظرًا لأسباب تاريخية، تطبق الدول في مختلف أنحاء العالم قوانين وتعريفات قانونية مختلفة للعديد من المسائل (الإباحية على سبيل المثال). ففي حالة إصدار الحكم إزاء معارضة المصلحة العامة المحدودة فقط عن طريق مبادئ القانون الدولي، من المحتمل إلى حد كبير اعتماد بعض نطاقات gTLD بينما يتعارض هذا مع قوانين بعض الدول، الأمر الذي لا يعد مناسبًا بشكلٍ واضح. ومن ثم كان هناك اقتراح بأنه من الضروري تحديد الامتثال لمبادئ معارضة المصلحة العامة المحدودة وفقًا لكلٍ من مبادئ القانون الدولي وقوانين كل دولة على حدة. *جمعية الإنترنت بالصين (27 مايو 2011)*.

نشر المعارضات. تدعم مؤسسة Microsoft التخطيط لنشر كل المعارضات المقدمة. *Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

متطلبات استخدام اللغة الإنجليزية. تستخف المتطلبات الواردة في الوحدة رقم 3، صفحة 11 المتعلقة باستخدام اللغة الإنجليزية في كتابة نص المعارضات المقدمة بالمجتمعات الناطقة بغير الإنجليزية في استخدام لغاتهم الخاصة بعد إجراءات تقديم الاعتراض للدفاع عن مصالحهم ولا تتوافق في الوقت ذاته مع التزام ICANN بعملية وإجراءات تعدد اللغات. وكواحدة من أوسع اللغات انتشارًا على مستوى العالم وكإحدى اللغات الرسمية المستخدمة في الأمم المتحدة، ينبغي أن تكون اللغة الصينية أيضًا لغة لكتابة نص الاعتراض. *جمعية الإنترنت بالصين (27 مايو 2011)*.

اعتراض المجتمع.
تدعم مؤسسة Microsoft مراجعة معيار اعتراض المجتمع. *Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

ويعد المعيار الذي تمت مراجعته في مسودة المناقشة في القسم 3.5.4 أكثر مناسبة وواقعية بشكلٍ كبير. *ائتلاف المساءلة عبر الإنترنت (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

إلغاء المتطلبات المرهقة وغير الضرورية. تحتم الوحدة الثالثة، صفحة 23 أن يثبت الطرف الذي يقوم برفع الاعتراض أن ثمة عددًا كبيرًا من أفراد المجتمع لديهم آراء إزاء الاعتراض. في الصين، أي منظمة مجتمعية دائمة لها قواعد وإجراءات تشغيل خاصة بها. وبينما يكمن الهدف من تأسيس المنظمة المجتمعية في خدمة المجتمع، تمثل الآراء جميع آراء أفراد المجتمع. ويوصى بتقليل المظاهر ذات الصلة بإجراءات اعتراض المجتمع التي تعد متطلبات مرهقة وغير ضرورية. *جمعية الإنترنت بالصين (27 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

وقد وردت عدة تعليقات حول الرسوم. وتتضمن هذه التعليقات: اقتراح بعدم المطالبة برسوم تقديم رد، وهو طلب لتحقيق مزيد من الوضوح فيما يتعلق بالرسوم: الاعتراف بأن تمويل ICANN لحجة واحدة على الأقل لكل حكومة يعالج بعض المخاوف ولكن يفتقر إلى الوضوح بشأن ما سيحدث بعد تقديم اعتراض واحد؛ ويقترح أحد التعليقات أنه ينبغي على ICANN تمويل عدد غير محدود من الاعتراضات المقدمة من قِبل الحكومات الفردية فيما يتعلق بالأسماء الجغرافية.

سيكون من الضروري دفع رسم تقديم رد حيث إن المقصود منه تغطية الرسوم الإدارية، التي يتحملها كل من المدعي والمدعى عليه في النزاع. وفيما يتعلق بتحقيق مزيد من الوضوح، ستستند بعض معارضات ما قبل التفاوض على المعدل بالساعة لأعضاء الهيئة بجانب العمل الإداري الإضافي. يقوم مزودو خدمة حل النزاعات (DRSP) والهيئات الفردية التي تعمل معهم بتحديد الرسوم. وفي ظل غياب تمويل ICANN لحصة معينة، سيتحتم على كل الأطراف دفع الرسوم كما تم تحديدها ووضعها من قبل مزودي خدمة حل النزاعات المستقلين. وفيما يتعلق بالاعتراضات الممولة من قِبل ICANN خارج النطاق المحدد بتمويل اعتراض واحد لكل حكومة، يتم تحليل التمويل الإضافي لكل طلب على أساس حالة بحالة وبناءً على الوقائع والملابسات المعينة. وقد تتضمن الظروف توفر الأموال وتاريخ اعتراض الأطراف.

وقد خاضت عملية حماية الأسماء الجغرافية مناقشة ومراجعة وتنقيحًا مكثفًا طوال عملية التطوير الكاملة لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة. وفي الوقت الحالي، لن يتم التفاوض بشأن أسماء الدول في المستوى الأول أو الثاني. (وفي المستوى الثاني، يمكن تسجيل أسماء الدول عن طريق عملية "INFO-like."). وبالإضافة إلى تحذير اللجنة الاستشارية الحكومية المبكر، هناك أيضًا عملية "نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية" التي يمكن استخدامها لحماية الأسماء الجغرافية. ويمكن لنصائح اللجنة الاستشارية الحكومية طرح افتراض قوي يفيد بأنه ينبغي رفض الطلب من قبل مجلس إدارة ICANN. وعلى نحو ما هو مذكور أعلاه، ستقوم ICANN بتسديد رسوم مزود الخدمة والهيئة بمعدل اعتراض واحد على الأقل لكل حكومة قومية. والتزام ICANN بتمويل عدد غير محدود من الاعتراضات للحكومات الفردية، بدون التحقق والموازنة، غير قابل للتنفيذ - فلا توجد أموال متوفرة بدرجة كافية (ويتم توفير تلك الأموال بصورة أساسية من قِبل المسجلين) ويمكن أن تخضع مثل هذه العملية لإساءة الاستخدام.

قامت مجموعة واحدة بطرح العديد من التساؤلات حول عملية "نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية". وفي الحقيقة، لا تختلف عملية "نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية" في شيء عما يتم المطالبة به بالفعل في اللوائح الداخلية الخاصة بـ ICANN. واللجنة الاستشارية الحكومية مخولة بسلطة تزويد مجلس إدارة ICANN بالاستشارة في شؤون السياسة العامة، المطلوب من مجلس الإدارة النظر فيها. لا يوجد حق اعتراض تلقائي، على الرغم مما عليه الحال دائمًا، سيتم منح "نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية" الاهتمام والاعتبار اللائق بها في ظل الظروف السائدة وقوة النصيحة المحددة ومتطلبات اللوائح الداخلية بشركة ICANN. إن المقصود فقط من الحدود الزمنية الواردة في دليل مقدم الطلبات من أجل "نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية" هو توضيح أنه "لكي يتسنى لمجلس الإدارة النظر في نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية أثناء عملية التقييم، سيتم تقديم هذه النصائح بحلول نهاية فترة تقديم الاعتراض". *انظر* دليل مقدم الطلبات، القسم 3.1 على الرابط http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/draft-dispute-resolution-procedures-redline-15apr11-en.pdf. إضافة إلى ما سبق، ستقوم نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية المعلنة بطريقة معينة بطرح افتراض قوي يفيد بأنه ينبغي أن يقوم "مجلس الإدارة" برفض الطلب.

وفيما يتعلق بالسؤال المطروح حول ما إذا كانت اللجنة الاستشارية الحكومية ستتحمل رسم توفير إنذار مبكر أو استشارة، جاءت الإجابة بالرفض. على نحو ما هو مدون، من المتوقع أنه لن تقوم اللجنة الاستشارية الحكومية بتقديم "اعتراض" مع مزود خدمة حل نزاعات مستقل، ولكن بدلاً من ذلك، ستقوم بتقديم استشارة إلى "مجلس إدارة ICANN". وحيث إنه يتم دفع رسوم حل المنازعات بشكلٍ مباشر إلى مزود الخدمة، فلن تكون هناك رسوم حيث ستقوم اللجنة الاستشارية الحكومية بإرسال الاستشارة مباشرة إلى "مجلس الإدارة".

وقد علق البعض على المعترض المستقل (IO) وتساءلوا عما يجوز له النظر فيه. يتسنى للمعترض المستقل تقديم الاعتراضات فقط بناءً على دوافع المصلحة العامة المحدودة أو على دوافع المجتمع. لن يتم منع المعترض المستقل من النظر في التعليقات التي يتم تلقيها في أي وقت. من المتوقع أن يستخدم المعترض المستقل منتدى تعليقات الطلبات أو المنتدى البديل للتعليقات، إذا ما تم تأسيس واحد للمعترضين المستقلين، كمصدر للتعليقات. وفيما يتعلق بالتفاصيل الإضافية بشأن وظيفة المعترض المستقل، فسيتم نشرها أثناء تنفيذ عملية الاختيار.

وفيما يتعلق بلجان الخبراء، تطالب بعض عمليات تسوية النزاعات قبل التفاوض بتشكيل لجان مكونة من 3 أعضاء بينما يطالب البعض الآخر بتشكيلها من عضو استشاري واحد. وقد تم اختيار عدد الأعضاء الاستشاريين بناءً على قدر التعقيدات في المسائل التي يتم معالجتها ولاعتبارات أخرى. ولن تتم مراجعة هذه الخيارات في هذه المرحلة، على أن تتم مراجعتها، بالإضافة إلى كل العمليات الأخرى، أثناء تقدم الجولة الأولى من تنفيذ برنامج نطاقات gTLD الجديدة. وفيما يتعلق بقرارات اللجنة، من المتوقع أن يقوم الأطراف، الذين يخضعون لمتطلبات سرية DRSP، باستلام النص الكامل لتحديد الخبير حتى إذا تم تنقيح بعض أجزاء النص قبل النشر.

وقد تساءل أحد المعلقين عما إذا كانت غرفة التجارة الدولية هي مزود خدمة حل النزاعات المناسب لإدارة اعتراضات المصلحة العامة المحدودة واعتراضات المجتمع. ومما ينبغي الانتباه إليه مجددًا هو أنه في هذا السياق، سيقوم مركز الخبراء الدولي التابع لغرفة التجارة الدولية بإدارة إجراءات حل النزاعات، ولن يقوم بالفصل في أية نزاعات. وبدلاً من ذلك، ستقوم لجنة الخبراء التي سيتم تحديدها ببساطة من قِبل غرفة التجارة الدولية بالاستماع بشأن عملية التحديد في النزاعات وإصدارها. ترى ICANN أن مركز الخبراء الدولي التابع لغرفة التجارة الدولية، مؤهل بصورة جيدة بفضل خبرته الواسعة في إدارة العديد من أنواع النزاعات الدولية أن يقوم بدور مزود خدمة حل النزاعات. تتوفر قواعد مركز الخبراء الدولي على العنوان: http://www.iccwbo.org/court/expertise/id4379/index.html.

وقد تم طرح تساؤل حول أحد المعايير الخاصة بمعارضات المصلحة العامة المحددة ورجوعها إلى مبادئ القانون الدولي. وقد كانت هذه المعايير الخاصة موضوعًا لعدة مناقشات على نطاق المجتمع ومناظرات مستفيضة، والتي أسفرت عن الطريقة التي يتم بها قراءة هذا المعيار في الوقت الحالي. علاوة على ذلك، فهذا الرجوع إلى مبادئ القانون الدولي كان جزءًا من سياسة المنظمة الداعمة لأسماء النطاقات العامة (GNSO) ومن ثم فسيظل كما هو معلن.

وفيما يتعلق بنشر المعارضات على نحو ما قدمت به كان التعليق الوحيد الذي تم تلقيه داعمًا للوضع الحالي الثابت وبهذه الطريقة لا يتطلب تحليلاً.

ويتساءل أحد المعلقين حول متطلبات استخدام اللغة الإنجليزية فيما يتعلق بإجراءات الاعتراض. وبدورها قامت ICANN بدراسة هذا المطلب بعناية شديدة، لا سيما في ضوء التزامها بالعمل كمنظمة متعددة اللغات. فرغم الحقيقة التي تقول إنه على الأقل بالنسبة للجولة الأولى ستكون اللغة المسيطرة هي اللغة الإنجليزية، تم الإذن لطرفٍ واحد "بتقديم الأدلة الداعمة بلغته الأصلية، شريطة موافقة الهيئة على ذلك وبناءً على قرارهم في خلاف ذلك، أن يكون هذا الدليل مرفقاً بالترجمة باللغة الإنجليزية المعتمدة أو بالأحرى الرسمية لكل النصوص ذات الصلة". ومن المتوقع أيضًا أن يمارس مزودو خدمة حل النزاعات والهيئات قدرًا من التعقل أثناء الإجراءات لضمان أنها عادلة لكل الأطراف، بما في ذلك ما يتعلق باستخدام اللغات الأصلية. وأما عن المطلب الذي يقضي بأن تكون اللغة الإنجليزية هي اللغة المسيطرة لعمل إجراءات المعارضة، فستتم مراجعته بشكلٍ مؤكد بعد الجولة الأولى.

وفيما يتعلق بمعارضات المجتمع، يقترح أحد المعلقين أن إلزام المعارضين بتوضيح أن عددًا كبيرًا من أفراد المجتمع له معارضات (بعبارة أخرى - معارضة جوهرية) سيكون أمرًا مرهقًا. والمطلب الذي يقضي بضرورة توضيح معارضة جوهرية هو جزء من توصية السياسة الفعلية وبهذه الطريقة يتعذر تغييره (*انظر* توصية سياسة المنظمة الداعمة لأسماء النطاقات العامة رقم 20 حول نطاقات gTLD الجديدة: "سيتم رفض الطلب إذا قررت هيئة ذات خبرة وجود معارضة أساسية لمُقدم الطلب من جانب نسبة كبيرة من المجتمع الذي يمكن أن تستهدفه السلسلة بشكلصريح أو ضمني").

ويدعم فريق آخر من المعلقين المراجعات الحالية التي تجري على معايير معارضاتالمجتمع.

السلوك الخبيث

النقاط الرئيسية

- إن المتطلبات التي تحتم على مقدمي الطلبات الإفصاح عن الشركات التابعة لهم لتمكين ICANN من حرمان مقدمي الطلبات بناءً على سلوك الشركات التابعة لن تكون سارية وتجعل من الصعب إدارة فحص الخلفية الجنائية.
- من شأن تحديد عدد نطاقات gTLD الجديدة في الجولة عن طريق تقديم فئات جديدة من نطاقات TLD أن يثير مستويات جديدة من المخاطر ويحد من فوائد برنامج نطاقات gTLD الجديدة.
- لقد قامت ICANN بدراسة التعليقات الصادرة عن الحكومات ومجتمع الملكية الفكرية بعناية فائقة ووضعت عددًا من الآليات الكفيلة بحماية المستخدمين حيث إن الهدف من نطاقات TLD هو خدمة السكان أو الصناعات العرضة لعمليات الاحتيال أو إساءة الاستخدام عبر الإنترنت.
- لم يتم تناول نهج اللجنة الاستشارية الحكومية، الذي يطالب بتعزيز أشكال الحماية في نطاقات gTLD الجديدة التي "تشير إلى قطاعات معينة، مثل تلك الخاضعة للوائح القومية"، عن طريق تأسيس فئات جديدة، ولكن بطريقة بديلة.

ملخص التعليقات

تدقيق مشغلي السجلات. يعد توسيع ICANN لنطاق المخالفات التي تجعل من مقدمي الطلب أو الهيئة غير مؤهلين لتشغيل نطاق gTLD الجديد جديرًا بالثناء، ولكن في ضوء إلغاء "مجلس الإدارة" لمتطلبات الفصل الرأسي، ينبغي أن تطلب ICANN من مقدمي الطلبات الإفصاح عن شركاتهم التابعة (محدد في القسم 2.9(ج) من اتفاقية نطاقات gTLD الجديدة) كما ينبغي أن تحصل ICANN على الإذن بعدم تأهيل مقدمي الطلبات بناءً على سلوك الشركات التابعة لهم. وهذا يعد حقيقيًا لا سيما وأنه تم اكتشاف تورط عدد هائل من الشركات التابعة لمقدمي طلبات محتملين في عمليات انتحال العلامات التجارية الشهيرة عبر الإنترنت في إجراءات السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات. *Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

هناك حاجة لزيادة إجراءات الوقاية والحماية.
يقود ائتلاف المساءلة عبر الإنترنت التحسينات الأمنية التي تمت صياغتها في مسودة المناقشة (على سبيل المثال معيار التقييم رقم 30، وتمكين التعليق والتقييم العام لمدى ملاءمة التدابير الأمنية المتوقعة، وكذلك الاعتراف بأن هذا المطلب ليس قاصرًا على الخدمات المالية الموجهة لنطاقات TLD ولكن ينطبق أيضًا على "السلاسل الأخرى مع إمكانية استثنائية للتسبب في ضرر المستهلكين")؛ على الرغم من ذلك، يلح ائتلاف المساءلة عبر الإنترنت على أنه ينبغي على ICANN أن تمضي قدمًا للحد من مخاطر فتح مجموعة غير محدودة من نطاقات gTLD الجديدة. *ائتلاف المساءلة عبر الإنترنت (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

يدعم ائتلاف المساءلة عبر الإنترنت نهج اللجنة الاستشارية الحكومية الذي يرفضه مجلس إدارة ICANN حتى الآن لسوء الحظ. يطالب اقتراح اللجنة الاستشارية الحكومية بتعزيز أشكال الحماية في نطاقات gTLD الجديدة المقترَحة التي "تشير إلى قطاعات معينة، مثل تلك التي تخضع للائحة قومية (مثل. bank. وpharmacy.) أو تلك التي تصف أو تستهدف مجموعة من السكان أو صناعة معينة معرضة للاحتيال أو إساءة الاستخدام عبر الإنترنت". وقد أتت هذه الصياغة لتكون بمثابة إشارة واضحة على أن ICANN ستوفر المزيد من التدقيق الصارم لأي سلسلة نطاقات gTLD جديدة مقترحة تستهدف قطاعات مثل الموسيقى أو الأفلام أو ألعاب الفيديو، بغرض الحماية من خطر تعرض نطاقات gTLD الجديدة لانتهاك حقوق النشر. وبغض النظر عما سبق، يعتقد ائتلاف المساءلة عبر الإنترنت أن نطاقات gTLD الجديدة التي تستهدف قطاعات صناعة حقوق النشر تناسب بشكلٍ واضح معيار "الاحتمالية الاستثنائية

لإحداث ضرر" الموجود في مسودة دليل مقدم الطلبات الحالية. ويطالب ائتلاف المساءلة عبر الإنترنت بتأكيد ICANN على هذا التفسير، مثلاً عن طريق تحديد أن أي نطاق gTLD يستهدف قطاعات السكان أو الصناعة لا سيما المعرضة لعمليات الاحتيال عبر الإنترنت أو لإساءة الاستخدام هو أيضًا سلسلة يحتمل بشكل استثنائي أن تتسبب في إحداث ضرر بالمستهلكين. *ائتلاف المساءلة عبر الإنترنت (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

وفيما يتعلق بمعيار التقييم رقم 35، يوصي ائتلاف المساءلة عبر الإنترنت ICANN بتوفير الدوافع لمقدمي الطلبات لإلزام أنفسهم بآليات منع السلوكيات الخبيثة أو المؤذية ومعالجتها وللحماية ضد الاستيلاء على اسم النطاق من خلال وضع متطلبات مثل المصادقة متعددة العوامل لعملية تحديث الطلبات أو حذفها. وينبغي على ICANN أن تقوم بدمج هذه الآليات في متطلبات الحد الأدنى من أجل "منع وتقليل إساءة الاستخدام" حتى يحصل مقدمي الطلبات الذين يعجزون عن الالتزام بها على مجموع نقاط يبلغ صفرًا يدل على الإخفاق في تطبيق هذا المعيار. *ائتلاف المساءلة عبر الإنترنت (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

تسعى عملية نطاقات gTLD الجديدة إلى حماية المسجلين والمستخدمين من السلوكيات الضارة. وأحد الحلول لتحقيق هذا هو إجراء فحوصات الخلفية الجنائية لهؤلاء الذين يتقدمون بطلب للحصول على نطاق TLD جديد. وقد ناقشت ICANN ودرست العملية المقترحة بفحص خلفية الشركات التابعة لمقدمي الطلبات وكذلك فحص خلفية مقدمي الطلبات أنفسهم. وهذه الخطوة من شأنها التسبب في تعقيدات وتكاليف كبيرة لإجراء فحص الخلفية الجنائية دون جني فوائد موازية. فعلى سبيل المثال، بالإضافة إلى فحص ICANN للشركات التابعة، فسوف تحتاج أيضًا إلى إجراء نفس الفحص على الأطباء والموظفين والشركاء وغيرهم من العاملين لدى الشركة التابعة. وهذا الفحص الإضافي يتسبب في تكبد تكاليف باهظة وإهدار أوقات ثمينة ومن المحتمل ألا يسفر عن العديد من حالات عدم الكفاءة مع مراعاة مستوى التدقيق الذي يخضع له مقدم الطلب بموجب العملية. وغالبًا ما تكون الشركات التابعة بعيدة ولا تضطلع بدور في تشغيل أو إجراءات نطاق TLD المطلوب تشغيله من قبل مقدم الطلب. علاوة على ذلك، فمثل هذا الاستعلام من شأنه أن يؤدي بمقدمي الطلبات إلى تأسيس هيئات جديدة تُعنى بالفصل بين أنفسهم وبين شركاتهم التابعة. وليس الغرض من هذا فقط مجرد إخفاء السلوك الضار مبكرًا - ولكن قد يكون الغرض منه ببساطة هو تجنب النفقات مقابل إجراء فحوصات الخلفية الجنائية واختراق هذه الفحوصات داخل شركائهم الذين لن يضطلعوا بدور في العملية.

وأثناء عملية وضع برنامج نطاقات gTLD الجديدة ودليل مقدم الطلبات، دار عدد هائل من المناقشات حول تحديد عدد نطاقات gTLD الجديدة في الجولة الأولى و/أو إضافة فئات (أي خارج نطاق الفئات المفتوحة والفئات المعتمدة على المجتمع مثل الفئات الجغرافية والعلامة التجارية، إلخ). ومن المحتمل أن تخفف مثل هذه التدابير من حدة بعض المخاطر بفضل نطاقات gTLD الجديدة، وقد تسفر أيضًا عن مخاطر جديدة وغير متوقعة (أي حالات إساءة استخدام العملية). وبعض هذه المخاطر تتضمن ما يلي: مقدمو الطلبات الذين يسجلون لتقديم طلب لتأمين مكانهم في جولة محددة وبالتالي يحاولون بيع ذلك المكان إلى مزايد أعلى، والمجتمعات المهمشة التي قد تحرم الفرصة وتفقدها في الجولة لتعزيز وضعهم، والهيئات الممولة بشكلٍ جيد والتي لديها القدرة على تجميع طلباتهم بسرعة، والهيئات التي قد تكون تشكلت حصريًا لتتأهل لفئة جديدة من فئات نطاقات TLD على الرغم من أنها قد تنوي تغيير الهدف من إجراءات ما بعد تنفيذ نطاقات TLD وهذا قد يتسبب في حرمان هيئة أخرى من نفس السلسلة التي لم تفز في إجراءات حل التنافس على السلسلة. إضافة إلى ذلك، فإن العمل على تحديد الجولات من شأنه أيضًا تحديد الفوائد المتوقعة بدرجة كبيرة والتي يتم الحصول عليها من خلال زيادة المنافسة والخيارات والابتكار. ونظرًا لهذه الأسباب وأسباب أخرى، تظل العملية كما هي اليوم.

لم يتم تناول نهج اللجنة الاستشارية الحكومية، الذي يطالب بتعزيز أشكال الحماية في نطاقات gTLD الجديدة التي "تشير إلى قطاعات معينة، مثل تلك الخاضعة للوائح القومية"، عن طريق تأسيس فئات جديدة، ولكن بطريقة بديلة. وقد أدت المناقشات المطولة لفئات نطاقات TLD في منتدى التعليق السابق إلى نتيجة أن وضع فئات إضافية لنطاقات TLD كان أمرًا مثيرًا للجدل. وعلى الرغم من ذلك، سعت ICANN إلى معالجة مشكلة اللجنة الاستشارية الحكومية من خلال تنفيذ عمليات "الإنذار المبكر والنصائح من اللجنة الاستشارية الحكومية ". وبهذه الطريقة، تطالب اللجنة الاستشارية الحكومية بإمكانية مراجعة السلاسل الحساسة مثل تلك المعنية بتلبية احتياجات قطاعات صناعية معينة، وحيثما كان مناسبًا، يمكن تقديم المعارضات أو يمكن للجنة الاستشارية الحكومية تقديم نصائح السياسة العامة حول هذه الطلبات مباشرة إلى "مجلس إدارة ICANN".

لقد استمعت ICANN واستجابت للتغيرات التي حدثت بالنسبة لمخاوف الحكومات ومجتمع الملكية الفكرية بشأن الحاجة إلى إضافة مزيد من التدابير التعزيزية لحماية نطاقات gTLD الجديدة التي تصف أو تستهدف فئات سكانية أو صناعة معينة معرضة للاحتيال أو إساءة الاستخدام عبر الإنترنت. ولمعالجة هذه المخاوف، تمت إضافة عدد هائل من آليات الحماية إلى "دليل مقدم الطلبات" للحصول على نطاقات gTLD الجديدة بما في ذلك: عمليات التحذير المبكر والإشعار من اللجنة الاستشارية الحكومية وخدمة مطالبات العلامات التجارية (أثناء فترة طرح النطاقات وعلى الأقل لمدة الستين يومًا الأولى من التسجيل العام)، وإجراءات حل نزاعات العلامات التجارية بعد التفويض (PDDRP) وإجراءات تسوية نزاعات قيود التسجيل (RRDRP)، ونظام الإيقاف السريع الموحد (URS).

وفي الإصدار الحالي من معايير التقييم في دليل مقدم الطالب، وفرت ICANN عاملاً محفزًا من خلال الدرجات (أي نقطتان مقابل نقطة) لمقدمي الطلبات الذين التزموا باتخاذ المزيد من التدابير على سبيل المثال لمنع وتقليل إساءة الاستخدام. وكان هذا حافزًا قويًا. فيجب على مقدمي الطلبات تسجيل أكثر من "نقطة واحدة" فيما يتعلق ببعض الأسئلة لكي يتسنى لهم اجتياز التقييم. وتبدو هذه الفرصة واضحة للحصول على مزيد من النقاط - لقد تم هذا عن قصد وكان من المتوقع أنه ما يقرب من كل مقدمي الطلبات سيستفيدون من تدابير التخفيف الإضافية ويعملون على وصفها. وقد اقترح البعض في المجتمع أنه ينبغي دمج هذه التدابير الإضافية في متطلبات الحد الأدنى لمنع إساءة الاستخدام وأن عدم القيام بهذا من شأنه أن يسفر عن رصيد صفر بالنسبة لنقاط تقديم المعارضات. وكانت إحدى الصعوبات التي واجهتنا في هذا الأمر أننا لا نعلم بالضبط ما هي هذه "التدابير الإضافية" - مما يقلل كثيرًا من موضوعية مجموع النقاط الذي يبلغ "نقطة واحدة" بناءً على بعض الإضافات غير المعروفة بالنسبة للمعايير. وتعتبر تدابير التخفيف الحالية هي تلك المنصوح بها من قبل مجموعة العمل التي ينظر إليها على أنها مجموعة الخبراء في هذا المجال. ولذا، فمن المعتقد أن تسجيل نقطة في هذا المجال هو أمر مقبول وأنه ينبغي مكافأة مقدمي الطلبات الذين وافقوا على تحمل المزيد من تكاليف التشغيل والتكاليف التقنية المصاحبة لتنفيذ التدابير الإضافية. وعلى النقيض، قد يتجاوز بعض مقدمي الطلبات المتطلبات الموجودة في معايير التقييم الأخرى وعند القيام بهذا قد يكتشفوا أنه غير ضروري، لغرض نطاق TLD الخاص بهم، لتسجيل نقطتين في فئة منع وتقليل إساءة الاستخدام. إنه ليس من العدل إصدار مجموع نقاط تدل على الإخفاق يبلغ صفرًا في هذا المجال إذا ما اقترح مقدم الطلب خطة قد تتطلب فقط تسجيل نقطة واحدة، والتي تلبي الاحتياجات المقترحة لنطاق TLD الخاص بهم.

موازنة المنطقة الرئيسية

النقاط الرئيسية

- لقد اتخذت ICANN، ولجانها الاستشارية، ومشغلو الخوادم الرئيسية وآخرون عدة خطوات تشتمل على دراسة دقيقة وتحليل عميق لضمان دوام استقرار المنطقة الرئيسية.
- ومع مراعاة الحدود المنشورة بشأن معدلات التفويض، يوجد اتفاق في المجتمع التقني على أن التفويض بشأن نطاقات TLD الجديدة لن يمثل خطرًا على استقرار المنطقة الرئيسية.
- لقد التزمت ICANN بمراجعة آثار برنامج نطاقات gTLD على عمليات تشغيل نظام المنطقة الرئيسية وإرجاء مفاوضات الجولة الثانية حتى يتضح أن تأمين نظام المنطقة الرئيسية لم يتعرض للخطر من قبل مفاوضات نطاقات gTLD الجديدة من الجولة الأولى لتقديم الطلبات.

ملخص التعليقات

<u>جولات تقديم الطلبات التالية -- الدراسات المعنية بالأمن والاستقرار.</u>
لا ينبغي أن تقوم ICANN بمراجعة آثار برنامج نطاقات gTLD الجديدة المعني بتحقيق الأمن والاستقرار بعد الجولة الأولى؛ فالذي ينبغي عليها عمله هو إجراء تلك الأنواع من الدراسات قبل مجرد التفكير في إطلاق المئات من نطاقات TLD المحتملة الجديدة والاتفاق بشأن سلامة الأعمال التجارية والمستهلكين حول العالم. وتعد هذه النقطة بمثابة اعتراف بأن ICANN على دراية بأن ثمة خطرًا يصاحب نطاقات TLD الجديدة. يود الائتلاف المضاد لإساءة استخدام أسماء النطاقات في الحصول على مزيد من المعلومات حول خطط ICANN لإجراء مثل هذه الدراسات، مع مراعاة الجدل المثار حول دراساتها الاقتصادية الأولى. *الائتلاف المضاد لإساءة استخدام أسماء النطاقات (بتاريخ 13 مايو 2011).*

تدعم Microsoft التزام ICANN بمراجعة آثار برنامج نطاقات gTLD الجديدة على عمليات تشغيل نظام المنطقة الرئيسية وإرجاء مفاوضات الجولة الثانية حتى يبدو واضحًا أن تأمين نظام منطقة الجذر غير عرضة للخطر عن طريق مفاوضات الجولة الأولى بشأن نطاق gTLD الجديد وقراراتها بنشر أسماء ومناصب الأفراد المصاحبين للتقدم بطلب للحصول على نطاق gTLD جديد. *Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011).*

تحليل التعليقات

لقد اشتملت عملية التحقيق التي شرعت فيها ICANN لدراسة وفهم آثار مفاوضات نطاقات TLD الجديدة بشأن أداء المنطقة الرئيسية على:

- عمل تقرير مستقل، الذي أشار إلى أن المنطقة الرئيسية ربما تكون قد تأثرت بشكلٍ كبير بمعدل التفاوض بدلاً من العدد الإجمالي للمفاوضات، و
- إجراء دراسات عن معدل التفويض أسفرت عن بيان الحدود القصوى لمعدلات التفويض، و
- إخطار كل مشغل منطقة رئيسية بتلك الحدود، مع الحصول على تأكيد من كل مشغل منطقة رئيسية بأن معدلات التفويض تلك لن تؤثر بالسلب على أداء خادمهم الأصلي، و
- إجراء دراسة عميقة حول الخادم الأصلي L الذي تقوم ICANN بتشغيله والتي حددت أن الكثير من الأعداد المضاعفة للمفاوضات المتوقعة لن تؤثر سلبًا على أداء الجذر.L

لقد اشتملت معظم الأعمال الحالية على توفير منطقة رئيسية: ضمان أن البنية التحتية الإدارية يمكنها تسهيل أعمال التفويض. ضرورة أخذ دعم وظيفة IANA لتسهيل خدمات إدارة الجذور للمسجلين الجدد في الاعتبار بجدية، ولكن ليست مهمة صعبة بشكلٍ مفرط. وتتلقى حاليًا ICANN، في المتوسط، طلب إدارة جذر واحد كل يوم (ما يقرب من 272 سجل نطاقات TLD). قد تصل جولة نطاقات TLD الجديدة بهذا الرقم إلى الضعف أو ثلاثة أضعاف. وبدلاً من معالجة طلب واحد كل يوم، قد تعالج وظيفة IANA طلبين أو ثلاثة. ووفقًا للوثائق المنشورة بشكلٍ مستقل، سيسفر هذا عن وجود عضوين أو ثلاثة أعضاء إضافيين من أعضاء طاقم العمل. ويعد استمرار خدمات وظيفة IANA بنفس مستوى التميز الذي يتم توفيره في الفترة الحالية أمرًا ذا أهمية خطيرة للغاية، ولكن من المتوقع أن الطلبات الجديدة يمكن تسهيلها بشكلٍ يسير وفقًا للخطط الموضوعة.

ولتوسيع نطاق تعليق آخر بدرجة بسيطة، ستقوم ICANN بالتعاون مع مشغلي الخوادم الأصلية وأطراف أخرى في المجتمع التقني لقياس أية آثار مترتبة على تفويضات الجولة الأولى بشأن استقرار المنطقة الرئيسية. وسيتضمن هذا نظام التوفير الإداري للمنطقة الرئيسية للتفويضات في المنطقة الرئيسية وتوفير خدمات إدارة المنطقة الرئيسية لنطاقات TLD الجديدة. ولن تكون هناك تفويضات جولة ثانية حتى يتم قياس تلك التأثيرات.

وأخيرًا، وبخلاف الردود الواردة على هذه التعليقات، تجدر الإشارة إلى أن ICANN، من خلال تشاوراتها الأخيرة مع اللجنة الاستشارية الحكومية، قد التزمت باتخاذ العديد من الإجراءات الكفيلة بضمان الاستقرار الدائم لعمليات تشغيل منطقة الجذر وتوفيرها.

تشابه السلاسل وحل التنافس على السلسلة

النقاط الرئيسية

- فيما يتعلق بالتقييم الأولي، الوضع المقترح هو الحفاظ على أن يكون تقييم التشابه قاصرًا فقط على التشابه المرئي، لا سيما في عرض التعقيدات التي يشتمل عليها تقييم التشابه السمعي على سبيل المثال، والذي يمكن تنفيذه في العملية اللاحقة لمعارضة تشابه السلسلة. وسيتم اتخاذ القرارات النهائية بشأن التشابه من قبل إحدى اللجان، حيث إن نتائج العملية الحسابية الخاصة بتشابه السلاسل تعد إرشادية فقط، وليست تفويضية. وقد أوضحت مناقشات المجتمع أن التقييم البشري يعد ضرورة ملحة.

- يتوفر السماح بالاتفاقيات بين مقدمي الطلبات ليتوفر لديهم سلاسل متشابهة حيث إن نطاقات TLD قد تنطوي على مخاطر تتعلق بالمسجلين والمستخدمين النهائيين ويمكن النظر إليها فقط عندما يتم وضع سياسة بشأن الشروط والإجراءات المعنية بتقليل مثل هذه المخاطر أو إزالتها. وقد ترتبط المخاوف المشابهة بالاختلافات اللغوية في السلسلة من مقدم طلب فرد، بينما يلاحظ أيضًا وجود شروط خاصة في النهج الحالي للبديل الذي يعالج سلاسل أسماء النطاقات الدولية.

- تظل آراء المجتمع متباعدة بشأن حد تقييم أولوية المجتمع والوضع المقترح هو الحفاظ على هذه القيمة عند 14 نقطة.

- سيتم توضيح الصياغة في "دليل مقدم الطلبات" لتفسير السبب وراء ضرورة الحفاظ على بعض المرونة فيما يتعلق بالموعد النهائي لتأسيس العقد للسماح بوجود فروق في درجة التعقيد، بدلاً من إعطاء أي مقدم طلب يلي الفائز في حل التنافس حقًا تلقائيًا للمواصلة إذا أخفق الفائز في الوفاء بالموعد النهائي.

- سيتم الاحتفاظ بإجراءات المزاد العلني بشكلٍ مستقل على أن يتم استخدامها فقط في الأغراض المتفق عليها من قبل المجتمع، على سبيل المثال لتقليل الرسوم على النحو المقترح، شريطة أن يحظى هذا بموافقة المجتمع.

- وقد تقلصت احتمالية أن أي مقدم طلب في مجموعة التنافس قد يتسبب في تأخيرات مقصودة عن طريق الحقيقة التي تقول إن فحص اكتمال الطلبات له حد زمني بالنسبة لمقدم الطلب لتوفير أية مادة مفتقدة.

ملخص التعليقات

التشابه المرئي (الوحدة الثانية، القسم 2.2.1.13).
ينبغي أن يقتصر التشابه على التشابه "المرئي". وينبغي إزالة "التشابه الصوتي وتشابه المعنى". وإذا لم يحدث هذا، وفي حالة أسماء النطاقات الدولية (IDN)، سيحق بشكلٍ عملي لشاغل وظيفة سجل النظام الأمريكي الموحد لتبادل البيانات (ASCII) أن يحصل على أو يحجب كل نطاقات TLD المساوية في المعنى أو الصوت لنطاقات ASCII TLD الحالية، وبكل اللغات. وإذا كان من الضروري اعتبار تشابهات اللفظ والمعنى، يحق وقتها لسجل نطاقات gTLD الحالي المعتمد على كلمة عامة أن يُمنح حق استعمال هذه الكلمة وذلك المفهوم بكل اللغات والنصوص. وهذا الأمر لا يعد فقط غير مبرر من وجهة النظر الثقافية والاجتماعية (الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد مفاهيم نطاقات gTLD أفضل لأسماء النطاقات الدولية في أي نص يكون مملوكًا ويتم تشغيله من قبل الشركات الغربية الكبيرة الموجهة نحو ASCII مقارنة بمشاركي الدول الأفقر والأصلية في أسماء النطاقات الدولية)، ولكن ليس من الواضح أن هذا الأمر قانوني.
Y. Keren (الوحدة الثانية، 16 مايو 2011). I. Genov (الوحدة الثانية، 16 مايو 2011). S. Subbiah (الوحدة الثانية، 16 مايو 2011). P. Kolev (الوحدة الثانية، 16 مايو 2011).

عند اتخاذ قرار بشأن إصدار "تشابه محير"، يجب اعتبار التشابه الصوتي/اللفظي أيضًا، وليس فقط المرئي. وتجب حماية التقنيات المستقبلية التي تعتمد على التعرف على التعبير أو فيما يتعلق بالمحرومين من المزايا مثل حالات اختلال الرؤية. وبالنسبة لهؤلاء الذين يحتجون من أجل التشابه "المرئي" لا يفعلون هذا إلا بسبب أنهم يقومون بتشغيل جذر بديل يتضمن العديد من gTLD لأسماء النطاقات الدولية التي يحتمل تطبيقها. والجذور البديلة تدفع بارتباك المستخدم ويجب محوها وإبطالها. *F. Ulosov (بتاريخ 16 مايو 2011).*

وينبغي عدم اعتبار "تشابه المعنى" لأنه قد يحظر كل نطاق TLD لأسماء النطاقات الدولية التي ستظهر في المستقبل، الأمر الذي يضر بمصالح الدول غير الناطقة بالإنجليزية في أسماء النطاقات الدولية والذي يسفر عن ممارسات احتكارية لأصحاب نطاقات TLD الحاليين. *S. Soboutipour (بتاريخ 16 مايو 2011).*

تشابه السلاسل — اقتراح لتجنب مجموعات التنافس. لتجنب إنشاء مجموعة تنافس (والمزاد العلني المحتمل) في بعض الحالات الناتجة عن تطبيق أداة لتقييم التشابه (على سبيل المثال،افتراضيًا، طلبات نطاقات ".bbc" و".abc" من شركتين مشهورتين، حيث يتم استخدام كل من السلسلتين في "نطاق ".com" دون أية مشكلات ولكن نتيجة أداة تقييم التشابه هي 92%، بما يوضح درجة عالية من التشابه/ودرجة عالية من احتمالية ارتباك المستخدم)، يجب عمل إضافة بسيطة إلى الفصل المسمى "التشابه مع سلاسل نطاقات gTLD الأخرى التي تم التقدم بطلبات للحصول عليها (مجموعات تنافس السلاسل)" في الصفحة رقم 2-5 من "الدليل": أي، عندما تقوم ICANN بإخطار مقدمي الطلبات الذين يمثلون جزءًا من مجموعة التنافس، فإنها ستمنحهم فترة زمنية محددة لتقديم بيانات مكتوبة تضمن عدم اعتراضهم على الطلبات الأخرى في المجموعة، وهذا من شأنه أن يبطل مجموعة التنافس ويسمح بمواصلة تقديم الطلبات. وقد يقدم هذا الاقتراح حلاً للعديد من مقدمي الطلبات المحتملين الذين يواجهون عقبات صعبة في مجال تشابه السلاسل وقد يقررون عدم التطبيق نظرًا لمخاطر الفشل العالية. *T. Mustala (الوحدة الثانية، 12 مايو 2011).*

الاعتراف بالتعايش. لا يراعي "دليل مقدم الطلبات" اتفاقيات التعايش أو التعايش الطبيعي بين أصحاب العلامات التجارية مع أصحاب العلامات المشابهة (على سبيل المثال، فإن الطلب الناجح حاليًا من NBC في الجولة الأولى قد يعوق ABC أو BBC أو NBA في السنوات المقبلة. وDHL قد تعوق NHL، على الرغم من أن هذه المنظمات تتعايش في العالم الحقيقي.) فينبغي على ICANN عدم التسبب في صراعات في المكان الذي لا توجد فيه. فينبغي أن تكون هناك آلية يستطيع من خلالها أصحاب العلامات التجارية الذين يتعايشون في العالم الحقيقي دون إحداث أي ارتباك للمستهلكين أن يوجدوا سويًا في المستوى العلوي من نظام أسماء النطاقات.
Valideus (بتاريخ 13 مايو 2011). MARQUES/ECTA (بتاريخ 15 مايو 2011).

وينبغي أن يتم تعديل عمليات توفير تنافس السلاسل لتسهيل عملية التوافق والتعايش. وحيث تتألف كل التطبيقات غير النموذجية في أية مجموعة تنافس من الماركات المسجلة في ما لا يقل عن عشرة سجلات وطنية أو فوق الوطنية للعلامات التجارية، ينبغي حل مجموعة التنافس في حالة إخطار كل مقدمي الطلبات ICANN بأنهم يعتقدون أن نطاقات TLD يمكنها التعايش دون مخاطر كبيرة تؤدي إلى ارتباك المستهلك. وهذه الآلية من شأنها تشجيع أصحاب العلامات التجارية على المشاركة في عملية نطاقات gTLD الجديدة بدلاً من حل هذه القضايا من خلال التقاضي (الذي قد يتضمن ICANN). *دائرة الملكية الفكرية (بتاريخ 15 مايو 2011).*

مجموعات التنافس — الاختلافات اللغوية. ينبغي ألا تشتمل مجموعات التنافس لتشابه السلاسل على سلاسل متشابهة يقوم بطلبها أحد مقدمي الطلبات الذين يسعون وراء إلى الاختلافات اللغوية الموجودة في السلسلة الأخرى التي يتقدم مقدم الطلب بطلب للحصول عليها. *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

ينبغي إعطاء أولوية المجتمع لمقدمي الطلبات الذين يسجلون 13 نقطة على الأقل، وليس 14 نقطة. ولن يمكن تحقيق الهدف من أولوية المجتمع إذا تعذر على مقدمي طلبات المجتمع الوصول بصورة معقولة إلى حد 14 نقطة. فعلى سبيل المثال، فإن التقدم بمعارضتين سيجعل من المستحيل على أي مقدم طلب تسجيل الـ 14 نقطة المطلوبة. وتظل دائرة الأعمال غير مقتنعة بأن طاقم العمل قد قام بدرجة كافية بتحليل إمكانية واحتمالات وصول مقدمي الطلبات إلى 14 نقطة. وقد أيد أصحاب المصلحة الآخرون أن يكون تسجيل النقاط هو 13 نقطة كحد أدنى (مثل COA، IPC). *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

مقدم الطلب التالي للفائز. في القسم 4.4، لماذا لا يحق لمقدم الطلب التالي للفائز المواصلة ولماذا يجب هذا في خيار ICANN؟ بدون وجود مبرر معقول، تبدو هذه الشروط غير مرضية. *RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

استخدام عائدات البيع.
لا تتوفر لدى ICANN حتى الآن تفاصيل حول الاستخدامات الممكنة للأموال التي يتم تحصيلها من عمليات البيع في المزاد العلني لحل تنافس السلسلة بين مقدمي الطلبات المتنافسين على نطاقات gTLD الجديدة. وإذا ما ثبتت صحة الشكوك، فقد تحقق المزادات العلنية عائدات كبيرة لصالح ICANN. تطالب مبادئ المساءلة والشفافية أن تقوم ICANN بتقديم خطة أكثر تحديدًا لاستخدام هذه العائدات للاعتبار جيدًا من قبل المجتمع قبل إطلاق جولة طرح نطاقات gTLD الجديدة. *ائتلاف المساءلة عبر الإنترنت (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

اقتراح باستخدام عائدات البيع. ما يزال باب النقاش مفتوحًا بشأن مسألة استخدام عائدات البيع ويخضع للتسوية قبل إصدار الدليل النهائي (انظر الحاشية من القسم 4.3 من مسودة دليل مقدم الطلبات الصادرة في أبريل 2011). تقترح تعليقات A. Doria عملية يمكن من خلالها تخصيص هذه الأموال لحل بعض المسائل المعلقة المضمنة في خفض الرسوم - لمعالجة مخاوف اللجنة الاستشارية الحكومية فيما يتعلق بالشمولية والوصول العادل إلى عملية تقديم الطلبات - بالنسبة لمقدمي الطلبات الذين يلتزمون بمعايير الأهلية الخاصة بمجموعة عمل JAS. *A. Doria (الوحدة الرابعة، 16 مايو 2011)*.

مراجعة القسم 1.1.2.10. نتوقع إمكانية استخدام هذا القسم في الطلبات المتنافسة (مجموعات التنافس) للحصول على ميزة تخيلية من التأخيرات المقصودة المتسببة عن تأخير التنافس المذكور لكل مظاهر التقييم. ولذا ينبغي إضافة الجملة التالية: "ينبغي منح مقدمي الطلبات فترة زمنية محددة لا تزيد عن 4 أسابيع لتقديم الأجزاء المفقودة من طلباتهم". *dotHotel (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

حظت التعليقات المرتبطة بنطاق تقييم التشابه باستقبال جيد. وعلى نحو ما ورد فيما يتعلق بفترات التعليقات العامة السابقة، يركز تقييم تشابه السلاسل في التقييم الأولي فقط على التشابه المرئي. ومن الجدير بالملاحظة تأييد الكثيرين لهذا النهج، حيث وجهات النظر المتباينة حول ضرورة اعتبار التشابه الصوتي، وهو نهج مثير للجدل من حيث المبدأ ومن الصعوبة بمكان تنفيذه عمليًا، بينما يمكن بحق تنفيذ مثل هذا التشابه في العملية التالية لمعارضة تشابه السلسلة. ويكمن الهدف من الوضع المقترح في الحفاظ على النهج الذي تم وضعه دون تغيير. ويرى أحد التعليقات أنه لا ينبغي اعتبار "التشابه الصوتي وتشابه المعنى" على الإطلاق. وعلى نحو ما تم تعزيزه من قبل مناقشة المجتمع، تم تضمين الفحص الممكن لهذه الأنواع من التشابه في توصيات سياسة المنظمة الداعمة لأسماء النطاقات العامة التي تم اعتمادها من قبل "مجلس الإدارة". وتكمن الفكرة في أنه ينبغي السعي لتجنب ارتباك المستخدم - بغض النظر عن سبب ذلك الارتباك، ومن ثم، مع غياب النصائح الأخرى المتعلقة بالسياسة، سيظل نموذج المعارضة الحالي الذي يشتمل على كل أنواع الارتباك في موضعه الصحيح، على الرغم من أن تقييم التشابه أثناء عملية التقييم الأولي سيكون قاصرًا على التشابه المرئي.

وفيما يتعلق بالاقتراحات التي تفيد أن مقدمي الطلبات يمكنهم الموافقة على التعايش بالنسبة لسلاسل متشابهة بشكل محير، لقد اتضح بشكلٍ متكرر استجابة لفترات التعليق العام السابقة أن اكتشاف التشابه المربك لا يمكن حله بالمعنى الفعلي للكلمة من خلال الاتفاق المتبادل من قبل مقدمي الطلبات المشتركين. ومثل هذا النهج لن يجعل السلاسل تبدو أقل إرباكًا من حيث التشابه مع مستخدم الإنترنت، والذي يمثل المظهر الأساسي لكي يتم اعتباره، لا سيما مع مراعاة المخاطر الكبيرة على المسجلين والمستخدمين النهائيين التي قد تستلزمها مثل أوجه التشابه هذه عبر فترة الحياة لنطاقات TLD المشاركة. يجب وضع أساس للسياسة الخاصة بنصوص الاتفاقية والضمانات الكفيلة بإزالة مثل هذه المخاطر قبل دراسة أي نهج من هذا القبيل. ولقد تمت بالفعل معالجة هذه المسألة في تحليلات التعليق العام السابق والوضع المقترح لا يقضي بتغيير النهج الحالي في دليل مقدم الطلبات في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بدرجات التشابه العالية بشكلٍ ملحوظ المتوفرة عن طريق العملية الحسابية الخاصة بالسلاسل التي قد تتعايش بشكلٍ مثير للجدل، مع الأخذ في الاعتبار أنها استطاعت بالفعل التعايش في المستوى الثاني تحت com. بدون إحداث أية مشاكل، يجب التأكيد على أن نقاط العملية الحسابية تعد فقط إدخالاً واحدًا تتم دراسته من قبل الهيئة المعنية بتشابه السلسلة وليست رسمية بأي شكلٍ من الأشكال فيمايتعلق بنتائج التشابه. وقد أوضحت مناقشات المجتمع أن الارتباك هو رد فعل بشري وأن هذا الاعتبار من قبل البشرلا غنى عنه للتقييم الحقيقي للتشابه، والذي سيمثل بهذه الطريقة مهمة أية هيئة. إن الغرض هو تنقيح العملية الحسابية في عرض نتائج الهيئة وبهذه الطريقة يمكن تحسينها بالنسبة للجولاتالمستقبلية، ولكن سيتم النظر في نتائج العملية الحسابية على أنها دلالية فقط حتى الآن. وليس من المتوقع تغيير ذلك النهج في الجولة الأولى.

وفيما يتعلق بالادعاء الذي يفيد أن "الاختلافات اللغوية" لسلسلة من السلاسل من قبل مقدم طلب واحد لا ينبغي وضعها في مجموعة تنافس، بل يجب على الشخص التمييز بين حالتين من الحالات المختلفة. وإذا كان المعنى المقصود هو "سلاسل نطاقات TLD المتباينة" وقد تم التصريح به من قبل أحد مقدمي الطلبات على النحو الوارد في الدليل (انظر القسم المنفصل)، بهذه الطريقة تحدث ضمن طلب نطاق gTLD واحد لأسماء النطاقات الدولية، ستتم معالجتها حسب تلك القواعد ولن يتم وضعها في سلسلة تنافس بناءً على تصريح مقدمي الطلبات بالبدائل، بينما تظل معتبرة على أساس تقييم أوجه التشابه مع تلك الأخرى المطبقة بالنسبة للسلاسل. وإذا كان المعنى المقصود هو ترجمات/ترجمات بالنقل الحرفي/النسخ الصوتي للحروف، فستظهر السلاسل في تطبيقات منفصلة وسيتم تقييمها فيما يتعلق بالتشابه المرئي وقد تكون حقًا متشابهة بشكلٍ محير، على سبيل المثال في حالة سلسلة ASCII وسلسلة Cyrillic. ولن يتم السماح بتعايش مثل هذه السلاسل كتعايش نطاقات gTLD في نظام اسماء النطاقات، بغض النظر عما إذا طرحت من قبل نفس مقدم الطلب أم لا. وقد يعمل وضع سياسة مستقبلية على احتمال تغيير هذا النهج، شريطة تحديد ضمانات كافية، ولكن فيما يتعلق بالجولة الأولى من طلبات نطاقات gTLD الجديدة فليس من المتوقع حدوث أي تغيير في هذا النهج.

وعلى النحو المشار إليه في التحليلات السابقة للتعليقات العامة فيما يتعلق بالحد اللازم للفوز في تقييم أولوية المجتمع، تختلف آراء المجتمع إزاء عدد النقاط المطلوبة، مع حجج قوية مطروحة إما لـ 13 نقطة أو 14 نقطة كأكثر قيمة مناسبة. وفيما يتعلق بالمثال الذي تم ضربه في التعليق، والذي يتضمن أن معارضة مجموعتين ستجعل مقدم الطلب يفقد نقطتين ومن المحتمل أن يقل عدد النقاط الكلي عن الحد، ستكون هذه هي الحالة إذا كانت المعارضة معقولة كما ينبغي وتأتي من مجموعات كبيرة ضمن المجتمع الذي تم التعامل معه - وهي علامة كما هو مزعوم على عدم اتخاذ قرار بالدعم. ورغم ذلك، وعلى النحو الموضح في التعريفات والإرشادات الخاصة بالمعيار رقم 4، تم وضع معايير عالية بالنسبة لأي معارضة لكي يتم النظر إليها على أنها مناسبة بغرض منع تلك المعارضة الزائفة أو المعرقلة التي قد تؤثر على تسجيل النقاط. وتعد التعريفات والإرشادات بالنسبة للمعايير من الأهمية بمكان مثل المعايير نفسها بالنسبة لعملية تسجيل النقاط وقد تم وضعها تدريجيًا في ضوء التعليقات مثل ما هو متوفر هنا. وفي واقع الأمر، كان قد تم تقديم نفس التعليق بشأن المخاطر مع تسجيل نقاط المعارضة لمقدمي طلبات المجتمع لمجموعة استشارية سابقة وتم الحث عليه بدراسة عميقة وتنقيح لإرشادات المعيار رقم 4. والوضع المقترح يقضي بعدم تغيير صياغة الإرشادات.

وبناءً على التعليق حول حقوق أي مقدم طلب تالٍ للفائز فيما يتعلق بالنص الوارد في القسم 4.4 الذي يفيد أنه "إذا لم يقم أي فائز في إجراءات حل التنافس بإبرام عقد في غضون 90 يومًا من القرار، يحق لـ ICANN رفض ذلك الطلب وتمديد العرض لمقدم الطلب التالي للفائز، إن وجد، لمواصلة طلبه. على سبيل المثال، في مزاد علني، يمكن لمقدم طلب آخر يعتبر مقدم طلب تالٍ للفائز مواصلة التفويض. يعد تقديم هذا العرض خيارًا منفردًا لشركة ICANN فقط. لا يملك مقدم الطلب الذي يلي الفائز في عملية حل التنافس حقًا تلقائيًا في سلسلة نطاقات gTLD إذا لم يقم الفائز بالمركز الأول بتنفيذ عقد في غضون مدة محددة." والسبب في أن هذا يعد خيارًا منفردًا لشركة ICANN هو بغرض توفير قدرٍ كافٍ من المرونة لعملية قد تبرر حالات مد الفترة الزمنية التي تبلغ 90 يومًا في الحالات المعقدة، على نحو ما أوضحت التجربة. وقد تم تقييم التعليق حيث إن النص الحالي بحاجة إلى هذا التوضيح على أن يتم إدراج اللغة التوضيحية.

وفيما يخص التعليقات المثارة بشأن عائدات البيع المحتملة، لقد تقرر مرارًا وتكرارًا من قبل ICANN أنه سيتم الحفاظ على تلك العائدات منفصلة عن الميزانية المعتادة لشركة ICANN على أن يتم استخدامها بطرق متفق عليها من قبل المجتمع. ويعد استخدام مثل هذه العائدات بغرض تخفيض الرسوم لمقدمي الطلبات المحتاجين، على نحو ما تم اقتراحه من قبل أحد التعليقات، أحد الخيارات المطروحة، شريطة أن يحظى هذا بموافقة المجتمع.

ويقرر الدليل (الذي تمت مراجعته مؤخرًا):

> إن الهدف من المزاد العلني هو حل التنافس بطريقة واضحة وموضوعية. من المخطط أنه سيتم تعويض تكاليف برنامج نطاقات gTLD الجديدة من خلال الرسوم، ومن ثم فإن أية أموال تعود من آلية حل تنافس كملاذٍ أخير مثل المزادات العلنية ستسفر عن (بعد الدفع مقابل عملية المزاد العلني) مزيد من التمويل. وأية عائدات من عمليات البيع سيتم الاحتفاظ بها وتخصيصها حتى يتم تحديد استخدامات الأموال. ويجب استخدام الأموال بأسلوب يدعم مهمة ICANN وقيمها الرئيسية بشكلٍ مباشر وفي الوقت نفسه يسمح لها بالحفاظ على هويتها كمنظمة لا تهدف للربح.

تتضمن الاستخدامات المحتملة لعائدات البيع تكوين مؤسسة ذات مهمة واضحة وطريقة شفافة لتخصيص الأموال لتنفيذ المشروعات التي تشغل اهتمام المجتمع الكبير للإنترنت، مثل المنح المقدمة لدعم طلبات نطاقات gTLD الجديدة أو مشغلي السجل من المجتمعات في جولات طرح نطاقات gTLD التالية، أو إنشاء صندوق يخضع لإدارة ICANN ويعتمد على المجتمع لتمويل مشروعات محددة لمصلحة مجتمع الإنترنت، أو إنشاء صندوق لاستمرار السجل لحماية المسجلين (بما يضمن أن الأموال سيتم وضعها في مكانها الصحيح لدعم تشغيل سجل نطاقات gTLD حتى يتم العثور على آلية تالية له)، أو إنشاء صندوق تأمين لتوسيع استخدام البروتوكولات الآمنة، وإجراء الأبحاث ودعم منظمات التنمية التي تراعي المعايير وفقًا لمهمة أمن واستقرار ICANN.

ولن تتم معرفة حجم الأموال الناتجة عن عمليات البيع في المزاد العلني، إذا وجدت، حتى تقوم كل الطلبات ذات الصلة بإكمال هذه الخطوة. وبهذه الطريقة، لم يتم وضع آلية تفصيلية لتخصيص هذه الأموال في الوقت الحالي. وعلى الرغم من ذلك، يمكن تأسيس عملية بشكلٍ مسبق لتمكين المشاورات العامة في الحدث الذي يتم فيه تحصيل مثل هذه الأموال. على أن تتضمن هذه العملية، كحد أدنى، نشر بيانات أية أموال يتم تحصيلها، والتعليق العام على أي نماذج مقترحة.

وفيما يتعلق بالتعليق حول مقدمي الطلبات الذين يتسببون في تأخيرات دولية لمجموعة تنافس كاملة، يجب لفت الانتباه إلى أن أي تأخيرات بالنسبة لأي طلب في مجموعة تنافس، بسبب التقييم أو المعارضات الممتدة على سبيل المثال، سيؤخر بالفعل القرار النهائي لمجموعة التنافس. ولا يمكن أن يحدث حل التنافس حتى يجتاز كل طلب مشترك الخطوات السابقة أو أن تتم إزالتها فيها. وأول شيء في هذه النقطة هو أن تكون عملية التكوين واضحة بالنسبة لمجموعة التنافس النهائية للحل، حيث قد يؤدي رفض الطلبات في الخطوات السابقة إلى تغيير التكوين في طرق مهمة ومن المحتمل أن يصل الأمر إلى تلاشي الحاجة إلى حل التنافس. وعلى الرغم من ذلك، تعد المخاطر الناجمة عن أن أي مقدم طلب سيتسبب في تأخيرات دولية عن طريق عدم توفير الأجزاء المفقودة من طلبه محددة وذلك نظرًا لأن مقدم الطلب، بعد أن يقوم فحص الاكتمال الأولي.بتحديد أوجه القصور في الطلب، يجب عليه إكمال طلبه في غضون الإطار الزمني المطلوب أو يواجه الرفض.

الأسماء الجغرافية

النقاط الرئيسية

- يتوفر مزيد من أشكال حماية الأسماء الجغرافية من خلال إجراءات "التحذير والنصائح المبكرة من اللجنة الاستشارية الحكومية" الجديدة.
- تتوفر آليات الحماية لأسماء العواصم للعديد من تمثيلات ذلك الاسم، على نحو ما ورد في الدليل.
- ستتطلب أسماء الأقاليم والقارات الموضحة في قائمة محددة اعتماد الأغلبية العظمى من الحكومات للأسباب التي تم تقريرها.
- العمليات متوفرة لإصدار الأسماء الجغرافية في المستوى الثاني التي تعتمد على اعتماد ICANN أو اللجنة الاستشارية الحكومية أو الحكومات. وسيتم توضيحها في الدليل.

ملخص التعليقات

حماية كل الأسماء الجغرافية. تجب حماية أسماء غير العواصم بنفس درجة أسماء العواصم. تجب حماية كل الأسماء الجغرافية (بصرف النظر عن وجودها في قائمة ISO 3166) والتي حددتها الحكومة الوطنية لكل حق للحكومة الوطنية بنفس درجة حماية أسماء العواصم. على أن يتم إدراج الأسماء المحمية هذه في قائمة من قبل كل حكومة وفي وقت سابق على التسجيل مع ICANN. *حكومة مدينة طوكيو (13 مايو 2011)*.

حماية الاختلافات في أسماء العواصم. تجب حماية الاختلافات في أسماء العواصم (في أية لغة) عن طريق طلب توثيق الدعم من الحكومات المعنية (على سبيل المثال، تمثل كل من الكلمات "Tokyo" و"Tokyo-to" اسم طوكيو عاصمة اليابان). *حكومة مدينة طوكيو (13 مايو 2011)*.

كفاية جدول التنفيذ. مع الأخذ في الاعتبار لإجراءات خطابات دعم الحكومات أو السلطات العامة، والمعارضة العامة والنزاع، وكذلك حقيقة أنه لم تتم بعد الموافقة بشكلٍ متبادل على العديد من الأشياء الهامة من قبل ICANN واللجنة الاستشارية الحكومية، يجب أن تسمح

العملية بأكملها بوقت كافٍ للتنفيذ منذ الاعتماد النهائي لمسودة دليل مقدم الطلبات وحتى بداية برنامج نطاقات gTLD الجديدة والموعد النهائي للتقدم بالطلبات. ومن الضروري أيضًا أن تقوم ICANN على الفور بتقديم جدول جديد يشتمل على فترة زمنية للقبول والتقييم، إلخ. *حكومة مدينة طوكيو (13 مايو 2011)*.

نطاقات gTLD لأسماء النطاقات الدولية. يمثل تقديم نطاقات gTLD لأسماء النطاقات الدولية أهمية خاصة لمجتمع الإنترنت في آسيا. وبفضل تقديم نطاقات ccTLD IDN، يتوقع المستخدمون بشكلٍ متزايد أن يكون من الممكن الوصول إلى نطاقات gTLD لأسماء النطاقات الدولية. *DotAsia (الوحدة 2، بتاريخ 3 مايو 2011)*.

دعم إجراءات الحكومات/السلطات العامة. مما يسعد سجل UNINETT Norid أن إجراءات ما بعد التفويض بالنسبة للأسماء الجغرافية تبدو الآن في موضعها الصحيح. إن الصياغة في نصي الدليل، ومتطلبات التوثيق 2.2.1.4.3 وفي ملحق الوحدة 2 - عينة خطاب دعم الحكومة (سوف تمتثل ICANN لقرار ملزم قانونيًا من محكمة في الدائرة القضائية للحكومة أو السلطة العامة")—ستجعل مع الصياغة التي تم تغييرها في اتفاقية تسجيل نطاقات gTLD الجديدة 7.13، من الممكن للحكومات/السلطات العامة أن تقدم دعمها الخاص. وإنه من الضروري للغاية أن توضح هذه الاتفاقية احترام ICANN لأي أمر قضائي من أية محكمة قضائية مختصة. *UNINETT Norid (الوحدة الثانية، بتاريخ 11 مايو 2011)*.

منتدى Dansk على الانترنت (DIFO) سعيد باللغة التي أضافتها ICANN إلى النص الوارد في دليل مسودة المناقشة في 2.2.1.4.3. والأموال التي تعد جزءًا إلزاميًا من الإجراءات لكي يتسنى الحفاظ على الثقة في ICANN ونموذج أصحاب المصلحة المتعددين. *منتدى DIFO (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

الاختصاص القضائي. ما يزال منتدى DIFO قلقًا بشأن الاختصاص القضائي لنطاقات TLD الجغرافية. لقد تم تشغيل نطاق ccTLD dk. الدانماركي في ظل الاختصاص القضائي الدانماركي، ويجد DIFO من الواضح أن أي نطاق TLD يتعلق باسم جغرافي، على سبيل المثال "copenhagen" أو "jylland" يجب أن يكون محكومًا بالقانون الدنماركي وليس بأية سلطات قضائية أخرى. *منتدى DIFO (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

نطاقات TLD الإقليمية.
قد تكون آلية النسبة المئوية الرقمية الاعتباطية الثابتة "للقطع" (الوحدة 2، القسم 2.2.1.4.2، النقطة 4 من الدليل الحالي) غير مناسبة للمبادرات الإقليمية وقد تبدو غير حساسة إزاء التنوع. فكل منطقة تختلف عن الأخرى ولها ظروفها الفريدة الخاصة بها داخل المجتمع التقني ومجتمع الإنترنت، وفي المظاهر الجغرافية السياسية وفي المظاهر الأخرى. والأمر الأكثر أهمية هو إيجاد عملية تسمح لأي مقدم طلب لمبادرة إقليمية بتوضيح الطريقة التي سيصل بها إلى الحكومات المعنية ويتواصل في العمل على مشاركتها ليس فقط قبل تقديم الطلب أو أثناءه ولكن بصورة مستمرة إلى مرحلة ما بعد التفويض. بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بما هو أكثر أهمية، قد لا يكون بخصوص ما هي النسب المئوية للدول التي بدأت في مبادرة إقليمية أو اشتركت فيها، ولكن هل تمتلك المبادرة أبوابًا مفتوحة وسياسات توسيع مناسبة، بما يؤكد الالتزام المستمر إزاء الشمولية. فالالتزام المؤكد، من خلال عملية مثل نظام إنذار اللجنة الاستشارية الحكومية المبكر، يعد أكثر أهمية لضمان أن أي مقدم طلب يقترح مبادرة إقليمية هو المرشح الأنسب لتنفيذ مثل هذا العمل. إننا نعتقد أن تجربة مبادرة DotAsia قد أظهرت أن أي نظام إنذار مبكر قد يعمل، وأن أي نهج أكثر تعاونًا بين اللجنة الاستشارية الحكومية ومقدم الطلب/مشغل السجل قد يكون ناجحًا للمجتمع ككل. *DotAsia (الوحدة الثانية، بتاريخ 3 مايو 2011)*.

إننا ندعم تعليقات مبادرة DotAsia التي تفيد أن: (1) حجمًا واحدًا يناسب كل النسبة المئوية الاعتباطية لمبادرات نطاقات TLD الإقليمية أمر غير ملائم; و(2) أن عملية نطاقات gTLD الجديدة ينبغي أن تحترم التنوع والثقافة المختلفة، والظروف الجغرافية والسياسية وظروف مجتمع الإنترنت لكل مبادرة إقليمية; و(3) أن الالتزام من مقدم الطلب بالاستمرار (فيما وراء مرحلة تقديم الطلب) في الاستجابة إلى الحكومات في المنطقة يعد أمرًا بالغ الأهمية. *B. Burmaa (الوحدة الثانية، بتاريخ 5 مايو 2011); K. Huang (الوحدة الثانية، بتاريخ 6 مايو 2011); J. Disini (الوحدة الثانية، بتاريخ 6 مايو 2011). H. Hotta (الوحدة الثانية، بتاريخ 11 مايو 2011). LIM Choon Sai (الوحدة الثانية، بتاريخ 12 مايو 2011). RySG (بتاريخ 15 مايو 2011). A. Saleh (الوحدة الثانية، بتاريخ 16 مايو 2011). IDN WG-TWNIC (الوحدة الثانية، بتاريخ 16 مايو 2011). T. Matsumoto (الوحدة الثانية، بتاريخ 15 مايو 2011). InternetNZ (الوحدة الثانية، بتاريخ 16 مايو 2011)*.

نطاقات TLD الإقليمية — 5 أقاليم كبرى. لقد بات معروفًا أن برنامج نطاقات gTLD مصمم مع مراعاة إمكانية التوسع، ورغم ذلك، ومع اعتبار أنه توجد خمسة أقاليم كبرى (وعدد محدود للغاية من الأقاليم الفرعية المدرجة)، ينبغي ألا يمثل وجود عملية أكثر ملاءمة تحترم التنوع الكبير بين كل منطقة مشكلة. *DotAsia (الوحدة الثانية، بتاريخ 3 مايو 2011)*.

نطاقات TLD الإقليمية — ملاحظات اللجنة الاستشارية الحكومية. ينبغي السعي للحصول على ملاحظات اللجنة الاستشارية الحكومية لجميع طلبات الأسماء الإقليمية. سيشكل وجود نظام إنذار مبكر، يقوم بمتابعته مقدم الطلب، ويزود مقدم الطلب وICANN واللجنة

الاستشارية الحكومية بالمرونة للوصول إلى مستوى أكثر ملاءمة لمعالجة المسائل الفريدة لكل مبادرة إقليمية عملية أفضل وأكثر شمولية. *DotAsia (الوحدة الثانية، بتاريخ 3 مايو 2011).*

لغة جديدة مقدمة للوحدة الثانية، القسم 2.2.1.4.2، النقطة 4 (بالخط المائل). تقدم DotAsia المراجعة التالية لدراسة ICANN: "في حالة أي مقدم طلب لسلسلة من السلاسل يظهر في أي من القوائم أعلاه، *ستقوم ICANN بالتشاور مع اللجنة الاستشارية الحكومية كجزء من عمليتها التقييمية*. [حذف "مستندات الدعم ستكون مطلوبة مما لا يقل عن 60% من"]. *ينبغي على مقدم الطلب تقديم المستندات التي تؤكد الوصول إلى والامتثال* للحكومات القومية ذات الصلة في المنطقة، وقد لا يوجد هناك أكثر من بيان معارضة واحد مكتوب *غير ملطف* للطلب من الحكومات المعنية في المنطقة و/أو السلطات العامة المرتبطة بالقارة أو المنطقة. *علاوة على ذلك، يتحتم على مقدم الطلب وصف وتوضيح كيفية دعم إدارته وعملياته التشغيلية للتمثيل المتواصل والتعاون مع الحكومات المعنية في المنطقة، و/أو السلطات العامة المرتبطة بالقارة أو المنطقة.*

حيث [*تكون الأولوية لحذف* "يتم تطبيق قاعدة الـ 60%، و"] توجد هناك مناطق عامة في كلتا القائمتين، والتكوين الإقليمي المضمن في "تكوين المناطق الجغرافية (القارية) الكبرى، والمناطق الفرعية الجغرافية، وبعض الجماعات الاقتصادية المنتقاة والجماعات الأخرى". *DotAsia (الوحدة الثانية، بتاريخ 3 مايو 2011).*

"إجراء الحكومة بعدم المعارضة" –النقد. يعد تنفيذ طلب 2.2.1.4.2 لتوثيق الدعم مما لا يقل عن 60% من الحكومات القومية المعنية في المناطق أمرًا في غاية الصعوبة وليس له علاقة في بعض الحالات نظرًا للأسباب التالية:

(1) لا تميل الحكومات إلى توفير مستندات مكتوبة إلى شركة خاصة، لا سيما بشأن موضوع لا يهتمون به بشكلٍ كبير. وهذا يعني أن العديد من الحكومات لن ترسل وثيقة "بدون معارضة" حتى إذا لم يكن لهم معارضة.

(2) في حالة نطاقات TLD لأسماء النطاقات الدولية بشكلٍ خاص، لن يكون العديد من الحكومات مهتمًا بشكلٍ بالغ وليس من المحتمل أن وثيقة "بدون معارضة" ستتم كتابتها من قبل هذه الحكومات.

(3) لا يمكن اتخاذ القرار بشأن ملاءمة نطاقات TLD لأسماء النطاقات الدولية من قبل الحكومات غير تلك التي تستخدم حروف نطاقات TLD لأسماء النطاقات الدولية المحددة (على سبيل المثال، لن تثير سلسلة نطاقات TLD اليابانية لآسيا اهتمام الحكومات غير اليابانية. ومثل هذه الحكومات يتعذر عليها تقرير ملاءمة سلسلة نطاقات TLD اليابانية، ولن تكتب مستندًا ينص على "عدم المعارضة").

H. Hotta (الوحدة الثانية، بتاريخ 11 مايو 2011).

الرقم الاعتباطي لنسبة 60% ليس عمليًا أو قابلاً للتنفيذ:

(1) معظم الوكالات الحكومية و/أو المجالس القانونية تحتاج إلى الحفاظ على الحيادية ولن تجد صعوبة في تقديم بيان دعم مكتوب إلى أي كيان تجاري خاص في مثل هذا الموقف، حتى لو كانت هذه الوكالات الحكومية و/أو المجالس القانونية في جوهرها لا تعترض على الطلب.

(2) يجوز لمنطقة واحدة أن تكون وطنًا لعدد هائل من اللغات والثقافات، مع لغة رسمية واحدة للدولة تختلف عن تلك الخاصة بالدولة الأخرى. ليس من العدل ويعد غير مناسب ضرورة أن تقوم أية حكومة بدعم طلب للغة من اللغات التي لا تتشابه مع لغتها الرسمية الخاصة بها.

LIM Choon Sai (الوحدة 2، 12 مايو 2011).

أسماء الدول والمناطق. مما يدخل السرور على UNINETT هو أن أسماء الدول والمناطق ما تزال بعيدة عن برنامج نطاقات gTLD الجديدة. وحتى مع تقرير أن هذا ينطبق فقط على *جولة الطلب هذه* (الصفحة 2-14)، فإننا نسلم بأن هذا سينطبق حتى تتم مجموعة دراسة ccNSO لأسماء الدول والمناطق عملها. وكانت قد تمت إزالة هذا التقييم من ccPDP على أسماء النطاقات الدولية، حيث تتضمن أسماء الدول والمناطق كلاً من الأسماء اللاتينية وغير اللاتينية. *UNINETT Norid (الوحدة 2، 11 مايو 2011). منتدى DIFO (بتاريخ 15 مايو 2011).*

رموز الدول.
يعد الحظر المقترح من قبل ICANN على رموز الدول في المستوى الثاني غير واقعي وضد الناحية التجارية وسيكون من الصعب على الشرطة. فهي ستحظر على مقدم طلب العلامة التجارية التي تنتهي بنقطة تسجيل اسم دولة في المستوى الثاني لسبب منطقي وقانوني تمامًا (على سبيل المثال us.budweiser). وحيث لا يوجد حظر على إنشاء المجلدات (على سبيل المثال www.budweiser/uk) فهذا يعد قيدًا مصطنعًا ينبغي رفعه. *Valideus (بتاريخ 13 مايو 2011). MARQUES/ECTA (بتاريخ 15 مايو 2011).*

يتضمن سؤال التقييم 22 مشغل سجل يمكنه صياغة خطة لتحرير الأسماء الجغرافية، ولكن المواصفة 5، القسم 2 من اتفاقية التسجيل تقرر أن أي مشغل سجل يمكنه تحرير رموز دولة مكونة من رقمين ولكن ليس الأسماء الجغرافية. ويتطلب AusRegistry ضرورة

تعديل المواصفة 5 لتطابق اللغة الموجودة في السؤال 22 ولذا يسمح بتسجيل الأسماء الجغرافية تحت نطاق TLD. *AusRegistry (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

استخدام الأسماء الجغرافية في المستوى الثاني والمستويات الأخرى -- مقدمو طلبات العلامة التجارية المنتهية بنقطة. إن أهمية حماية الأسماء الجغرافية أمر معقول ولكننا نطالب ICANN بتعريف الطبيعة الخاصة لمقدمي الطلبات المحتملين للعلامة التجارية المنتهية بنقطة والتخفيف عنهم من عبء هذا المطلب (السؤال 22، مسودة دليل مقدم الطلبات) أو توفير (أو منح إذن بالتطوير والتوظيف المستقل) حل عالمي يسمح لمقدمي طلبات العلامات التجارية المنتهية بنقطة من تحرير الأسماء الجغرافية المحجوزة (وكذلك رموز الدول المكونة من عنوانين) لاستخدامهم الحصري الداخلي دفعة واحدة. ويمكن للجنة الاستشارية الحكومية تنفيذ حل عالمي تستطيع من خلاله توفير قائمة بالدول محفوظة بشكلٍ مركزي ومشغلي نطاقات ccTLD الذين وافقوا على أسماء دولهم/رموز دولهم المسجلة تحت نطاقات TLD للعلامات التجارية المنتهية بنقطة (دون الحاجة إلى إجراءات خاصة). ونتيجة لذلك، أي سجل يرغب في استخدام مثل هذه الأسماء سيقوم ببساطة بإدخاله في اتفاقية مع اللجنة الاستشارية الحكومية أو أية هيئة أخرى ذات صلة، بدلاً من ضرورة التشاور بشكلٍ فردي مع ما يزيد عن 200 حكومة مختلفة. وإذا لم يكن تقديم مثل هذه الآلية قابلاً للتطبيق، سيستفيد مقدمو طلبات العلامات التجارية المنتهية بنقطة بشكلٍ كبير من الإعفاء من المطلب الذي يقتضي إنشاء آليات حجز وتحرير للأسماء الجغرافية. وبدلاً من ذلك، تستطيع اللجنة الاستشارية الحكومية توفير قائمة بنقاط الاتصال لممثلي الحكومات المرتبطين بكل سلسلة في المستوى الثاني. علاوة على ذلك، يمكن إلزام الحكومات بالاستجابة إلى أي طلب من السجل في غضون فترة زمنية محددة. وسيستفيد مستخدمو الإنترنت بشكلٍ كبير من قدرتهم على البحث عن علاماتهم التجارية المفضلة والوصول إليها وفقًا للأماكن الجغرافية. وقد يتأخر هذا بشكلٍ غير ضروري إذا ما تم تعقيد إجراءات تحرير الأسماء الجغرافية بشكلٍ مفرط. *Brights Consulting (بتاريخ 14 مايو 2011)*.

بموجب الحصول على اعتماد الحكومات الوطنية المختصة، يجب السماح للمسجل الفردي لنطاقات TLD بتسجيل كلا الاختصارين المكونين من حرفين والأسماء الكاملة للدول والمناطق في المستوى الثاني (إضافة هذه اللغة إلى القسم 2.6 "واستثناء المسجل الفردي لنطاقات TLD فيما يتعلق بالأسماء الجغرافية في المستوى الثاني"). وسيرغب المسجل الفردي لنطاقات TLD بصورة معقولة في إنشاء نطاقات في المستوى الثاني لوحدات التشغيل أو الفصول الخاصة بهم في كل دولة أو منطقة (على سبيل المثال Canada.canon). *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

قد تتطلب نطاقات TLD الخاصة بالعلامات التجارية استخدام "jp" أو "Japan" في المستوى الثاني على سبيل المثال. وعلى حسب المواصفة 5 من مسودة الاتفاقية، يجب على السجلات أولاً حجز الأسماء في قائمة ISO 3166-1. وعلى الرغم من أنه تم تحديد أن مقدم الطلب يجوز له اقتراح تحرير هذه الأسماء المحجوزة، فإن عملية تحرير هذه الأسماء ينبغي توضيحها في دليل مقدم الطلبات النهائي. *UrbanBrain (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

وتلفت المواصفة رقم 5.5 الانتباه إلى أنه ينبغي حجز أسماء الدول والمناطق المضمنة في قائمة ISO 3166 في المستوى الثاني وخصوصًا النقاط الموجهة فقط نحو النموذج القصير من الاسم المعادل باللغة الإنجليزية لاسم الدولة أو المنطقة. وليس هناك ذكر للأسماء المكونة من ثلاثة أحرف أبجدية. مع الأخذ في الاعتبار للغرض وراء حجز أسماء الدول والمناطق، فهذا يثير التساؤل حول ما إذا كان ممكنًا تسجيل أسماء المستوى الثاني مثل "JPN.TLD". ينبغي أن توضح ICANN هذا الأمر جيدًا في الإصدار القادم من الدليل. *UrbanBrain (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

حماية أسماء العواصم والمدن الأخرى

تراعي ICANN اهتمامات الحكومات والسلطات العامة بالأسماء الجغرافية بجدية فائقة. ومن ثم دارت مناقشات مكثفة حول المسائل التي ينبغي توفير حماية الأسماء الجغرافية لها. ولتوفيرالحماية المناسبة لأسماء العواصم، يوضح الدليل أن الحماية تمتد لتشمل "أي تمثيل، بأية لغة،" لاسم عاصمة من العواصم. ويجوز للحكومات استخدام إنذار اللجنة الاستشارية الحكومية المبكر أو عمليات المعارضة لتحديد أي اسم عاصمة إذا لم يكن تم تحديدها في وقت سابق من قبل مقدم الطلب.

وقد تمت مناقشة أسماء المدن غير العواصم أيضًا بصورة مكثفة. وخلاصة القول، يوجد ملايين من أسماء المدن، العديد منها تعد أيضًا كلمات عامة والتي تمتلك فيها كيانات أخرى غير الحكومات مصالح مشروعة. حتى تحديد ما يشكل مدينة من المدن قد يكون محل شك في العديد من الحالات. وتمثل أسماء المدن تحديات نظرًا لأن أسماء المدن قد تكون أيضًا عبارات عامة أو أسماء علامات تجارية و، في العديد من الحالات، لا تكون أسماء المدن فريدة. وعلى عكس الأنواع الأخرى من الأسماء الجغرافية، لا توجد قوائم تم إنشاؤها يمكن استخدامها كمراجع فعلية في عملية التقييم.

سيتطلبأي طلب لاسم مدينة من المدن، يصرح فيه مقدم الطلب أنه ينوي استخدام نطاقات gTLD لأغراض مرتبطة باسم المدينة، دعمًا أو عدم المعارضة من الحكومة المعنية أو السلطة العامة.

ومن الضروري أن يقوم مقدمو الطلبات بتوفير وصف/الغرض من استخدام نطاقات TLD، وبالالتزام بالشروط والأحكام الخاصة بتقديم أحد الطلبات بما في ذلك التأكيد على أن كل البيانات والتمثيلات المضمنة في الطلب صحيحة ودقيقة. واتفاقية التسجيل بها نفس الفقرة.

وعلى الرغم من تعذر وضع طريقة عملية لتحديد أسماء المدن وحجزها بصورة واضحة، تم وضع أوجه حماية أخرى موضع التنفيذ وهناك تحسينات حالية ملحوظة على أوجه الحماية هذه. وبمشاورة اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC)، قامت ICANN بتطوير عمليات "الإنذار والنصائح المبكرة من اللجنة الاستشارية الحكومية". ومن خلال هذه العمليات، يمكن للحكومات تحديد طلبات نطاقات TLD الحساسة وتوفير المشورة بشكلٍ مباشر إلى مقدم الطلب ومجلس إدارة ICAN بضرورة رفض تلك الطلبات. تم وضع تفاصيل هذه العمليات الجديدة أولاً في مسودة المناقشة المؤرخة في أبريل 2011 وتم تحديثها في إصدار الدليل المنشور حديثًا.

الجداول الزمنية لإجراءات الحكومة

تعترف ICANN أيضًا بالتعليقات المثارة حول الاقتراحات المطروحة بخصوص نشر الجداول الزمنية - بما يضمن وجود الوقت الكافي لتقديم المعارضات وصور الدعم وسائر الإجراءات. وستقوم ICANN بوضع التفاصيل في جداولها الزمنية لتوضيح كيفية عمل هذه العمليات الجديدة جنبًا إلى جنب.

ضرورة اعتماد أسماء القارات والمناطق

تتفهم ICANN المعارضات التي تمت ضد نهج "حجم واحد يناسب الجميع" لاعتماد الحكومة لأسماء القارات والمناطق. لقد تم اكتشاف العديد من النماذج قبل وبعد نشر المتطلب الذي يفيد أن نطاقات TLD لأسماء القارات المدرجة بشكلٍ منفصل، يجب اعتماد القوائم الرسمية من نسبة 60% من عدد الحكومات في تلك المنطقة. على نحو ما تم توضيحه في تحليل سابق، لقد تم انتهاج نهج تحفظي في توفير منهجية لتفويض أسماء القارات.

توافق ICANN أن العمليات الجديدة للإنذار المبكر والنصائح من اللجنة الاستشارية الحكومية توفر سبلاً جديدة للحكومات للاعتراض مباشرة على السلاسل الحساسة والأسماء الجغرافية بوجه خاص. وعلى الرغم من ذلك، لم توضح نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية والمناقشات التي أجريت مؤخرًا أن إصدار أسماء القارات أو المناطق ينبغي تحريره نتيجة لذلك. ويوصي الدليل بأن هذه الأنواع من الأسماء الجغرافية يجب تحريرها في حالة اعتماد نسبة 60% من الدول في تلك المنطقة للتفويض لمقدم الطلب على ألا تعترض أكثر من حكومة واحدة. يسعى المعلقون إلى إزالة معايير الاعتماد، لتحقيق التعاون الواضح مع الحكومات وعدم تقديم أكثر من معارضة حكومية. وتوضح بعض التعليقات أن العديد من الحكومات أو معظمها لا يبالي بهذه المسألة ومن ثم يصبح الاعتماد صعب التنفيذ. ويوجد عدد قليل جدًا من أسماء المناطق ويجب معالجة تفويضهم بتحفظ. وهناك العديد من الأسماء الأخرى التي يمكن من خلالها لأفراد المجتمع العثور على تمثيل في نظام أسماء النطاقات بدلاً من هذه الأسماء القليلة المدرجة في القوائم الرسمية.

وفي اجتماع مكسيكو سيتي، طلب مجلس الإدارة من طاقم العمل توفير قدر أكبر من التحديد فيما يتعلق بمتطلبات اعتماد الحكومات لأسماء المناطق والقارات. ويوفر التحديد الذي تم وضعه نتيجة لذلك لمقدمي الطلبات مزيدًا من الوضوح بشأن الاسم الذي يستحق أن يكون اسم منطقة أو منطقة فرعية ودرجة الاعتماد المطلوبة. ويعني طلب اعتماد نسبة 60% أن قدرًا أكبر بقليل من الغالبية العظمى من الحكومات في كل منطقة يقوم بشكلٍ ثابت باعتماد الطلب وما ينطبق على السلسلة. وفي هذه الحالة، لا ينطبق مجرد عدم الاعتراض. كان يتم التحقق من معقولية رقم 60% عن طريق احتساب عدد الدول/المناطق المطلوبة للاعتماد داخل كل مناطق الأمم المتحدة المحددة. ويعني الطلب الذي يقتضي وجود ما يزيد عن معارضة واحدة مكتوبة أنه لا توجد حكومة فردية تمتلك سلطة الاعتراض. وتتماشى الآلية التي تم اختيارها مع ممارسات الأمم المتحدة (تلك الآلية التي يتم اختيارها في معظم الحالات من قبل غالبية بسيطة في لجان الجمعية العامة:http://www.un.org/ga/60/ga_background.html).

وبينما يعد مطلب الـ 60% دائمًا بالنسبة لكل المناطق، عند الاختبار، يظهر أنه يضفي معنى للمناطق ذات الدول القليلة والمتعددة.

تسجيل الأسماء الجغرافية في المستوى الثاني

تشهد التعليقات حسنة النية والمدروسة بشكلٍ جيد والصحيحة بالتوضيح الذي يتم فيه حجز الأسماء الجغرافية في المستوى الثاني ومزيد من التحديد بشأن إجراءات تحريرها.

وكما يوضح الدليل، يتم حجز كلٍ من أسماء رموز الدول وأسماء الدول المكونة من حرفين والتي تم توضيحها بصفة خاصة في قوائم معينة في المستوى الثاني. بالإضافة إلى ذلك، وكما هو واضح في الدليل، يمكن تحرير تلك الأسماء من خلال عملية ما. وإحدى العمليات المقترحة في الدليل هي: "كمرجع، يمكن لمقدمي الطلبات البناء على الطريقة الحالية المطورة لحجز وتحرير أسماء الدول باسم نطاق المستوى الأعلى لـ .INFO،" بالرجوع إلى http://gac.icann.org/system/files/dotinfocircular_0.pdf.

ويمكن لمقدمي الطلبات السعي لتحرير عناوين أسماء الدول (الرموز المكونة من حرفين وأسماء الدول المحجوزة) إما في طلبهم أو بعد التفويض من خلال عملية محددة من قبل الاتفاقية. إضافة إلى ذلك، على نحو ما تم وصفه، قد يتم توظيف العمليات المعتمدة من قبل الحكومات أو اللجنة الاستشارية الحكومية لتحرير أسماء الدول في المستوى الثاني.

وتشير التعليقات إلى عدم الاتساق بين اللغة الموجودة في الدليل والأخرى الموجودة في الاتفاقية. وسيتم توضيح اللغة للدلالة بشكلٍ واضح على توفر هذه العمليات لتحرير المستوى الثاني، وأسماء الدول المحجوزة والرموز ذات الحرفين.

اتفاقية التسجيل

عام

النقاط الرئيسية

- تتوقع ICANN دخول كل مقدمي الطلبات في الاتفاقية فعليًا كما هو مدون، ومن المتعذر في هذه المرحلة توقع ما هي التغييرات التي قد تكون مقبولة من الاتفاقية وماذا سيتطلب مراجعة مجلس الإدارة - فهذا سيعتمد على الظروف الفريدة لكل اتفاقية.

ملخص التعليقات

تغييرات الاتفاقية. يقرر الدليل أن مراجعة مجلس الإدارة الإضافية لاتفاقية التسجيل لن تكون ضرورية إذا لم يكن هناك "تغييرات حقيقية للاتفاقية الأساسية". وتطالب RySG أن تقوم ICANN بتوضيح ما تعتبره "تغييرات حقيقية للاتفاقية الأساسية"، وعلى وجه العموم تحت أية ظروف تخطط ICANN للتفاوض بشأن تغييرات الاتفاقية الأساسية. وتعتقد RySG أن فرض إلزامات جديدة أو مخاطر على مشغلي السجل، أو تقليل التعويض لمشغلي السجل، قد يشكل "تغييرات مادية". *RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

وعلى نحو ما هو موضح في الدليل، تتوقع ICANN دخول كل مقدمي الطلبات في الاتفاقية فعليًا كما هو مدون. وقد يحاول مقدمو الطلبات التفاوض بشأن الاستثناءات، ولكن قد يؤخر هذا الأمر التفويض في نطاق TLD. وسواء اقتضى تغيير مطلوب على وجه الخصوص مراجعة مجلس الإدارة أم لا، فسيعتمد هذا على الظروف الفريدة لكل اتفاقية ومن المتعذر توقع ما هي التغييرات الفعلية الآن أو فئات التغييرات التي يتم اعتبارها على أنها تغييرات مادية وبالتالي تتطلب مراجعة مجلس الإدارة. وقد يكون هناك مزيد عمل بالنسبة لتطوير عمليات ICANN وإرشاداتها فيما يتعلق بهذه المسألة بين الوقت الحالي وبين الوقت الذي تبدأ فيه عملية التفويض لنطاقات gTLD الجديدة بموجب البرنامج.

الدمج الرأسي (VI)

النقاط الرئيسية

- ينطبق دليل مقدم الطلبات فقط على مشغلي السجل. ستكون الكيانات المشاركة في كلٍ من عمليات تشغيل السجل والمسجلين محكومة أيضًا بالاتفاقيات والآليات واجبة التطبيق على كلٍ من مشغلي السجلات والمسجلين.

- ويتحتم على مشغل السجل إشعار ICANN في حالة أن يصبح أي متعاقد من الباطن لخدمة التسجيل أو أي فرع آخر مسجلاً أو بائع تجزئة للمسجل وينبغي أن يؤسس عقود الطرف الثالث الخاصة به لاعتبار هذا الأمر.

ملخص التعليقات

التحديث بالكامل لتفسير "قرار الدمج الرأسي". تحتاج ICANN إلى العودة والتحقق من أن مسودة دليل مقدم الطلبات وكل الآليات الواردة هنا تراعي بشكلٍ كامل مسائل الدمج الرأسي. فعلى سبيل المثال، تشير المواصفة رقم 7 من اتفاقية التسجيل إلى سجلات جديدة تتوافق مع PDDRP وRRDRP وURS، ولكن بدون الإشارة إلى السجلات التي تتوافق مع قرارات UDRP (والتي يجب على مسجليها التوافق معها). علاوة على ما سبق، تشير PDDRP فقط إلى الإجراء عن طريق السجل. ومن المحتمل أيضًا أن يسفر قرار مجلس إدارة ICANN بإزالة الفصل الرأسي عن ردود فعل ونتائج هامة تخص سياسات الإجماع الحالية. *INTA (بتاريخ 14 مايو 2011)*.

استخدام المقاولين من الباطن. في القسم 2.9(ب)، تقرر اللغة الحالية أنه في حالة تعاقد مشغل السجل من الباطن على تقديم خدمة تسجيل إلى مسجل ICANN المعتمد، فعليه أن يفصح عن مثل هذا الترتيب إلى ICANN. ماذا يحدث لو لم يكن المتعاقد من الباطن لتقديم خدمة التسجيل مسجل ICANN معتمدًا ابتداءً، ولكنه يحصل على اعتماد المسجل في بعض النقاط التالية؟ أو يبدأ العمل كبائع؟ أو أن شركته التابعة تفعل ذلك؟
هل من المفترض لمشغل السجل بطريقة أو بأخرى اكتشاف هذا وإعلام ICANN؟ قد لا يكون هذا التزامًا لا قيمة له، لا سيما مع الأخذ في الاعتبار اتساع دائرة تعريف الشركة التابعة إلى حد ما. وتوصي RySG بمزيد من التوضيح لهذه المسألة، خصوصًا أنها تتعلق بإجراءات الأطراف الثالثة بعد الحقيقة. *RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

تم تصميم دليل مقدم الطلبات لتطبيقه على مشغلي السجل الجدد على أن يكون نطاقه قاصرًا على تشغيل السجلات الجديدة. وإلى أن يصل أي مشغل سجل أيضًا إلى المشاركة في عمليات تشغيل المسجل، ستكون تلك العمليات محكومة عن طريق اتفاقية اعتماد المسجل بين المسجل وICANN. وبهذه الطريقة يكون المسجل خاضعًا إلى السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات وكل الآليات الأخرى الملزمة للمسجلين المعتمدين.

وحتى يتم الوصول إلى حد أن أي متعاقد من الباطن أو شركة تابعة لمشغل السجل تصبح مسجلاً معتمدًا أو بائع تجزئة للمسجل، يتحتم على مشغل السجل إخطار ICANN. وعلى مشغل السجل التأكد من أن اتفاقيته المبرمة لتقديم الخدمات المتعاقد عليها من الباطن تتطلب من المتعاقد من الباطن إشعار مشغل السجل في حالة أن يصبح المتعاقد من الباطن أو شركاته التابعة مسجلاً معتمدًا أو بائع تجزئة للمسجل. وعندها يكون مشغل السجل في موقف يتحتم عليه إشعار ICANN بمثل هذه الاتفاقية.

الأسعار

النقاط الرئيسية

- سيتم إجراء مزيد من التنقيح لتعريف "برامج التسويق المؤهلة" في المسودة الجديدة لاتفاقية التسجيل بناءً على تعليق المجتمع.

ملخص التعليقات

أسعار التجديد. تدعم مؤسسة Microsoft مراجعات القسم 2.10(ج) المعنية بحظر ممارسات أسعار التجديد المجحفة و/أو التمييزية. *Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

وتمثل الفقرة المراجعة في القسم 2.10 في AGv6 تقدمًا ولكن ما يزال هناك غموض يكتنف أسعار التجديد المخفضة. وستم إزالة هذا الغموض إذا ما قامت ICANN بتغيير الاستثناء
("برنامج التسويق المؤهل") ليشمل الخصومات أو الحوافز التي شكلت جزءًا من أي برنامج ترويجي تحكمه اتفاقية التسجيل وحذف التعريف الجديد لـ "برامج التسويق المؤهلة". (انظر نص تعليقات RySG في الصفحات 10-11 للغة مقترحة محددة لمراجعة القسم 2.10 لمعالجة مخاوف RySG.) *RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

لا يمتلك مصطلح "برامج التسويق المؤهلة" نفس نطاق البرامج الترويجية المسموح بها في مكان آخر بموجب الاتفاقية أو في مدونة قواعد السلوك. وبهذه الطريقة، قد يكون هناك شك في ما إذا كان مشغل السجل قادرًا على تقديم أسعار تجديد مخفضة أم لا، حتى مع توافق سعر التجديد مع سعر التسجيل الأصلي، حيث تم تخفيض التسجيل. (انظر نص تعليقات RySG في الصفحات 10-11 للغة مقترحة محددة لمراجعة القسم 2.10 لمعالجة مخاوف RySG.) *RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

تم تصميم نص المسودة فيما يتعلق "ببرامج التسويق المؤهلة" للسماح لمشغلي السجل بتقديم برامج تسويق مستهدفة قصيرة المدى تخدم المسجلين. وليست هناك نصوص أخرى في اتفاقية التسجيل أو المواصفات الخاصة باتفاقية التسجيل على وجه الخصوص تشير إلى برامج التسويق. وتحتوي مسودة اتفاقية التسجيل الجديدة على مراجعات استجابة لتعليقات المجتمع تُعنى بإجراء مزيد من التنقيح لتعريف برامج التسويق المؤهلة استجابة للمخاوف المطروحة في التعليقات. لقد تم التوسع في تفسير المراجعات الفعلية المقترحة في التعليقات للسماح ببرامج الأسعار التمييزية ولم يتم اختيارها. وتبدو الإضافة التي تمت في نهاية هذا النص المقترح في التعليقات غير واضحة وقد تؤدي إلى الإرباك. ويجوز لمشغل السجل تقديم أسعار مخفضة للتجديد إلى أي مسجل بغض النظر عما إذا تم تسجيل السجل محل التساؤل في الأصل كجزء من برامج الخصم أم لا شريطة أن يتوافق مشغل السجل مع أحكام الإخطار الواردة في القسم 2.10(ب) وأحكام الأسعار الموحدة (التي تتضمن معايير برامج الخصم) في القسم 2.10(ج).

استخدام المسجلين

النقاط الرئيسية

- لا توجد أية متطلبات على تقديم اتفاقية التسجيل-المسجل الأولية للسجل للحصول على اعتماد ICANN.
- فيجب على مشغل السجل التعاقد مباشرة مع المسجلين من خلال اتفاقية التسجيل-المسجل لنطاق TLD.
- ووفقًا لدليل المنظمة الداعمة لأسماء النطاقات العامة السابق، لا يجوز لمشغلي السجل ممارسة أي نوع من التمييز ضد المسجلين، بصرف النظر عن نوع نطاق TLD.

ملخص التعليقات

العملية الخاصة باتفاقية التسجيل - المسجل (RRA) (القسم 2.9). ماذا ستكون العملية والتوقيت بالنسبة لاعتماد النموذج الأولي لاتفاقية التسجيل - المسجل (RRA) لكل سجل، وما هي المعايير التي ستستخدمها ICANN في اعتماد النموذج الأولي لاتفاقية التسجيل-المسجل وأية مراجعات مرتبطة بها؟ RySG لها منطقتان من المخاوف. الأولى: أن يعرقل اعتماد TLD RRAs الجديدة عمليات البدء ويمنعها. الثانية: أن ICANN قد تفرض التزامات جديدة على السجلات و/أو المسجلين عن طريق عملية اعتماد RRA. *RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

الكيانات الحكومية—وكيل اتفاقيات التسجيل - المسجل (RRAs). يثير الافتراض الوارد في الوحدة 5 في 5-12 و5-13 أن أي مشغل سجل سيبرم عقودًا مباشرة مع المسجلين مخاوف لدى الكيانات الحكومية التي تعمل تحت نطاق واسع من القيود في عمليات التعاقد الخاصة بهم. فعلى سبيل المثال، مع الأخذ في الاعتبار لعمليات التعاقد في مدينة نيويورك، ليس واقعيًا للمدينة أن تبرم عقودًا مباشرة مع المسجلين المعتمدين لدى ICANN، خصوصًا لأن المسجلين لن يقوموا بتقديم البضائع أو الخدمات مباشرة إلى المدينة. وقد توقعت مدينة نيويورك دخول بائع مشغل السجل الذي حددته (الذي سيتم تحديده في أي طلب نطاق TLD وسيخضع إلى مراجعة ICANN واعتمادها) مباشرة في اتفاقيات المسجلين. وتقترح مدينة نيويورك أن الإذن لمقدم طلب للتصرف من خلال وكيل مسؤول في إبرام اتفاقيات RRA تتوافق مع سياسات ICANN ينبغي السماح بإبرامها بما يتوافق مع الوحدة 5 واتفاقية تسجيل نطاقات gTLD. وقد تؤدي عدم مراعاة قيود إبرام العقود الحكومية في السماح بالمرونة في هذا الصدد إلى الحد بشكلٍ كبير من دائرة مقدمي الطلبات لنطاقات TLD التي ترعاها الحكومة ومن النجاح المطلق لأية نطاقات TLD يتم التفويض بها إلى مقدمي الطلبات الذين يشملون كيانًا حكوميًا. *مدينة نيويورك (13 مايو 2011)*.

استثناء تمييز نطاق TLD لمسجل فردي. ينبغي تعديل الاتفاقية الأساسية لتشمل نفس الاستثناء الخاص بنطاقات TLD للمسجل الفردي المضمنة في البند 6 من مدونة قواعد السلوك. وينبغي ألا تقيد اتفاقية التسجيل على نحو غير ملائم نطاقات TLD المسجل الفردي من استخدام مسجل مملوك بشكلٍ كامل أو تابعٍ بشكل وثيق فقط لتسجيل وإدارة الأسماء التي تحكمها. *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

لا تتطلب مسودة اتفاقية التسجيل من مشغل السجل الحصول على اعتماد ICANN لاتفاقيات التسجيل-المسجل الخاصة به. ويجوز تفاوض مشغل السجل حول تلك الاتفاقيات، شريطة الخضوع إلى أية التزامات لمشغل السجل منصوص عليها في اتفاقية التسجيل أو سياسات ICANN، بدون مشاركة ICANN. وبمجرد دخول تلك الاتفاقيات حيز التنفيذ، يتحتم على مشغل السجل الحصول على موافقة ICANN على أية تعديلات تجري على تلك الاتفاقيات.

يجب أن يكون مقدمو الطلبات الناجحون الذين يتعاقدون من الباطن على تشغيل أحد السجلات طرفًا في اتفاقية التسجيل-المسجل الخاصة بالسجل لنطاق TLD. ولا يجوز للمتعاقد من الباطن إبرام تلك الاتفاقية مباشرة مع المسجلين. وعلى الرغم من ذلك، يتحتم على مقدم الطلب/مشغل السجل ضمان أن المتعاقد من الباطن التابع له يمتثل لالتزامات مشغل السجل الواردة في اتفاقية التسجيل أيضًا.

حسب المبدأ رقم 19 المنصوص عليه في التقرير النهائي للمنظمة الداعمة لأسماء النطاقات العامة – طرح نطاقات المستوى الأعلى العامة الجديدة، "يجب على مشغلي السجلات استخدام المسجلين المعتمدين لدى ICANN فقط في تسجيل أسماء النطاقات ولا يجوز لهم التمييز بين كل المسجلين المعتمدين." ولا ينص تقرير المنظمة الداعمة لأسماء النطاقات العامة على معاملة مختلفة للمسجل الفردي أو نطاقات TLD المنتهية بنقطة متبوعة بالعلامة التجارية "brand.". ولن يكون مناسبًا تضمين نص في اتفاقية التسجيل فيما يتعلق بنطاقات TLD الجديدة يتعارض مع دليل المنظمة الداعمة لأسماء النطاقات العامة بشأن برنامج نطاقات gTLD الجديدة. وعلى نقيض التأكيدات الواردة في بعض تعليقات المجتمع، يكمن الغرض من الالتزامات والقيود الواردة في القسم 2.9 في التطبيق على كل نطاقات TLD الجديدة، بغض النظر عن نوعها. وعلى الرغم من ذلك، يتسنى للمسجلين اختيار أي مسجل يفي بمواصفات اعتماد السجل. وللمسجلين الحرية في تسجيل الأسماء في نطاق TLD بمسجل واحد.

تعهدات أخرى لمشغل السجل

النقاط الرئيسية

- وفي رد فعل للتعليقات التي تفيد أن الالتزام بالتحقق من كل تقارير السلوكيات غير القانونية والاستجابة لها في نطاق TLD قد يكون مرهقًا، تمت مراجعة الالتزام في مسودة اتفاقية التسجيل الجديدة لتطبيقها فقط على التقارير الواردة من الحكومات أو الوكالات الحكومية.

- وقد تم توضيح الالتزام بتوفير بيانات السجل لاستخدامها في الدراسات الاقتصادية في مسودة اتفاقية التسجيل الجديدة لاستبعاد التحليلات ومنتج عمل مشغل السجل.

- ويجب أن تتم جميع عمليات نقل بيانات السجل إلى ICANN أو إلى الأطراف الثالثة الأخرى بموجب اتفاقية التسجيل بما يتوافق مع قوانين الخصوصية.

ملخص التعليقات

التقارير حول السلوكيات غير القانونية (القسم 2.8). تدعم مؤسسة Microsoft المتطلب الجديد الوارد في القسم 2.8 من اتفاقية تسجيل نطاقات gTLD الجديدة التي تتطلب أن يتخذ مشغل السجل خطواتٍ معقولة للتحقيق في تقارير السلوكيات غير القانونية في نطاق TLD والاستجابة لها. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي على ICANN تقديم نوعٍ من التوضيح لما يشكل "الخطوات المعقولة". وقصور الرؤية الواضحة إزاء هذا المتطلب من شأنه تقويض فعاليته. *Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تعمل اللغة الجديدة على إيجاد "التزام غير محدد للتحقيق في أية تقارير عن السلوكيات غير القانونية والاستجابة لها فيما يتعلق باستخدام TLD". ويمكن تفسير اللغة بالشكل الذي صيغت به لتتضمن ضرورة أن يقوم مشغل السجل بالتحقيق في "أية" شكوى يتم رفعها واتخاذ بعض أشكال العمل الإيجابي استجابة لها، إما من قبل وكالة حكومية أو طرف خاص. إضافة إلى ذلك، قد يختلف ما يشكل "السلوك غير القانوني" من دولة إلى أخرى وقد يتضمن أنشطة مثل العبارات المخالفة التي تمثل صورًا للسلوك محمية قانونيًا في الدول الأخرى. وينبغي عدم إلزام مشغلي السجل بالامتثال لأية طلبات أو اتخاذ بعض أشكال العمل الإيجابي استجابة لها، لا سيما عندما تكون مثل هذه الطلبات مخالفة للسياسات الداخلية لمشغل السجل أو لقوانين الدولة التي يقع فيها مشغل السجل. وكذلك لا ينبغي إلزام مشغلي السجل بالاستجابة بأي شكلٍ من الأشكال لأي استفسار من طرف خاص. فاستخدام مصطلح "الوكالات الحكومية وشبه الحكومية" يعد مفرطًا. وتقترح RySG مراجعة النص على نحو ما هو متوفر في تعليقاته. *RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

ينبغي التحديد بشكلٍ أفضل لنطاق الالتزام بالتحقيق والاستجابة وكذلك للفكرة المرتبطة بالسلوك غير القانوني. *AFNIC (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

التعاون مع الدراسات الاقتصادية (القسم 2.15). تدعم مؤسسة Microsoft القسم الجديد 2.15 الذي يحتم على مشغلي السجل التعاون مع أية دراسة اقتصادية تقوم بها أو تفوض للقيام بها ICANN عن أثر نطاقات gTLD على الإنترنت أو دورها فيه. *Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

على نحو ما ورد في المسودة، يمنح هذا النص ICANN وصولاً غير مقيد إلى معلومات الخصوصية والملكية، بما في ذلك التقارير والتحليلات الداخلية، المحتفظ بها من قبل مشغل السجل. ولذا، ينبغي أن تكون البيانات المطلوب توفيرها قاصرة على بيانات التشغيل الأولية المحتفظ بها من قبل مشغل السجل، والتي ينبغي أن تكون كافية لإجراء أية دراسات اقتصادية. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتطلب النص أن تقوم ICANN بالسعي للحصول على موافقة كتابية من مشغل السجل قبل تقديمه، وذلك نتيجة للعملية القانونية (أي الاستدعاء وطلب الإفصاح المدني، إلخ) أو بالأحرى، أية بيانات يتم تحصيلها من مشغل السجل إلى جهة خاصة أو وكالة حكومية. *RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

فيما يتعلق بـ 2.15 والمواصفة رقم 4، ينبغي تحديد نطاق البيانات المطلوبة لمشغل السجل بطريقة أفضل، بما في ذلك "البيانات السرية". وينبغي كذلك مناقشة الأحكام الخاصة باستخدام مثل هذه البيانات وتخزينها وتدميرها من قبل ICANN أو ممثلها. وبموجب القانون الفرنسي، يجب على الكيانات التي تتخذ من فرنسا مقرًا لها والتي تسعى لنقل البيانات الشخصية إلى كيان لا يتخذ من الاتحاد الأوروبي مقرًا له الامتثال للمتطلبات التي تنظم بدقة مثل هذا النقل وتتطلب الحماية الكافية لهذه البيانات. ونتيجة لذلك، بموجب القانون الفرنسي، قد لا يكون هذا النص الخاص باتفاقية التسجيل كافيًا لضمان الإفصاح الكامل عن البيانات إلى ICANN. وقد تكون هناك حاجة إلى تقديم مزيد من الضمانات والترتيبات التعاقدية. *AFNIC (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

لقد تم إدراج المطلب الذي يقضي بضرورة اتخاذ مشغل السجل خطوات معقولة للتحقيق في تقارير السلوكيات غير القانونية والرد عليها استجابة لسجل أداء اللجنة الاستشارية الحكومية. وقد تم تنقيح هذا الحكم في مسودة اتفاقية التسجيل الجديدة ردًا على تعليق المجتمع من أجل الحد من نطاقه. على سبيل المثال، سيكون مطلوبًا من مشغل السجل فقط اتخاذ خطوات معقولة فيما يتعلق بالتقارير الواردة من الحكومات أو الهيئات الحكومية. وقد تم تصميم النص لضرورة التعاون لمعالجة مخاوف الحكومة المشروعة فيما يتعلق بالسلوك الممارس داخل نطاق TLD. ومطلوب من مشغل السجل أن يتخذ خطوات معقولة للتحقيق في التقارير الخاصة بمثل هذا السلوك والرد عليها ولكن الإجراءات المناسبة ستعتمد على وقائع وظروف كل تقرير. ونتيجة لذلك، لن يكون مناسبًا اشتراط اتخاذ إجراءات تفصيلية مطلوبة أو تحديد ما قد يتم اعتباره سلوكًا غير قانوني. وتعترف ICANN بأن هناك بعض المنظمات غير الحكومية تلعب دورًا هامًا في مكافحة السلوك الضار في نظام أسماء النطاقات، وأن تلك المنظمات قد تتعاون مع ICANN وجهات إنفاذ القانون لاستكشاف الطرق الرامية إلى تسهيل التعاون بين هذه المنظمات والحكومات بغرض ضمان حصول مثل هذه التقارير على كل أشكال العناية الواجبة. وقد تم إجراء مزيد من التنقيح للنص لتوضيح أنه لن يكون مطلوبًا من مشغل السجل اتخاذ أية إجراءات تتعارض مع القانون المعمول به.

لقد تم إجراء مزيد من التنقيح لالتزام مشغل السجل بتقديم بيانات للدراسات الاقتصادية كرد على تعليق المجتمع لتوضيح أن الإفصاح عن التحليلات الداخلية ومنتج عمل مشغل السجل ليس مطلوبًا. والغرض من التزام ICANN بموجب هذا النص بتجميع مثل هذه المعلومات وجعلها مجهولة أن تكون بمثابة ضمان موثق لهذا التعامل. وقد تمت إضافة نص جديد إلى مسودة اتفاقية التسجيل التي تلزم مشغل السجل بإخطار كل المسجلين بالاستخدامات المقصودة من البيانات الشخصية التي يتم نقلها إلى ICANN عن طريق مشغل السجل بموجب اتفاقية التسجيل ولإلزام المسجلين بالحصول على موافقة المسجلين على مثل هذه الاستخدامات.

تعهدات ICANN

النقاط الرئيسية

- لن تتحمل ICANN مسؤولية الرعاية الممكنة لبعض نطاقات TLD من قبل الحكومات أو الكيانات الأخرى.

ملخص التعليقات

التزامات ICANN فيما يتعلق بقاعدة بيانات الجذر الرسمية. لا يعد النص الجديد مناسبًا حيث إنه يسمح لـ ICANN بالتنصل من كل مسؤوليات عرقلة أو تقييد الوصول إلى أي نطاق TLD بغض النظر عما إذا كانت أو لم تكن قد ساهمت في الحدث أو قد اتخذت خطوات

لتجنب مثل هذه الأحداث (بما في ذلك الإخفاق في ممارسة أي حق تعاقدي أو إنفاذه). ومن ثم نوصي بحذف اللغة الجديدة. *RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

لن تقوم ICANN ولا تستطيع أن تعرقل الوصول إلى أي نطاق TLD مباشرة بنفسها، وICANN ليست طرفًا في العقود التي تستطيع بها منع الكيانات الحكومية أو موفري خدمات الإنترنت أو الكيانات الأخرى من منع الوصول إلى نطاقات TLD أو تقييده. وإذا ما حدث هذا المنع أو التقييد، فلن يكون من المناسب تحميل ICANN المسؤولية، وينبغي على مشغل السجل السعي مباشرة لمقاضاة الجهة المسؤولة عن هذا المنع.

التجديد

النقاط الرئيسية

- أحكام تجديد افتراضية تصب في مصلحة مجتمع الإنترنت.

ملخص التعليقات

افتراض التجديد (المادة 4). افتراض التجديد هو عنصر نهج لم يصل فيه المجتمع بعد إلى اتفاق. وهذه المسألة ينبغي مناقشتها من قبل المجتمع ولا ينبغي جعلها سياسة عن طريق الاحتفاظ بها في عقد من العقود. على أقل تقدير ينبغي إضافة فقرة تقول بأنه، إذا ما كان سيتم وضع عملية لتطوير السياسة (PDP) في موضوع افتراض التجديد، ينبغي العمل بإجماع وجهات النظر إزاء عملية PDP هذه في الاعتبارات المستقبلية لتجديد العقد. *A. Doria (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

تم تضمين أحكام التجديد الافتراضية في كل اتفاقيات تسجيل نطاقات gTLD الأخرى الحالية لدى ICANN. وتشجع أحكام التجديد هذه الاستثمار طويل المدى في عمليات تشغيل نطاقات gTLD قوية، وقد استفاد المجتمع من هذا الأمر في شكل عملية موثوق بها للبنية التحتية للسجل. وسيؤدي تضمين نص يقرر أن ICANN تستطيع إعادة كتابة نص التجديد بشكلٍ أحادي الجانب إلى تثبيط الاستثمار في نطاقات المستوى الأعلى، حيث إن أية أموال يتم استثمارها في تسويق نطاق TLD وتشغيله ستضيع "سدى" إذا ما كان لـ ICANN أن تأخذ نطاق TLD وتسلمه إلى مشغل آخر. وتستثني المواصفة رقم 1 الخاصة باتفاقية التسجيل على وجه الخصوص تعديلات تجديد اتفاقية التسجيل من فئة المسائل التي يمكن تعديلها عن طريق سياسات الإجماع، والتي تتوافق أيضًا مع اتفاقيات تسجيل نطاقات gTLD الحالية لدى ICANN.

الإنهاء

النقاط الرئيسية

- لقد وفرت المراجعات السابقة لأحكام الإنهاء فيما يتعلق بالإجراءات ذات الصلة بالإفلاس كرد على تعليق المجتمع قدرًا كافيًا من المرونة.

ملخص التعليقات

الإنهاء من قبل ICANN استنادًا إلى الإجراءات ذات الصلة بالإفلاس. وعلى الرغم من أن هذا التوقيت يعد أفضل من مدة الثلاثين يومًا الأصلية، يواصل الإصدار الجديد الاستثناء الخاص بالإجراءات التي لم يتم رفضها في غضون 60 يومًا. ومما قد يجعل لهذا مغزى هو تمديد هذه المدة إلى 120 يومًا. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون إضافة مصطلح "وشيك" قبل "مادة" بمثابة عامل مساعد. *RySG (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

الإنهاء من قبل ICANN بناءً على أعمال جنائية معينة. تدعم مؤسسة Microsoft الإضافات التي أضيفت إلى القسم 4.3(و) التي تسمح لـ ICANN بإنهاء اتفاقية سجلات نطاقات gTLD الجديدة إذا لم يقم مشغل السجل بإنهاء عقد الموظفين أو أعضاء مجلس الإدارة

المتهمين بارتكاب جرائم معينة، والذين يُكتشف عنهم من قبل إحدى المحاكم التورط في عملية تزوير أو خرق الواجب الائتماني، والمكافآت الحقيقية المرتبطة بها. *Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011)*

تحليل التعليقات

وكانت قد تمت مراجعة النص المتعلق بحق ICANN في الإنهاء فيما يخص بعض الأعمال ذات الصلة بالإفلاس في مناقشة مسودة اتفاقية التسجيل في شهر أبريل 2011 لمنح مشغل السجل مزيدًا من الوقت لتأمين عمليات الفصل بسبب بعض الأفعال. وقد أُجري هذا التغيير فيما يتعلق بتعليقات المجتمع ويوفر قدرًا كافيًا من المرونة. وأية مادة تمثل تهديدًا على صلاحية السجل بالنسبة إلى نطاق TLD في هذا الصدد، بغض النظر عما إذا كان أو لم يكن قد ثبت أنها وشيكة، ستؤدي إلى تفعيل هذا النص.

الانتقال بعد الإنهاء

النقاط الرئيسية

- لقد تم التوفيق بين المعايير الواجب الالتزام بها وإثباتها إلى ICANN لكي يتسنى لمشغل السجل الحصول على حق الموافقة في حالة إعادة تفويض نطاقات TLD وبين معايير مشابهة منصوص عليها في مدونة قواعد السلوك.

- وقد لا تكون بعض نطاقات TLD المحتملة التي تفي بالمعايير المحددة مرتبطة بالعلامات التجارية القائمة أو ذائعة الصيت. وقد يكون من المناسب التفويض المستقبلي لبعض نطاقات TLD هذه بدون موافقة مشغل السجل السابق، على أن تخضع أية تفويضات مستقبلية لنطاق TLD سابق لمعارضات "الحقوق القانونية".

ملخص التعليقات

إعادة تفويض نطاقات gTLD للعلامات التجارية المنتهية بنقطة. لم تعالج ICANN إلى الآن المخاوف المطروحة من قبل عدد هائل من المعلقين بخصوص خطتها بالاحتفاظ بتقديرها وما يتراءى لها فقط لإعادة تفويض أي نطاق TLD في حالة اختيار مشغل سجل مالك العلامة التجارية عدم تشغيل نطاق TLD. المراجعات التي أجريت على القسم 4.5 غير واضحة وغير كافية - هل "النطاقات الفرعية" هي نطاقات المستوى الثاني؟ يجب على ICANN عدم نقل نطاق TLD لعلامة تجارية منتهية بنقطة إلى سجل تالٍ بدون الحصول على موافقة كتابية لمشغل السجل، والتي قد تكون محجوبة أو مشروطة أو متأخرة. وتعد إمكانية التسبب في ارتباك المستهلك والتزوير في حالة تشغيل نطاق TLD لعلامة تجارية منتهية بنقطة من قبل جهة ليست تابعة أو معتمدة من قبل مالك العلامة التجارية مروعة ومزعجة. *Microsoft (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تقدر رابطة العلامات التجارية الدولية (INTA) التغييرات الحالية التي أجريت على القسم 4.5 من اتفاقية التسجيل ولكنها تعتقد أن هناك حاجة إلى مزيد من التوضيح لتحديد الظروف التي يمكن في ظلها لمالك العلامة التجارية أن يمتنع عن الموافقة على إعادة تفويض أحد نطاقات TLD الذي يعكس اسم علامته التجارية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا يكون الاستثناء قاصرًا على السجلات التي يتم فيها تسجيل النطاقات إلى مشغل السجل أو شركاته التابعة ولكن ينبغي أن يتضمن المسجلين المرخص لهم بدمج العلامة التجارية الموجودة مسبقًا في سلسلة نطاقات المستوى الأعلى للعلامات التجارية المنتهية بنقطة. وقد يرغب الكثيرون من مشغلي العلامات التجارية المنتهية بنقطة مثل مانحي الامتيازات في تسجيل النطاقات المسؤول عنها أصحاب التراخيص المستقلون إلى صاحب الترخيص. وتنطبق هذه الأحكام على كل استخدامات سجلات العلامات التجارية المنتهية بنقطة. وإذا لم تقم ICANN بمعالجة هذه المسائل، فقد تمثل الخسارة المحتملة للسيطرة على العلامة التجارية التي قد تنجم عن إعادة تفويض أحد سجلات العلامات التجارية المنتهية بنقطة فوق معارضة مالك العلامة التجارية عقبة كؤود أمام مالكي العلامات التجارية الذين يطلبون تشغيل سجلات نطاقات gTLD جديدة. *INTA (بتاريخ 14 مايو 2011)*.

يساعد القسم 4.5 على إزالة أحد الحواجز من أمام الشركات التي تنظر في طلبات العلامة التجارية المنتهية بنقطة - المخاطرة بأن الشركة ستفقد السيطرة على سلسلة نطاقات TLD المطابقة لعلامتها التجارية أو اسم شركتها إذا ما آثرت عدم الاستمرار في تشغيل نطاق TLD. *COA (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تعريف نطاق TLD للمسجل الفردي. ينبغي أن يشير الاستثناء الوارد في القسم 4.5 إلى تعريف عام لـ TLD للمسجل الفردي بدلاً من تعريفه بشكل منفصل (أي "على الرغم من ذلك، والمنصوص عليه بالنسبة لنطاقات TLD للمسجل الفردي، لا يجوز لـ ICANN نقل تحويل نطاق TLD...."). وفي الظروف التي تقوم فيها ICANN بنقل أحد نطاقات TLD لمسجل فردي إلى مشغل جديد، لا ينبغي نقل

حقوق بروتوكول الإنترنت (IP) إلى المشغل الجديد أو إلى ICANN، نظرًا لأن نقل بيانات السجل قد يكشف عن أسرار تجارية إلى طرف ثالث، بما في ذلك قوائم المستهلكين. *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

ينبغي إضافة التعريف التالي إلى الدليل واتفاقية التسجيل: "نطاق TLD لمسجل فردي: هو نطاق TLD حيث يكون مشغل السجل هو مسجل السجل لكل أسماء النطاقات في نطاق TLD." *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

لقد كان الغرض من المراجعات التي تمت للقسم 4.5 في مناقشة مسودة اتفاقية التسجيل في شهر أبريل 2011 الاستجابة إلى العديد من تعليقات المجتمع فيما يتعلق بقدرة ICANN على إعادة تفويض نطاقات TLD معينة. لقد تم التوفيق بين المعايير الواجب الالتزام بها (وإثباتها إلى ICANN) لكي يتسنى لمشغل السجل الحصول على حق الموافقة على إعادة التفويض في حالة إنهاء اتفاقية التسجيل أو انتهاء صلاحيتها وبين معايير مشابهة منصوص عليها في مدونة قواعد السلوك الموجودة في المواصفة رقم 9 الخاصة بالمسودة الجديدة لاتفاقية التسجيل (والتي تمت مراجعتها استجابة لتعليقات المجتمع). وعلى الرغم من ذلك، ونظرًا لأن هذه المعايير (وكذلك المعايير الموسعة بشكلٍ كبير المقترحة في تعليقات المجتمع) قد تسفر عن نطاقات TLD تفي بالمعايير التي بها سلسلة نطاقات TLD التي لا تعد علامة تجارية قائمة أو ذائعة الصيت، تم تنقيح النص لتوضيح أنه لن يتم نقل نطاقات TLD هذه فور انتهاء صلاحة اتفاقية التسجيل أو إنهائها بدون موافقة مشغل السجل، ولكن قد تكون سلاسل نطاقات TLD المرتبطة بنطاقات TLD هذه متاحة للتفويض المستقبلي، بموجب معارضات "الحقوق القانونية" المتاحة في وقت إجراء مثل هذا التفويض المستقبلي. ومن شأن هذا النهج أن يسمح لكلٍ من نطاقات TLD المعتمدة على العلامة التجارية أو غير المعتمدة عليها التي تقع ضمن المعايير المحددة، في الوقت الذي ينص فيه على آلية تخص نطاقات TLD القائمة على العلامات التجارية لمنع التفويض المستقبلي لأحد نطاقات TLD التي تم التخلي عنها إذا ما كان مثل هذا التفويض سيؤدي إلى انتهاك الحقوق القانونية المعروفة بموجب عمليات معارضة "الحقوق القانونية".

والغرض من المعايير الواردة في هذا النص وفي مدونة قواعد السلوك هو وصف نطاقات TLD التي يحافظ فيها مشغل السجل على استخدام جميع عمليات التسجيل في نطاق TLD لنفسه أو لشركاته التابعة. وقد يسفر توسيع دائرة المعايير لتشمل نطاقات TLD التي تسمح باستخدام عمليات التسجيل من قبل أطراف ثالثة غير تابعة عن تشغيل نطاقات TLD التي تنحرف عن التزامات مدونة قواعد السلوك الخاصة بنطاقات TLD الأخرى عند استخدام نموذج تجاري مشابه.

حل النزاع

النقاط الرئيسية

- لم تعرب تعليقات المجتمع عما هو تعارض المصالح المحتمل الذي ينجم عن استخدام ICC لأكثر من منطقة حل نزاع.

ملخص التعليقات

منتدى التحكيم. لا ينبغي أن تكون محكمة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية (ICC) هي المنتدى الحصري للفصل في المنازعات الناجمة عن اتفاقية التسجيل، وستعمل ICC بموجب العقد المبرم مع ICANN بمثابة مزود حل المنازعات للمصلحة العامة المحدودة وإجراءات معارضة المجتمع، وبالتالي خلق نزاع محتمل. *IPC (15 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

تقدم محكمة التحكيم الدولية التابعة لـ ICC مجموعة من القواعد والإجراءات الخاصة بالفصل في النزاعات. لم تعرب تعليقات المجتمع عما هو تعارض المصالح المحتمل الذي ينجم عن استخدام تلك القواعد والإجراءات لأكثر من منطقة حل نزاع. وسيخضع المحكمون الفرديون إلى قواعد حل تضارب المصالح واستبعادهم على نحو لائق في حالة اكتشاف وجود علاقة مسبقة بينهم وبين أحد أطراف التحكيم.

التغيير في سيطرة مشغل السجل والتنازل

النقاط الرئيسية

- يعطي النص الحالي المتعلق بالتنازل والتعاقد من الباطن ICANN القدرة على تقييم أي طرف متنازل له أو طرف يخلف مشغل السجل بناءً على المعايير القائمة حاليًا.

- وليس من الضروري فرض المنع التمهيدي التام المعتمد على الوقت على مثل هذه المعاملات.

- وسيخضع المتنازل لهم باتفاقية التسجيل إلى كل التزامات مشغل السجل.

ملخص التعليقات

قيود التنازل. ترفع إمكانية وجود سوق ثانوي نشط لنطاقات gTLD مخاوف كبيرة. وعلى ICANN اتخاذ إجراءات لتقليل احتمالية ازدهار مثل هذا السوق الثانوي وأن يصل إلى الحد الذي لا يستطيع معه المشاركون التهرب من عمليات الاختبار والمعارضة. توجد أربعة إجراءات يمكن تمييزها في الحال:

(1) ينبغي لـ ICANN مراجعة القسم 7.5 من اتفاقية التسجيل لحظر التنازلات في غضون فترة محددة (12-18 شهرًا) بعد التفويض، والتي ستقلل من "تقلب gTLD"؛ و
(2) ينبغي على ICANN ضمان أن إجراءات الفصل في منازعات ما بعد التفويض التي تنطبق على المتنازل لهم في اتفاقية التسجيل، والتي ستحد بشكلٍ كبير من مخاطر أن المستفيد من gTLD بنفسه أو استخدامه المقصود من gTLD سيتهرب بدرجة كبيرة من المعارضات التي تم فرضها، قد جعلت من المستفيد من gTLD مقدم الطلب الأصلي.
(3) تقوم ICANN بوضع "إرشادات التنازل" التي تحدد الشروط والمعايير التي يجب على أي مستفيد مقترح من gTLD الامتثال لها للحصول على اعتماد ICANN للتنازل المقترح. ويجب أن تكون هذه الشروط والمعايير على أقل تقدير المكافئ للسلسلة الكاملة من معايير التقييم الخاصة بطلبات gTLD الجديدة.
(4) وينبغي وضع إرشادات مشابهة إن لم تكن مطابقة لإرشادات التنازل لضمان عدم استخدام أي تغيير في السيطرة كآلية للهروب من التقييم الجوهري لجهة أو السيطرة الجديدة أو الشخص الذي يقوم بذلك. *Microsoft (15 مايو 2011).*

تحليل التعليقات

ينص القسم 7.5 من اتفاقية التسجيل على أنه يجب على مشغل السجل عمل إخطارات معينة والحصول على موافقة كتابية من ICANN فيما يتعلق بأي تنازل أو تغيير في معاملات التحكم. علاوة على ذلك، يجب أن تمتنع ICANN عن الموافقة على أي معاملة من هذا القبيل في حال حددت ICANN أن الشخص أو الهيئة التي ستحصل على حق التحكم في مشغل السجل أو تدخل في ترتيبات تعاقدية (أو الطرف الأصلي المطلق لهذا التحصل أو الهيئة المتعاقدة فرعيا) لا يلبي معايير ICANN أو المواصفات المعمول بها. وفي الوقت الحالي، تتضمن مثل هذه المعايير والمؤهلات معايير التقييم الخاصة بطلبات gTLD الجديدة. وقد تتم مراجعة هذه المعايير والمؤهلات من حينٍ لآخر ويجب على ICANN الحفاظ على المرونة فيما يتعلق بالمعايير التي تطبقها على أية معاملة محددة بناءً على الوقائع والظروف (بما في ذلك معارضات المجتمع) المرتبطة بمثل هذه المعاملة. لا يوجد سبب مرغم، مع الأخذ في الاعتبار قدرة ICANN على تقييم معاملات التنازل واعتمادها، لفرض حظر كامل بناءً على الوقت التمهيدي على مثل هذه المعاملات.

وفي حالة موافقة ICANN على تنازل اتفاقية تسجيل، ستكون كل معارضات مشغل السجل ملزمة للمتنازل له، بما في ذلك كل آليات حل منازعات ما بعد التفويض وآليات حماية الحقوق الأخرى.

المواصفة رقم 4 الخاصة ببروتوكول Whois

النقاط الرئيسية

- تلتزم ICANN بتنفيذ متطلبات نموذج بيانات thick Whois لبرنامج gTLD الجديد.

- تم تناول مسألة "التحقق" من بروتوكول Whois عن طريق اتفاقية اعتماد المسجل، وينبغي مناقشة أية تغييراتمن خلال منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO).

- وسيظل بروتوكول Whois الذي يمكن البحث عنه خدمة اختيارية.

- وتجب معالجة بيانات Whois بالتوافق مع قوانين الخصوصية.

ملخص التعليقات

تحسين الامتثال. بينما نقر بأن ICANN تسعى جاهدة لتحسين Whois، فما يزال النظام، لا سيما إنفاذ الاتفاقيات، غير كافٍ في نظام أسماء النطاق (DNS) الحالي. وتحتاج ICANN أن تتناول بوضوح طريقة تخطيطها لتوفير قدرٍ كافٍ من الامتثال والإنفاذ حيث سيصبح الإنفاذ صعبًا للغاية مع تقديم نطاقات gTLD الجديدة. *مؤسسة الأخبار (13 مايو 2011)*.

الغرض من نطاق TLD أو نموذجه التجاري. لا تأخذ مخرجات بروتوكول Whois المحددة والواردة في البند رقم 4 من اتفاقية التسجيل بعين الاعتبار الغرض من نطاق TLD أو نموذجه التجاري. وينبغي على ICANN النظر في منح مقدمي الطلبات القدرة على اقتراح مخرجات Whois مناسبة. AusRegistry *(بتاريخ 16 مايو 2011)*.

دقة Whois--لزوم التحقق والمراقبة.
على الرغم من سعادة Time Warner بإدراك ICANN لأهمية دقة Whois من خلال منح طلبات gTLD الجديدة نقطة إضافية في عملية التقييم إذا ما قاموا بالتحقق من بروتوكول Whois ومراقبته، فإننا لا نرى سببًا وراء عدم جعل هذا الأمر إلزاميًا. وقد يساعد هذا المطلب، إذا ما تم تنفيذه بحزم، في كمه سلسلة كبيرة من الانتهاكات. *Time Warner (14 مايو 2011)*.

ينبغي دمج الآليات الرامية إلى تشجيع جودة Whois في متطلبات الحد الأدنى "لمنع إساءة الاستخدام والتخفيف من حدة السلوك الضار" حتى يتسنى حصول مقدمي الطلبات الذين يخفقون في إلزام أنفسهم بها باستلام رصيد صفر من نقاط الإخفاق بشأن تطبيق هذا المعيار. *COA (15 مايو 2011). SIIA (15 مايو 2011). IPC (15 مايو 2011)*.

بالإضافة إلى تحديد جهود السعي إلى دقة Whois والإلزام بها كجزء من الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية، ينبغي على ICANN، بعد استلام الجولة الأولى من الطلبات ومراجعتها، مراجعة متطلبات الحد الأدنى الخاصة بأية سياسات أو إجراءات تخص إساءة الاستخدام لدمج أفضل الممارسات الموجودة في الطلبات المتعددة. وإن لم يحدث هذا، قد تقوم سجلات مختلفة بتشغيل معايير مختلفة بدرجة كبيرة، والتي ستؤدي إلى مزيد من الانتهاكات بالنسبة لنطاقات gTLD مع المعايير المهلهلة. *NCTA (الوحدة 2، 13 مايو 2011)*.

لقد اتخذت ICANN خطوة إلى الوراء بعدم مطالبة كل نطاقات gTLD الجديدة في هذه الجولة بتبني كل الالتزامات الخاصة بجودة بيانات Whois الموسعة والوصول إليها، تلك الالتزامات المتفق عليها من خلال ثلاثة نطاقات gTLD في الجولة السابقة (asia.، وmobi.، وpost.). وتمثل هذه المتطلبات المعقولة والعملية بشكلٍ كبير أفضل الممارسات الحالية فيما يتعلق باتفاقيات تسجيل gTLD، ولم تقم ICANN مطلقًا بتوضيح السبب وراء عدم مطالبة كل سجلات gTLD الجديدة بالوفاء بها. *COA (15 مايو 2011)*; *SIIA (15 مايو 2011); IPC (15 مايو 2011)*.

ينبغي أن يكون بروتوكول Whois القابل للبحثإلزاميًا. يعد منح نقطة إضافية إلى مقدمي الطلبات الذين سيوفرونه أمرًا إيجابيًا ولكن ما يزال غير كافٍ. فالوصول إلى Whois القابل للبحث يعد أمرًا ذا قيمة كبيرة للكيانات التي تكافح عمليات الاحتيال والتزوير عبر الإنترنت، وستكون مواصفات البحث الواردة في البند رقم 4 مفيدة للغاية في مكافحة عمليات التزوير وإساءة الاستخدام عبر الإنترنت. ومما يؤسف له أن ICANN سمحت لإحدى لجان مجلس إدارتها بعمل تحديد جزافي بأن Whois القابل للبحث غير مطلوب. *Microsoft (15 مايو 2011)*.

توحيد Whois القابل للبحث. يتطلب بروتوكول Whois القابل للبحث، الموضح في السؤال رقم 20 من أسئلة معايير التقييم وفي البند رقم 4 من اتفاقية التسجيل، مزيدًا من التحديد التقني. والطريقة التي وصفت حاليًا من شأنها خلق العديد من عمليات التنفيذ غير المتوافقة بصورة محتملة والتي ستعطي المستخدمين النهائيين نتائج غير متسقة وتؤدي إلى إرباكهم. ومن ثم ينبغي توحيد Whois القابل للبحث قبل بداية فترة تقديم الطلبات. وإذا لم يتم توحيد Whois القابل للبحث قبل بداية فترة تقديم الطلبات، فينبغي حينئذٍ حذف "متطلبات التجاوز" بالنسبة للسؤال رقم 26 من أسئلة معايير التقييم. *AusRegistry (16 مايو 2011)*.

لا تحرز تحسينات Whois الواردة في مسودة مناقشة أبريل 2011 نجاحًا كبيرًا بما فيه الكفاية. إضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بمعيار التقييم 26، لم توضح ICANN مطلقًا السبب في أن Whois القابل للبحث يطرح مخاطر كبيرة من إساءة الاستخدام أكثر من النموذج الحالي المتوفر عن طريق المسجلين في بيئة thin Whois. وتحت رعاية ICANN، تم السماح بخدمة Whois للحط من مستواها الحالي الضعيف. *COA (15 مايو 2011)*.

طلبات الوصول إلى ملف المنطقة. توصي RySG بأن تقوم ICANN بإعادة إدخال اللغة التي تتطلب تقديم عنوان IP واسم المضيف من كل الأطراف التي تطلب الوصول إلى ملف المنطقة. وتمثل هذه المعلومات أهمية قصوى لتمكين مشغل السجل من تجنب إساءة الاستخدام. *RySG (15 مايو 2011)*.

التوضيح. لا تتطابق المعلومات المطلوبة بموجب أحكام "الوصول المجمع إلى بيانات التسجيل" الواردة في البند 4، القسم 3 من اتفاقية التسجيل مع الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة في البند 2 الخاص بمستودع البيانات من اتفاقية التسجيل وتعد في الحقيقة مجموعة فرعية لمثل هذه البيانات. وسيكون من المفيد فهم كيف أن توفير الوصول المجمع لبيانات الوصول إلى ICANN يضمن الاستقرار التشغيلي لخدمات السجل، أو أنه يسهل عمليات التحقق من الامتثال التي تجري على المسجلين المعتمدين حيث إن طلب توفير مجموعة فرعية من بيانات مستودع البيانات يتطلب من مشغل السجل وضع ودعم عملية إضافية غير ضرورية فيما يبدو. *AusRegistry (16 مايو 2011)*.

قوانين الخصوصية الوطنية. تتطلب الأقسام 1.4، و1.5 و1.6 من البند 4 من مشغل السجل تقديم عناصر محددة من المخرجات الخاصة بخدمة دليل بيانات التسجيل. وعلى الرغم من ذلك، يمثل نشر بعض هذه العناصر المدرجة في هذه الأقسام في دول محددة انتهاكًا لقوانين الخصوصية الوطنية. تقترح شركة AusRegistry إضافة حكم يتطلب توفير Whois على النحو الوارد في البند 4، إلا إذا كانت قوانين الخصوصية الوطنية الخاصة بمشغل السجل تحظر عرض بعض العناصر. وإذا كانت تلك القوانين تحظر عرض هذه العناصر، فيجب على مشغل السجل توثيق هذا في الطلب المقدم إلى ICANN وتوضيح ما هي عناصر Whois التي يمكن توفيرها بموجب قوانين الخصوصية الوطنية. وفيما يتعلق بالعناصر التي ستظل محجوبة كجزء من الالتزامات القانونية لمشغل السجل، يجب استمرار وجود أزواج المفاتيح/القيم ويجب أن تستمر قيمة المجال الذي لم يتم الكشف عنه متوافقة مع متطلبات التنسيق الواردة في القسم 1.7 من البند 4. *AusRegistry (16 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

تلتزم ICANN بتنفيذ متطلبات نموذج بيانات thick Whois لبرنامج gTLD الجديد. ستمثل البيانات الدقيقة ذات الجودة العالية لبروتوكول Whois أحد العناصر الهامة لنطاقات gTLD الجديدة وسيتلقى مقدمو الطلبات الذين يقدمون خدمات Whois قوية رصيدًا إضافيًا في طلباتهم لمثل هذه الجهود. وعلى الرغم من ذلك، يجب وزن فوائد متطلبات Whois الإضافية الإلزامية مقابل تعويض المخاوف الفنية وذات الصلة بالخصوصية، والتكاليف المتزايدة لتوفير مثل هذه الخدمات وموارد إنفاذ ICANN. وبعد النظر في تعليقات المجتمع، تم النظر في متطلبات Whois في مسودة اتفاقية التسجيل الجديدة على أنها تمثل الحد الأدنى من الالتزامات المناسبة لكل سجل. وقد يتطلب مشغل السجل مخرجات Whois إضافية تتسق مع نموذجه التجاري، بموجب القوانين المعمول بها. وينبغي مناقشة أية استثناءات من متطلبات Whois الأساسية/الحالية في المنظمة الداعمة لأسماء النطاقات العامة التابعة لـ ICANN. "تم تحديد صيانة والوصول إلى المعلومات الدقيقة والحديثة المتعلقة بسجلات أسماء النطاق" على أنها ضمن "التوافق المحكم" للموضوعات التي قد تؤسس عليها ICANN سياسات إجماع جديدة.

ويعتبر "التحقق من" Whois هو موضوع اتفاقية اعتماد المسجل، القسم 3.7.8، والذي ينص على أن المسجلين سيمتثلون إلى أية سياسات إجماع تؤسسها ICANN "تتطلب بشكلٍ معقول ويمكن تطبيقه تجاريًا (أ) التحقق، في وقت التسجيل، من معلومات العقد المرتبطة بالاسم المسجل الذي يرعاه المسجل أو (ب) إعادة التحقق الدوري من مثل هذه المعلومات". وينبغي مناقشة أي متطلبات تحقق من Whois تتعلق بنطاقات gTLD واعتمادها من خلال المنظمة الداعمة لأسماء النطاقات العامة.

وقد تمت إحالة مسألة بروتوكول Whois القابل للبحث من قبل ICANN إلى مجموعة عمل حماية المستهلك وبيانات مجلس إدارة ICANN <http://www.icann.org/en/committees/consumer-protection/>. وقد أشار التقرير النهائي لمجموعة عمل حماية المستهلك وبيانات مجلس الإدارة (WG-DCP) أن "WG-DCP تنصح مجلس الإدارة بأن جعل بروتوكول Whois إلزاميًا هو مسألة سياسية ينبغي إحالتها إلى المنظمة الداعمة لأسماء النطاقات العامة، ولكننا نقبلها على أنها اختيارية كما هو مقترح في الإصدار الحالي من دليل مقدم الطلب. ونوضح أن هناك مسائل تتعلق بحماية المستهلكين والبيانات يمكن طرحها من خلال نظام Whois قابل للبحث". <http://www.icann.org/en/committees/consumer-protection/report-on-recommendations-07dec10-en.htm>.

وفي اجتماعه المنعقد في قرطاجنة، تبنى مجلس إدارة ICANN هذه التوصية ولذا سيستمر تقديم Whois كخيار لكل سجل بدلاً من الإلزام به ووجوب تطبيقه في كل السجلات الجديدة. ويتوافق هذا مع اتفاقيات gTLD الحالية، والتي يذكر القليل منها أنه سوف يتم توفير Whois القابل للبحث. وقد تم إدراج الأحكام التي تحكم متطلبات Whois القابل للبحث في كل اتفاقيات التسجيل الحالية التي تنص عليها اختياريًا من خلال السجل المعمول به كجزء من عملية التفاوض ولم تكن مطلوبة من قبل ICANN. وتذكر كل هذه الأحكام أن الخدمة يتم تقديمها "بموجب سياسات الخصوصية المعمول بها"، ولذا لا يعد نهج الدليل في النظر في اعتبارات الخصوصية متسقًا مع الممارسة الحالية.

وما تزال تقع على عاتق المجتمع مسؤولية وضع مواصفات محددة لبروتوكول Whois القابل للبحث الذي يمكن دمجه في البند 4. ونظرًا لانعدام الإجماع حول مثل هذا البند، يوفر البند 4 إرشادات عالية المستوى فقط حول متطلبات Whois القابل للبحث في تلك السجلات التي اختارت توفيرها.

لا تتطابق المعلومات المطلوبة بموجب أحكام "الوصول المجمع إلى بيانات التسجيل" الواردة في البند 4، القسم 3 من اتفاقية التسجيل مع الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة في البند 2 الخاص بمستودع البيانات من اتفاقية التسجيل لأن ICANN لا تتطلب بيانات المستودع الكاملة لأغراض عمليات التحقق من الامتثال واستخدام المسجل.

وقد وضعت ICANN في وقت سابق إجراءً لمعالجة أوجه تعارض Whois مع قوانين الخصوصية المعمول بها على موقع الويب http://www.icann.org/en/processes/icann-procedure-17jan08.htm. ومنذ بداية هذا الإجراء، لم يتم تلقي أية اقتراحات. وقد تمت إضافة حكم جديد (باستخدام اللغة من الأحكام الواردة في اتفاقيات التسجيل الحالية لـ ICANN) إلى مسودة اتفاقية التسجيل الجديدة التي تتطلب الامتثال إلى قوانين الخصوصية المعمول بها التي ستكون واجبة التطبيق في كل عمليات معالجة البيانات الشخصية، بما في ذلك بيانات Whois.

الأسماء المحجوزة-البند 5

النقاط الرئيسية

- يدرس مجلس إدارة ICANN المعايير التي يجب الوفاء بها لفئة محدودة من المنظمات العالمية القائمة لتكون مؤهلة للحصول على العلامات المحجوزة من التسجيل. وعلى الرغم من ذلك، ما تزال هذه العملية قائمة ولم يتم التوصل إلى أية قرارات فيما يتعلق بتنفيذ هذه المعايير في برنامج gTLD الجديد.

- وبموجب نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية، سيتم مبدئيًا حجز الأسماء الجغرافية التي تظهر في رموز الدول والقوائم المحددة من قبل في المستوى الثاني، بغض النظر عن نوع TLD. وقد يتم تحرير تلك الأسماء فيما يتعلق بموافقة الحكومة المعنية أو بموجب الإجراءات المعتمدة من قبل اللجنة الاستشارية الحكومية (على سبيل المثال إجراءات INFO.).

ملخص التعليقات

قائمة الأسماء المحجوزة—أوليمبية وأولمبياد. ينبغي إضافة مصطلحات أوليمبية وأولمبياد إلى قائمة الأسماء المحجوزة، الأمر الذي سيتسق مع قوانين الأمم المتحدة والدول الأخرى الهائلة العدد حول العالم، وسيسمح للجنة الأوليمبية الأمريكية بتركيز مواردها المحدودة على مهمتها الرئيسية، بدلاً من عمليات التسجيل الدفاعية والعملية المرهقة من تقديم المعارضات الرسمية ضد انتهاك طلبات gTLD. تعد آليات حماية الحقوق (RPMs) في الدليل غير كافية لحماية الحركة الأوليمبية. وقد أيدت اللجنة الأوليمبية الأمريكية (USOC) واللجنة الأوليمبية الدولية (IOC) بشكلٍ متكرر أن حجز الكلمات "أوليمبية وأولمبياد" في المستوى الأعلى والمستوى الثاني لكل نطاقات gTLD الجديدة يخدم المصالح العامة للمجتمع الدولي وتتوافق مع مبادئ القوانين المقبولة. وعلى نحو ما تم توضيحه بالتفصيل في التعليقات السابقة المقدمة إلى ICANN، سنت أكثر من ثلاثين دولة تشريعًا لا نظير له بحفظ الاستخدام الحصري لكلمات أوليمبية وأولمبياد إلى IOC واللجان الأوليمبية الوطنية. وقد وقع ما يزيد عن ستين دولة على معاهدة نيروبي بشأن حماية للرمز الأوليمبي، واضعة بذلك حماية خاصة للحركة الأوليمبية كمبدأ قانوني مقبول دولي. وقد أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية على مجلس إدارة ICANN لاعتماد الطلب بإضافة كلمات أوليمبية وأوليمبياد إلى قائمة الأسماء المحجوزة. USOC *(بتاريخ 13 مايو 2011)*. IOC *(بتاريخ 15 مايو 2011)*.

الأسماء المحجوزة—إزالة علامة ICANN. تقضي مبادئ المساواة والعدالة بأنه ينبغي إزالة علامة ICANN من قائمة الأسماء المحجوزة. وتتحمل ICANN نفس العبء والنفقات لحماية علامتها ضد من يقومون بالسطو الإلكتروني كضرورة فعل ذلك لسائر مالكي العلامات التجارية. *Microsoft (15 مايو 2011)*.

عناوين من حرفين. ينبغي حذف الحجز المضاف حديثًا "للعناوين المكونة من حرفين" من دليل مقدم الطلب، الأمر الذي قد يسبب مشاكل ويفتقر إلى عرض الأسباب. والارتباك مع "الرموز المكونة من حرفين" الخاصة بـ ccTLDs أو الأسباب التقنية لا تعد دليلاً بأي حالٍ من الأحوال. ولم تكن مسألة حجز العناوين المكونة من حرفين نقطة تتم مناقشتها علنًا ووضعها في قواعد الدليل بدون مناقشة مجتمعية يعد خارج عملية تطوير السياسة. ويعد توقيتها غريبًا لأنه قد قامت دستة من سجلات gTLD وccTLD بتحرير "العناوين المكونة من حرفين" حديثًا فقط وتخطط لتحريرها في المستقبل القريب، مع اعتماد ICANN في حالة نطاقات gTLD. سيخلق حجز العناوين المكونة من حرفين تحديات قانونية في العديد من نطاقات gTLDs الجديدة (على سبيل المثال في ألمانيا DENIC، كان المشغل هو ccTLD de. في عام 2010 الذي دفعت به المنافسة وقوانين العلامة المسجلة لتحرير كل "العناوين المكونة من حرفين"). *dotBERLIN (بتاريخ 11 مايو 2011)*. *DOTZON (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

حماية كل الأسماء الجغرافية. تجب حماية أسماء غير العواصم بنفس درجة أسماء العواصم. تجب حماية كل الأسماء الجغرافية (بصرف النظر عن وجودها في قائمة ISO 3166) والتي حددتها الحكومة الوطنية لكل حق للحكومة الوطنية بنفس درجة حماية أسماء العواصم. على أن يتم إدراج الأسماء المحمية هذه في قائمة من قبل كل حكومة وفي وقت سابق على التسجيل مع ICANN. *حكومة مدينة طوكيو (13 مايو 2011)*.

حماية الاختلافات في أسماء العواصم. تجب حماية الاختلافات في أسماء العواصم (في أية لغة) عن طريق طلب توثيق الدعم من الحكومات المعنية (على سبيل المثال، تمثل كل من الكلمات "Tokyo" و"Tokyo-to" اسم طوكيو عاصمة اليابان). *حكومة مدينة طوكيو (13 مايو 2011)*.

رموز الدول في المستوى الثاني.
يعد الحظر المقترح من قبل ICANN على رموز الدول في المستوى الثاني غير واقعي وضد الناحية التجارية وسيكون من الصعب على الشرطة. فهي ستحظر على مقدم طلب العلامة التجارية التي تنتهي بنقطة تسجيل اسم دولة في المستوى الثاني لسبب منطقي وقانوني تمامًا (على سبيل المثال us.budweiser). وحيث لا يوجد حظر على إنشاء المجلدات (على سبيل المثال www.budweiser/uk) فهذا يعد قيدًا مصطنعًا ينبغي رفعه. *Valideus (13 مايو 2011). MARQUES/ECTA (15 مايو 2011)*.

استخدام الأسماء الجغرافية في المستوى الثاني والمستويات الأخرى—مقدمو طلبات العلامة التجارية المنتهية بنقطة. إن أهمية حماية الأسماء الجغرافية أمر معقول ولكننا نطالب ICANN بتعريف الطبيعة الخاصة لمقدمي الطلبات المحتملين للعلامة التجارية المنتهية بنقطة والتخفيف عنهم من عبء هذا المطلب (السؤال 22، DAG) أو توفير (أو منح إذن بالتطوير والتوظيف المستقل) حل عالمي يسمح لمقدمي طلبات العلامات التجارية المنتهية بنقطة من تحرير الأسماء الجغرافية المحجوزة (وكذلك رموز الدول المكونة من عنوانين) لاستخدامهم الحصري الداخلي دفعة واحدة. ويمكن للجنة الاستشارية الحكومية تنفيذ حل عالمي تستطيع من خلاله توفير قائمة بالدول محفوظة بشكلٍ مركزي ومشغلي ccTLD الذين وافقوا على أسماء دولهم/رموز دولهم المسجلة تحت نطاقات TLD للعلامات التجارية المنتهية بنقطة (دون الحاجة إلى إجراءات خاصة). ونتيجة لذلك، أي سجل يرغب في استخدام مثل هذه الأسماء سيقوم ببساطة بإدخاله في اتفاقية مع GAC أو أية هيئة أخرى ذات صلة، بدلاً من ضرورة التشاور بشكلٍ فردي مع ما يزيد عن 200 حكومة مختلفة. وإذا لم يكن تقديم مثل هذه الآلية قابلاً للتطبيق، سيستفيد مقدمو طلبات العلامات التجارية المنتهية بنقطة بشكلٍ كبير من الإعفاء من المطلب الذي يقتضي إنشاء آليات حجز وتحرير للأسماء الجغرافية. وبدلاً من ذلك، تستطيع اللجنة الاستشارية الحكومية توفير قائمة بنقاط الاتصال لممثلي الحكومات المرتبطين بكل سلسلة في المستوى الثاني. علاوة على ذلك، يمكن إلزام الحكومات بالاستجابة إلى أي طلب من السجل في غضون فترة زمنية محددة. وسيستفيد مستخدمو الإنترنت بشكلٍ كبير من قدرتهم على البحث عن علاماتهم التجارية المفضلة والوصول إليها وفقًا للأماكن الجغرافية. وقد يتأخر هذا بشكلٍ غير ضروري إذا ما تم تعقيد إجراءات تحرير الأسماء الجغرافية بشكلٍ مفرط. *Bright Consulting (14 مايو 2011)*.

بموجب الحصول على اعتماد الحكومات الوطنية المختصة، يجب السماح للمسجل الفردي لـ TLD بتسجيل كلا الاختصارين المكونين من حرفين والأسماء الكاملة للدول والمناطق في المستوى الثاني (إضافة هذه اللغة إلى القسم 2.6 "واستثناء المسجل الفردي لنطاقات TLD فيما يتعلق بالأسماء الجغرافية في المستوى الثاني"). وسيرغب المسجل الفردي لنطاقات TLD بصورة معقولة في إنشاء نطاقات في المستوى الثاني لوحدات التشغيل أو الفصول الخاصة بهم في كل دولة أو منطقة (على سبيل المثال Canada.canon). *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

قد تتطلب نطاقات TLD الخاصة بالعلامات التجارية استخدام "jp" أو "Japan" في المستوى الثاني على سبيل المثال. وعلى حسب البند 5 من مسودة الاتفاقية، يجب على السجلات أولاً حجز الأسماء في قائمة ISO 3166-1. وعلى الرغم من أنه تم تحديد أن مقدم الطلب يجوز له اقتراح تحرير هذه الأسماء المحجوزة، فإن عملية تحرير هذه الأسماء ينبغي توضيحها في دليل مقدم الطلبات النهائي. *UrbanBrain (بتاريخ 16 مايو 2011)*.

ويلفت البند رقم 5.5 الانتباه إلى أنه ينبغي حجز أسماء الدول والمناطق المضمنة في قائمة ISO 3166 في المستوى الثاني وخصوصًا النقاط الموجهة فقط نحو النموذج القصير من الاسم المعادل باللغة الإنجليزية لاسم الدولة أو المنطقة. وليس هناك ذكر للأسماء المكونة من ثلاثة أحرف أبجدية. مع الأخذ في الاعتبار للغرض وراء حجز أسماء الدول والمناطق، فهذا يثير التساؤل حول ما إذا كان ممكنًا تسجيل أسماء المستوى الثاني مثل "JPN.TLD". ينبغي أن توضح ICANN هذا الأمر جيدًا في الإصدار القادم من الدليل. *UrbanBrain (16 مايو 2011)*.

يتضمن سؤال التقييم 22 مشغل سجل يمكنه صياغة خطة لتحرير الأسماء الجغرافية، ولكن المواصفة 5، القسم 2 من اتفاقية التسجيل تقرر أن أي مشغل سجل يمكنه تحرير رموز دولة مكونة من رقمين ولكن ليس الأسماء الجغرافية. وترى AusRegistry ضرورة تعديل البند 5 لتطابق اللغة الموجودة في السؤال 22 ولذا يسمح بتسجيل الأسماء الجغرافية تحت TLD. *AusRegistry* (16 *مايو* 2011).

تحليل التعليقات

يدرس مجلس إدارة ICANN المعايير التي يجب الوفاء بها لفئة محدودة من المنظمات العالمية القائمة لتكون مؤهلة للحصول على العلامات المحجوزة من التسجيل. وعلى الرغم من ذلك، ما تزال هذه العملية قائمة ولم يتم التوصل إلى أية قرارات فيما يتعلق بتنفيذ هذه المعايير في برنامج gTLD الجديد.

ووفقًا لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، سيتم على وجه العموم حجز كل أسماء الدول التي تظهر في قائمة ISO 3166-1، وكذلك رموز الدول التي تتكون من حرفين من التسجيل في المستوى الثاني في نطاقات gTLD الجديدة. وينص البند 5 أنه يجوز لـ ICANN اعتماد استثناءات لهذا المطلب. وقد تمت مراجعة البند 5 لتوضيح أن هذه الأسماء قد يتم تحريرها بموافقة الحكومات المعنية أو بموجب الإجراءات المعتمدة من قبل اللجنة الاستشارية الحكومية. وسيكون مقدم الطلب مسؤولاً عن توضيح ما إذا كان سيسعى إلى تحرير مثل سلاسل المستوى الثاني هذه أم لا وفي حالة حدوث هذا ما هي الإجراءات التي ستستخدم. على أن تخضع مثل هذه الخطط إلى اللجنة الاستشارية الحكومية ومراجعة المجتمع في وقت سابق على اعتماد ICANN لأية استثناءات. وقد يتم منح أي من هذه الاستثناءات على أساس فردي، أو على أساس شامل طالما أن كل مكتب تسجيل يوافق على إجراءات معينة. على سبيل المثال، أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية في وقت سابق إلى أفضلية الإجراء المستخدم لتحرير أسماء الدول في نطاق .INFO TLD. وقد يكون هناك مزيد عمل بالنسبة لتطوير عمليات ICANN وإرشاداتها فيما يتعلق بهذه المسألة بين الوقت الحالي وبين الوقت الذي تبدأ فيه عملية التفويض لنطاقات gTLD الجديدة بموجب البرنامج.

وستكون حماية كل أسماء المدن قابلة للتنفيذ مع الأخذ في الاعتبار أرقام الأسماء التي يحتمل تضمينها في مثل هذه الفئات. وكذلك، فإن الأسماء التي يصادف ارتباطها ببعض المدن الكبيرة أو الصغيرة أو القرى الكبيرة أو الصغيرة في مكانٍ ما قد تتضمن أيضًا استخدامات أخرى مشروعة لا ترتبط بتلك المدينة الكبيرة أو الصغيرة أو القرية الكبيرة أو الصغيرة. وقد تم توضيحٌ هذا الاستدلال بالتفصيل تحت قسم الأسماء الجغرافية من هذا الملخص والتحليل وفي تحليلات التعليقات السابقة.

أداة العمليات المستمرة-البند 8

النقاط الرئيسية

- سيتحتم على كل مشغلي السجلات، بما في ذلك الجهات الحكومية، الحفاظ على أداة عمليات مستمرة.
- وقد لا توفر البدائل المقترحة لأداة العمليات المستمرة الموارد الضرورية لضمان وظائف السجل الثابتة.

ملخص التعليقات

الحكومات المحلية—معاملة مختلفة. سيكون المطلب الخاص بأداة العمليات المستمرة الوارد في البند 8 مرهقًا على وجه الخصوص للحكومات المحلية في ضوء عمليات وضع الموازنة الخاصة بهم. لقد أدركت ICANN في كل مكان في مسودة اتفاقية التسجيل أن نطاقات TLD التي يتم تشغيلها من قبل الجهات الحكومية ينبغي التعامل معها بطريقة مختلفة إلى حد ما عن نطاقات TLD الأخرى، في المادة 4، القسم 4.5، لا تشير اللغة البديلة للكيانات الحكومية الدولية أو الحكومية فيما يتعلق بنقل السجل فور إنهاء الاتفاقية من قريب أو بعيد إلى أداة عمليات مستمرة. وهذا هو النهج الصحيح حيث إن الكيانات الحكومية لا تخضع إلى الزوال بعد إطلاق السجل والعمل بموجب متطلبات قانونية معينة لا تتماشى مع مطلب أداة عمليات مستمرة. بالإضافة إلى ذلك، لا تسمح المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عمومًا (GAAP) لمدينة نيويورك بنقل الأرصدة بين السنوات المالية، ومن ثم سيؤدي الحفاظ على أداة عمليات مستمرة عبر فترة مدتها خمس سنوات إلى انتهاك المتطلبات المحاسبية السنوية التي تهدف إلى ضمان الامتثال إلى قانون الدولة والقانون المحلي وكذلك لـ GAAP. وتمتلك مدينة نيويورك أصولاً كافية للحفاظ على عمليات السجل عند مستوى يوفر الضمانات الأساسية التي تسعى ICANN إلى توجيهها من خلال أداة عمليات مستمرة. *مدينة نيويورك (13 مايو 2011)*.

معارضة أداة العمليات المستمرة والبدائل المقترحة. لا يعد وصف أداة العمليات المستمرة الوارد في الدليل الحالي واضحًا بدرجة كافية. فمطلب أداة العمليات المستمرة قد مثل عقبة كؤودًا أمام مقدمي الطلبات الجدد في قدرتهم على زيادة الأموال أو المشاركة في تخطيط العمل التجاري المناسب. ومن ثم تقترح RySG بديلاً لأداة العمليات المستمرة: إنشاء صندوق تأمين صوري يتم الدفع له من قبل كل مشغل سجل gTLD جديد عن فترة السنوات الخمس الأولى التالية لإطلاق gTLD الجديد (على سبيل المثال، ينبغي أن يكون المطلب الخاص بضرورة دفع كل مشغل سجل مبلغًا إضافيًا يقدر بـ 5000 دولار أمريكي في رسوم السجل عن كل سنة إلى ICANN (أو ممثلها) عن الغرض المحدد لتمويل مشغلين أو ثلاثة من مشغلات السجل النهائيين الاحتياطيين في حالات الطوارئ كافيًا، انظر نص تعليقات RySG لمزيد من التفاصيل). وقد تأخذ وظيفة أداة العمليات المستمرة أيضًا شكل بوليصة تأمين مكتوبة من قبل شركة تأمين

حسنة السمعة بدرجة عالية. وإذا لم يتوفر التأمين الخاص، عندها قد يتم إنشاء صندوق تأمين أسير موضح في تعليقات RySG. وينبغي عرض المبلغ المقدر بـ 5000 دولار لكل سجل كل عام كرجل القش حتى يتم عمل التأمين المناسب ضد المخاطر لتحديد مساهمة مناسبة. واستطاعت ICANN استئجار الخبير المناسب لاحتساب المساهمة المناسبة والمجمع النقدي، على أن يتم تعويض تكلفة استئجار الخبير من المجمع. *RySG (15 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

قد يؤدي استثناء الطلبات الحكومية أو شبه الحكومية من المطلب الذي يقضي بضرورة الحفاظ على أداة عمليات مستمرة إلى تعريض المسجلين إلى الخطر في حالة أن يقرر مقدمو الطلبات هؤلاء أو المشغلون الحفاظ على تشغيل TLD أو أن يتعذر عليهم فعل ذلك لأي سبب من الأسباب. وبسبب هذه المخاطرة، تعد أداة العمليات المستمرة ضرورية لكل مقدمي الطلبات، بما في ذلك الكيانات الحكومية، لكي يتسنى ضمان عمليات السجل الثابتة وحماية المسجلين في TLD. وإذا كان لـ ICANN أن تستثني كل الطلبات الحكومية وشبه الحكومية من هذا الالتزام، فقد يؤدي هذا إلى عمليات انتهاك وحالات تتخلى فيها تلك الكيانات عن مسؤوليتها إزاء TLD الخاص بهم. وقد تتخلى الحكومات عن نطاقات TLD عندما تتغير الحكومات أو أثناء حذف بنود من الموازنة.

وقد تمت دراسة بدائل أداة العمليات المستمرة الموضحة في تعليقات المجتمع من قبل ICANN وقررت تعذر تنفيذها. وقد لا يوفر صندوق طوارئ يتم تمويله من قبل السجل موارد مناسبة لضمان وظيفة السجل الثابتة. وإذا كان لعدد كبير من مشغلي السجل أن يفشل في غضون فترة وجيزة من إطلاق نطاقات gTLD الجديدة، فسيسفر هذا عن وجود عدد غير كافٍ من المشاركين في مثل هذا الصندوق لتوفير التمويل الملائم للحفاظ على عمليات الطوارئ في هيئات التسجيل المخفقة.

مدونة قواعد السلوك-البند 9

النقاط الرئيسية

- قد يكون مشغلو السجل الذين لديهم القدرة على الإثبات لـ ICANN بالدليل أنهم يمتثلون إلى المعايير الواردة في القسم 6 من مدونة قواعد السلوك مؤهلين للاستثناء من مدونة قواعد السلوك ولكن سيظل عليهم أن يمتثلوا إلى أحكام عدم التمييز الأخرى من اتفاقية التسجيل.
- وتم الإذن بحجز الأسماء التي تمثل خطرًا يهدد أمن واستقرار DNS من خلال القسم 2.6 اتفاقية التسجيل.
- وستقوم ICANN بإعداد تقارير فيما يتعلق بالامتثال إلى مدونة قواعد السلوك التي تتفق عمومًا مع التزاماتها بمبادئ المحاسبة والشفافية.

ملخص التعليقات

المساهمة في الانتهاكات والامتثال. قبل عملية تقديم الطلبات أو أثناءها، ينبغي على ICANN السعي للحصول على مساهمة المجتمع بشأن الانتهاكات المحتملة (بما في ذلك القوائم الموضوعة من قبل مجموعات عمل VI وRAP)، وبيانات الكشف، والبيانات المطلوبة لعملية الكشف، وآليات الحماية وطرق الامتثال. وينبغي كذلك السعي للحصول على مساهمة المجتمع وفقًا لتدابير تأديبية لضمان الامتثال. *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011)*.

مقدمو طلبات العلامات التجارية المنتهية بنقطة. إنه لمن دواعي سرورنا أن نلاحظ أن الأحكام التي تراعي موقف مقدمي طلبات العلامات التجارية المحتملين تم تضمينها الآن في مدونة قواعد سلوك السجل. *Bright Consulting (14 مايو 2011)*.

يحتاج تعريف الطرف الثالث غير التابع إلى التوضيح في هذا الصدد - يتطلب تحديد الاستخدام فيما يتعلق بالمستهلكين والمشاركين والموظفين؟ وما إلى ذلك. *RySG (15 مايو 2011)*.

يعد استثناء بعض سجلات العلامات التجارية المنتهية بنقطة من قيود مدونة قواعد سلوك مشغل السجل وخصوصًا من متطلبات عدم التمييز بين المسجلين المعتمدين خطوة في الاتجاه الصحيح. وينبغي على ICANN أن تتخذ الخطوة المنطقية التالية وأن تسمح لمشغل السجل في هذا الموقف بالإعفاء من استخدام المسجلين المعتمدين تمامًا. *COA (15 مايو 2011)*.

ينبغي على ICANN توضيح طريقة عمل استثناءات العلامات التجارية المنتهية بنقطة الواردة في البند 9 وفي القسم 4.5 من مسودة اتفاقية التسجيل قبل إنهاء دليل مقدم الطلب. وينطبق كل استثناء فقط بناءً على شروط موضوعة سلفًا والتي تختلف من استثناء إلى آخر. وليس من الواضح ما إذا كان هذا الفرق مقصودًا أم غير مقصود وقد يكون من غير الواضح لمقدمي الطلبات المحتملين للعلامات التجارية المنتهية بنقطة الطريقة التي ينبغي بها هيكلة أنفسهم لكي يتسنى لهم الاستفادة من واحد من هذه الاستثناءات أو من الاستثناءات الأخرى. *COA (15 مايو 2011). IPC (15 مايو 2011).*

تعد اللغة "بخلاف جعله متاحًا" الواردة في حكم الاستثناء الخاص بنطاقات TLD لمسجل العلامة التجارية المنتهية بنقطة/المسجل الفردي واسعة للغاية وينبغي استبدالها "بنقل التحكم في عملية التسجيل". قد يتم تفسير عبارة "بخلاف جعله متاحًا" لتتضمن الحالات التي يسمح فيها مشغل المسجل للأطراف غير التابعة بترحيل المحتوى إلى مواقع الويب حيث لا تزال عملية التسجيل محكومة بالكامل من قبل المشغل. *دائرة الأعمال (بتاريخ 15 مايو 2011).*

التعامل مع المسجلين (القسم 1(أ)). ينبغي أن يلزم النص مشغل السجل فقط بتوفير مستوى معادل لوصول عملية التشغيل إلى أنظمة السجل وخدمات الدعم. وفيما يبدو أن اللغة الحالية تمنع مجموعة كبيرة من الترتيبات التي تمثل ممارسات عامة بين الشركات التابعة. على سبيل المثال، يبدو أنها تمنع أي جهة تسجيل من تقديم نسبة مساهمة أولية برأس المال إلى مسجل تابع، أو من تقديم خدمات أو مرافق مشتركة إلى مثل هذا المسجل. ومنع أية جهة تسجيل من تقديم هذه الأنواع من المساعدة إلى أحد المسجلين التابعين سيكون بمثابة عقبة أمام أية جهة تسجيل لتأسيس مثل هذا المسجل، والذي لن يكون متسقًا مع توجيهات مجلس الإدارة بالسماح بمثل هذه الترتيبات. وقد يضع هذا المنع المسجل أيضًا في مساوئ المنافسة مع سائر المسجلين الذين قد يتمتعون بالحصول على مثل هذا الدعم من شركاتهم التابعة. بالإضافة إلى ذلك، حيث يتسنى فقط للمسجلين الوصول إلى أنظمة المسجل وخدمات الدعم، لا نعتقد أنه من الضروري منع المسجلين من تقديم امتياز أو سعر خاص إلى بائعي التجزئة. *RySG (15 مايو 2011).*

تسجيل الأسماء عن طريق مشغل السجل (القسم 1(ب)). لا يوفر هذا القسم أية استثناءات لتسجيل الأسماء للحفاظ على أمن واستقرار DNS (أي; دودة كونفيكر). وقد يؤثر هذا الحذف سلبًا على قدرة جهات التسجيل على حماية أمن واستقرار نطاقات TLD من الناحية التشغيلية. *RySG (بتاريخ 15 مايو 2011).*

التوضيحات الضرورية. لم يتم بعد توضيح تعريف لبعض المصطلحات الأساسية مثل "جهة أخرى ذات صلة". ينبغي تحديد كل أسماء المستوى الثاني التي تنوي جهة التسجيل تسجيلها في حقها الخاص "كضرورية للإدارة وعمليات التشغل..." علنًا إما على أنها أسماء محجوزة في طلب مشغل السجل أو على أنها "خدمات سجل إضافية" من خلال عملية لجنة التقييم التقني لخدمات التسجيل (RSTEP). وبخلاف ذلك، يوفر الاستثناء الوارد في 1(ب) من مدونة قواعد السلوك منفذًا واسعًا للغاية ويستدعي إساءة الاستخدام من قبل مشغل السجل عبر سلسلة واسعة من نطاقات المستوى الثاني. *IPC (15 مايو 2011).*

التنقيح المقترح للقسم 1(ه)، البند 9. توصي RySG بإجراء هذه التغييرات (الموضحة): "الإخفاق في تبني وتنفيذ وإنفاذ السياسات والإجراءات التي تم تصميمها بصورة معقولة لمنع الإفصاح عن بيانات السجل السرية أو...استثناء (1) حيثما كان ضروريًا إدارة وعمليات تشغيل TLD، و(2) إلى حد [حذف "إلا إذا"] كل الأطراف الثالثة غير المرتبطة..." *RySG (15 مايو 2011).*

مراجعات الامتثال الداخلي. تلاحظ RySG أن نشر النتائج قد يؤدي إلى ردع المناقشة في المسائل السرية، والتي قد تكون نتيجة غير مرغوب فيها. *RySG (15 مايو 2011).*

مراجعة الامتثال الداخلي--قائمة التدقيق. ينبغي تحديد مراجعات الامتثال الداخلي المطلوبة من خلال البند 3 بمزيد تفصيل (على سبيل المثال، من الضروري تضمين قائمة تحقق من البنود). *IPC (15 مايو 2011).*

تحليل التعليقات

من خلال المنشورين السابقين المعلنين من مسودة مدونة قواعد السلوك، سعت ICANN للحصول على مساهمة المجتمع بشأن أنواع الممارسات التي ينبغي حظرها أو المطلوبة فيما يتعلق بتقديم الدمج الرأسي. وستواصل ICANN تعاونها مع المجتمع للتخفيف من حدة الأضرار المحتملة التي تنجم عن الدمج الرأسي من خلال إجراء المراجعات المناسبة لمدونة قواعد السلوك.

والغرض من المعايير التي يجب على مشغل السجل الالتزام بها وإثباتها عمليًا لـ ICANN لكي يتسنى له التأهل للإعفاء الممكن من مدونة قواعد السلوك هو وصف نطاقات TLD حيث يتم الحفاظ على كل عمليات التسجيل من قبل مشغل السجل لاستخدامه الخاص أو لاستخدام شركاته التابعة. انظر تحليل التعليقات تحت "النقل بعد الإنهاء" للاطلاع على مزيد من المناقشة حول المعايير المناسبة. وإنه من الأهمية بمكان ملاحظة أن، بالاتساق مع مبادئ المنظمة الداعمة لأسماء النطاقات العامة بشأن برنامج gTLD الجديد، القسم 2.9 من اتفاقية التسجيل، الذي يفرض عدم التمييز بين المسجلين المعتمدين لدى ICANN يستمر تطبيقه على كل أنواع نطاقات TLD.

لقد تمت مراجعة الفقرة 1(أ) في مسودة اتفاقية التسجيل استجابة لتعليق المجتمع لتوضيح أن قيود عدم التمييز تنطبق على توفير خدمات السجل واستخدامها ولا تنطبق على ترتيبات الأعمال التجارية النموذجية الأخرى بين الشركات التابعة. علاوة على ذلك، تمت إزالة الإشارة إلى بائعي التجزئة حيث إنها غير قابلة للتطبيق.

لا يعد الاستثناء الخاص بالفقرة 1(ب) الذي يسمح بتسجيل الأسماء عن طريق مشغل السجل فيما يتعلق بالحفاظ على أمن واستقرار DNS ضروريًا حيث إن مشغل السجل مسموح له بحجز مثل هذه الأسماء من التسجيل في رأيه الخاص بموجب القسم 2.6 من اتفاقية التسجيل. ولن يكون مطلوبًا من مشغل السجل تقديم قائمة بأية أسماء يقوم بتسجيلها بموجب الفقرة 1(ب) ولكن سيكون مطلوبًا منه توضيح إلى أي مدى تعد مثل هذه الأسماء ضرورية لتشغيل وإدارة TLD في حالة طلب هذا من قبل ICANN. وإذا ما كان تسجيل أي من هذه الأسماء سيمثل انتهاكًا للحقوق القانونية المكفولة لأي طرف ثالث، ستكون PDDRP متاحة لحل النزاعات الناجمة عن مثل هذا الانتهاك.

ولا يعد تبني السياسات والإجراءات المصممة لتجنب الإفصاح عن بيانات السجل السرية كافيًا. ويجب على مشغل السجل التعهد بعدم الإفصاح عن أي من هذه البيانات. وبهذه الطريقة، لم يتم تبني المراجعات المقترحة للفقرة 1(ه).

وسيتم الإعلان للجمهور عن نتائج المراجعات الداخلية للامتثال لمدونة قواعد السلوك بما يتوافق مع الالتزام بمبادئ المساءلة والشفافية الخاصة بـ ICANN تجاه المجتمع. وقد تقوم ICANN بوضع تنسيق ضروري لاستخدامه فيما يتعلق بمثل هذه التقارير بعد إجراء مزيد من الدراسات على تنفيذ ممارسات مدونة قواعد السلوك وإعداد التقارير.

مواصفات أداء السجل – البند 10

النقاط الرئيسية

- ستخضع أوقات استجابة السجل للنشر.
- وستكون كل معلومات الاتصال ذات الصلة بـ ICANN متاحة لجهات التسجيل.

ملخص التعليقات

نتائج المراقبة. تقترح ICANN وضع نظام تستطيع من خلاله مراقبة أوقات استجابة السجل عبر الإنترنت. وقد أوضحت RySG إلى ICANN أن طريقة المراقبة هذه ستؤدي إلى نتائج متنوعة بناءً على حركة المرور على الإنترنت. وترغب RySG في التأكد من أن ICANN لا تخطط لنشر نتائج المراقبة، والذي قد يكون على سبيل المثال ضارًا بمشغلي السجل في أجزاء معينة من العالم. *RySG (15 مايو 2011)*.

جهات اتصال ICANN (الأقسام 7.1 من خلال 7.3). ينبغي أن يكون هناك التزام من قبل ICANN بنشر عنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف على كل مشغلي السجل لقسم عمليات الطوارئ الخاصة بـ ICANN. *RySG (15 مايو 2011)*.

تحليل التعليقات

وفيما يتعلق بالتزاماتها بمبادئ المساءلة والشفافية، لا تنوي ICANN نشر نتائج المراقبة. وقد تكون المعلومات ذات الصلة بأوقات الاستجابة هامة للمسجلين وسائر أعضاء المجتمع بغض النظر عما إذا كان مشغل السجل يمتلك السيطرة الكاملة على مثل أوقات الاستجابة هذه أم لا.

وستسعى ICANN إلى إتاحة كل معلومات الاتصال الضرورية المطلوبة "للتصعيد في حالات الطوارئ" إلى مشغلي السجل حيثما اقتضت الضرورة وكان ذلك مناسبًا.

المشاركون

Adobe Systems Incorporated (Adobe Systems)
AFNIC
Eric Iriarte Ahon (E. Iriarte Ahon)
AIM-European — رابطة العلامات الأوروبية (AIM)
الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية (AIPLA)
Ronald N. Andruff et al. (R. Andruff et al.)
Arla Foods amba (Arla Foods)
Asociacion Puntogal
AusRegistry International (AusRegistry)
AutoTrader.com
Bayern Connect GmbH (Bayern Connect)
BBC and BBC Worldwide (BBC)
Brights Consulting Inc. (Brights Consulting)
B. Burmaa, Datacom Co., Ltd., Mongolia (B. Burmaa)
مركز معلومات شبكة الإنترنت بالصين (CNNIC)
City of New York
الائتلاف المضاد لإساءة استخدام أسماء النطاقات (CADNA)
ائتلاف المساءلة عبر الإنترنت (COA)
دائرة المستخدمين التجاريين ومستخدمي الأعمال (BC)
Dansk Internet Forum (DIFO) Dansk Internet Forum (DIFO)
Demand Media
Joel Disini, dotPH (J. Disini)
Domain Dimensions
Avri Doria (A. Doria)
DotAsia Organisation (DotAsia)
dotBERLIN GmbH & Co., (dotBERLIN)
DotGreen
DotHotel
dotKoln
DOTZON
Dwi Elfrida, Ministry of ICT, Republic of Indonesia (D. Elfrida)
EnCirca
FICPI
Alex Gakuru (A. Gakuru)
Ivo Genov (I. Genov)
Matt Harper (M. Harper)
Hogan Lovells
Hiro Hotta, JPRS (H. Hotta)
Kenny Huang, Taiwan Internet Association (K. Huang)
IBM Corporation (IBM)
IDN Working Group of TWNIC (IDN WG-TWNIC)
دائرة الملكية الفكرية (IPC)
(IACC) Coalition AntiCounterfeiting International
اللجنة الأولمبية الدولية (IOC)
International Trademark Association (INTA)
رابطة التجارة عبر الإنترنت (ICA)
InternetNZ
جمعية الإنترنت بالصين

Yoav Keren (Y. Keren)
George Kirikos (G. Kirikos)
Petko Kolev (P. Kolev)
LEGO Juris A/S (LEGO)
H. Lundbeck A/S (H. Lundbeck)
MarkMonitor
MARQUES/ECTA
Tommy Matsumoto (T. Matsumoto)
Max Menius (M. Menius)
Microsoft Corporation (Microsoft)
Minds + Machines
Tero Mustala (T. Mustala)
الجمعية القومية للكابلات والاتصالات (NCTA)
Network Solutions، LLC (Network Solutions)
Neustar, Inc. et al. (Neustar et al.)
News Corporation
Michele Neylon (M. Neylon)
دائرة المستخدمين غير التجاريين (NCUC)
دائرة المؤسسات غير الربحية (NPOC)
Oversee.net
Partridge IP Law (Partridge)
مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات (RySG)
Constantine Roussos (C. Roussos)
LIM Choon Sai, SGNIC (LIM Choon Sai)
Alireza Saleh (A. Saleh)
اللجنة الاستشارية للأمان والاستقرار التابعة لـ ICANN
Shahram Soboutipour (S. Soboutipour)
اتحاد صناعات البرامج والمعلومات (SIIA)
Werner Staub (W. Staub)
S. Subbiah
Swiss Reinsurance Company Ltd. (Swiss Re)
The Coca Cola Company (Coca-Cola مساب ةقـورعملا)
Time Warner Inc. (Time Warner)
Richard Tindal (R. Tindal)
Tokyo Metropolitan Government
Tucows Inc. (Tucows)
Frederick Ulosov (F. Ulosov)
UNINETT Norid AS (UNINETT Norid)
الولايات المتحدة مجلس الأعمال التجارية الدولية (USCIB)
United States Olympic Committee (USOC)
UrbanBrain Inc. (UrbanBrain)
Valideus Ltd. (Valideus)
تحكيم WIPO والمركز الوسيط (مركز WIPO)